



إطار سياسات وإجراءات أمن المعلومات

الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات

للحجات الحكومية السعودية



إطار سياسات وإجراءات أمن المعلومات

الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات
للجهات الحكومية السعودية



المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات
COMPUTER EMERGENCY RESPONSE TEAM

الطبعة الأولى - ١٤٣٦هـ

المحتويات

الجزء الأول
مقدمة الدليل

الجزء الثاني

دليل إعداد وتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات

الجزء الثالث

دليل تنفيذ السياسات والإجراءات

الجزء الرابع

ادارة التغيير

الجزء الخامس

الخطة التوعوية لسياسات وإجراءات أمن المعلومات

الجزء السادس

خيارات تعين موقع إدارة أمن المعلومات في الهيكل التنظيمي

الجزء السابع

عملية مراجعة أمن المعلومات (ملخص دليل المراجعة)

الجزء الثامن

الملاحق

٩

٣٣

٥٧

٧٧

٨٩

١٥

١١٩

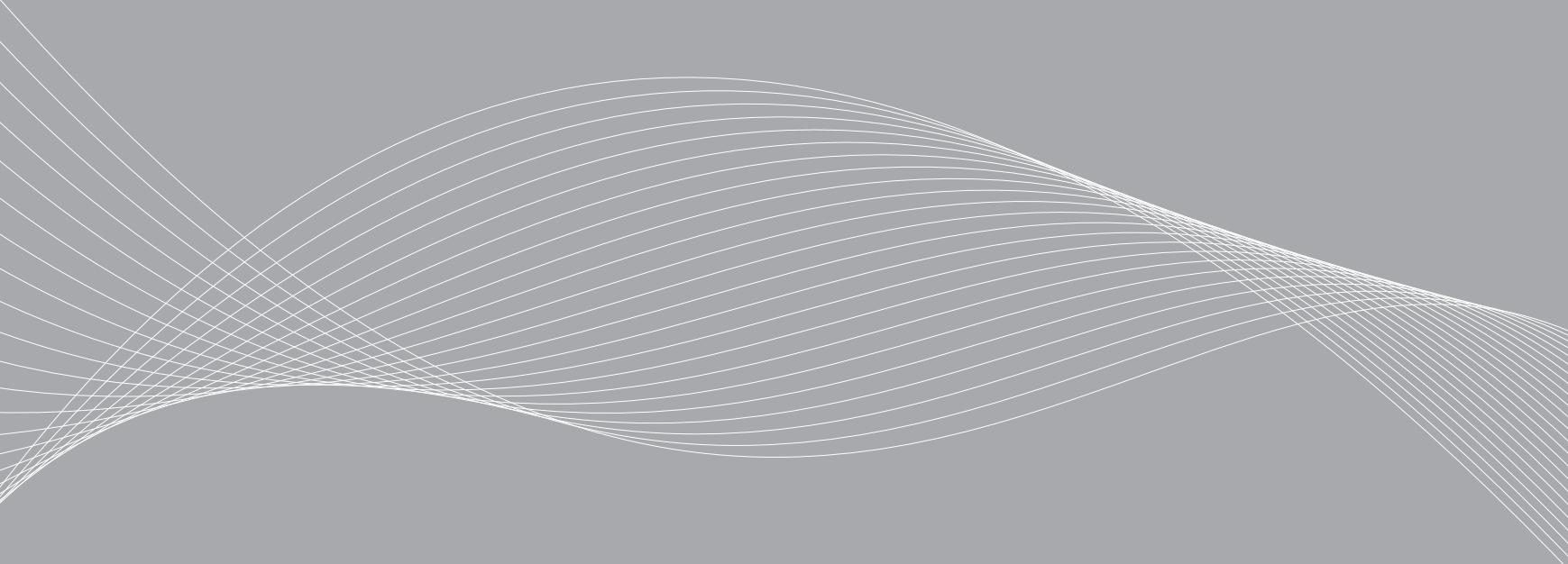
١٣٣

تمهيد

تم إعداد هذا الدليل من قبل المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات (cert.gov.sa) بهيئة الاتصال وتقنية المعلومات (citc.gov.sa) في المملكة العربية السعودية تلبية لالتزاماتها النظامية بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (١٩٤) وتاريخ ١٤٢٨/٦/١٠ هـ، بتكليف المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات ب الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات - في المملكة العربية السعودية بإعداد وإصدار دليل إرشادات وإجراءات مفصلة لسياسات أمن المعلومات، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لمساعدة الجهات الحكومية في المملكة على إدارة مخاطر أمن المعلومات لديها.

الجزء الأول

مقدمة الدليل



مقدمة

على الرغم من تزايد الوعي بأهمية أمن المعلومات للأعمال المختلفة، إلا أن تداخل القضايا المتعلقة بذلك تعني أن حجم وشكل سياسات وإجراءات أمن المعلومات قد تختلف على نطاق واسع بين جهة حكومية وأخرى. وقد يعتمد ذلك على العديد من العوامل التي تشمل حجم الجهة الحكومية، وحساسية معلومات العمل التي تمتلكها وتعامل معها تلك الجهة، وأعداد وأنواع المعلومات، وأنظمة الحاسوب الآلي التي تستخدمها.

بالنسبة للجهات الحكومية الكبيرة، فقد يكون من الصعب تطوير وثيقة واحدة لسياسة أمن المعلومات تتناول جميع أنواع المستخدمين لدى تلك الجهة، وتغطي جميع مسائل أمن المعلومات الضرورية. وال فكرة الأكثر فاعلية، هي تطوير مجموعة من وثائق السياسات لنقطة كافة أساسيات أمن المعلومات، وتوجيهها نحو مستخدمين محددين، مما يعزز من كفاءة العمليات لجميع الأطراف. وهذا الدليل يلتقي الضوء على العناصر الواجبأخذها في الاعتبار عند إعداد وإدارة سياسات وإجراءات أمن المعلومات، ويقدم نموذجاً لمجموعة من وثائق سياسات وإجراءات أمن المعلومات، وعملية التطوير المصاحبة لذلك.

وتتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد طريقة واحدة فقط لتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات، إذ يجب الأخذ في الاعتبار جملة من العوامل، ومن ضمنها نوع المستخدمين المستهدفين ونشاط وحجم الجهة الحكومية، وقد تمأخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار ضمن هذا الإطار. وعامل آخر وهو نصيحة العملية المتبعه في تطوير السياسات والإجراءات. فالجهة الحكومية التي لا توجد لديها حالياً سياسات وإجراءات لأمن المعلومات، أو يوجد لديها الحد الأدنى من ذلك فقط، قد تستخدم في البداية إستراتيجية مختلفة عن الجهة الحكومية التي لديها إطار قوي من السياسات، ولكنها تريد تعزيزه، وأن تبدأ باستخدام السياسات والإجراءات للأغراض الأكثر تعميقاً مثل متابعة الالتزام بالتشريعات.

كما تقدم هذه الوثيقة لحة عامة عن إطار تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات الذي تم إعداده للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتُعد سياسات وإجراءات أمن المعلومات أدوات إدارية رئيسية تساعده على إدارة مخاطر أمن المعلومات التي تواجهها الجهة، ويجب أن تكون سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى أيّة جهة متواقة مع مخاطر أمن المعلومات المحددة التي تواجهها تلك الجهة.

لقد شهدت الجهات الحكومية السعودية في الآونة الأخيرة تغيرات هامة من حيث زيادة دور تقنية المعلومات في دعم وحداتها الإدارية الرئيسية، وتقديم الخدمات الإلكترونية والترابط بين الجهات الحكومية والمؤسسات الأخرى، وغيرها من الجوانب ذات العلاقة. كل ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في أهمية أمن المعلومات للجهات الحكومية في المملكة. ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة الجهات الحكومية في المملكة على تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها بصورة سريعة وفعالة، وبما يتوافق مع مخاطر أمن المعلومات التي تواجهها تلك الجهات.

والجمهور المستهدف من هذا الدليل هو الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية. غير أنه يمكن استخدامه من قبل جهات ومؤسسات القطاعين العام والخاص في المملكة وخارجها. وقد تم إعداد هذا الدليل من أجل استخدامه من قبل الوحدات الإدارية لأمن المعلومات أو تقنية المعلومات لدى الجهات الحكومية بهدف تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها.

٣. بيان إخلاء المسئولية

لقد تم إعداد دليل سياسات وإجراءات أمن المعلومات من قبل المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ل القيام بالمهام التي كلف بها، ولمساعدة الجهات الحكومية على إدارة مخاطر أمن المعلومات التي تحدق بأعمالها.

- تعتبر كل جهة حكومية مسؤولة بنفسها عن إعداد وتطبيق سياساتها وإجراءاتها، والتأكد من الالتزام المطلوب منها.
- كما تجدر الملاحظة أن السياسات والإجراءات الواردة في هذا الدليل تقدم الحد الأدنى من الضوابط (عناصر التحكم) للمستوى المحدد من المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات. وتكون كل جهة حكومية مسؤولة عن الالتزام بالحد الأدنى المذكور من المتطلبات الأمنية، وتحديد الضوابط الإضافية بما يتوافق مع مخاطر أمن المعلومات المحددة التي تتعرض لها أصول المعلومات لدى تلك الجهة.
- لا يتحمل المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات أية مسؤولية نحو عدم التزام الجهات الحكومية بهذا الإطار.
- لا يتحمل المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات أية مسؤولية لقاء انعدام تخفيف مخاطر أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية.

٤. أمر إعداد سياسات وإجراءات أمن المعلومات للجهات الحكومية السعودية

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٨١ وتاريخ ١٩/٢/١٤٢٠ هـ، القاضي بالموافقة على «ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية». والذي يدعو جميع الجهات الحكومية إلى الالتزام بحد أدنى من المتطلبات الأمنية، بما يتواافق مع مخاطر أمن المعلومات التي تتعرض لها أصول المعلومات لديها.

وقد تم تقديم هذا الدليل إلى الجهات الحكومية كمجموعة شاملة من الأدلة والتوجيهات والأدوات التي يمكن أن تستخدمها إدارات هذه الجهات ضمن جهودها للالتزام بالقرار الحكومي آنف الذكر.

٥. مسؤولية الجهات الحكومية السعودية

تعنى كل جهة حكومية سعودية بمسؤولية إعداد وتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات بما يتوافق مع احتياجاتها المحددة. ينبغي على الجهات الحكومية التي لا يوجد لديها حالياً سياسات وإجراءات لأمن معلومات أن تنشئ سياسات وإجراءات تناسبها باستخدام هذا الإطار. أما الجهات الحكومية التي توجد لديها سياسات وإجراءات لأمن المعلومات فينبغي عليها التأكد من أن إجراءات وسياسات أمن المعلومات الموجودة لديها تلبى الحد الأدنى من السياسات والإجراءات المشتملة في هذا الإطار.

٥. تعریف سیاستات وإجراءات أمن المعلومات

٤.١.٥. سیاستات أمن المعلومات

سیاستات أمن المعلومات هي قواعد عملية وفتیة موثقة لحماية جهة ما من مخاطر أمن المعلومات التي تحدق بأعمالها وبنيتها التحتية التقنية، وتقدم وثائق السیاستات المكتوبة هذه وصفاً عاماً للضوابط المختلفة التي ستستخدمها المؤسسة لإدارة مخاطر أمن المعلومات لديها. وتعتبر وثائق سیاستات أمن المعلومات إعلاناً رسمياً عن نية الإداره لحماية أصول المعلومات لديها من المخاطر ذات العلاقة.

قد تكون سیاستات أمن المعلومات مدعومة بإجراءات لأمن المعلومات في بعض الحالات، وتبين هذه الإجراءات الأنشطة الرئيسية اللازمة لتطبيق تلك السیاستات.

٤.٢. سیاستات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة

تقدم هذه السیاستات ضوابط أمنية محددة لتأمين نظام معلومات من نوع معين.

٤.٣. إجراءات أمن المعلومات

هي الخطوات التفصيلية والتعليمات حول كيفية أداء المهام استناداً إلى المعرفة التقنية والنظرية.

٤. إقرار

لقد أخذت المنهجية المتبعة في تطوير هذا الدليل في الاعتبار المدخلات التي تم الحصول عليها من عدد من المعايير الدولية لأمن المعلومات، والأنظمة والواحة السعودية، والأعمال المشابهة التي قامت بها الجهات الحكومية الأخرى، والمدخلات التي تم الحصول عليها من جهات حكومية سعودية. وفيما يلي قائمة بهذه المصادر:

- معايير معالجة أمن المعلومات الفدرالية الأمريكية (FIPS PUB ٢٠٠) – الحد الأدنى من المتطلبات الأمنية للمعلومات الفدرالية وأنظمة المعلومات.
- المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتقنية (NIST PUB ٥٢-٨٠٠) – ضوابط أمن المعلومات الموصى بها لأنظمة المعلومات الفدرالية.
- ألمانيا – دليل الحماية الأساسية لدى المكتب الفدرالي لأمن المعلومات.
- المواصفات القياسية العالمية لأمن المعلومات ISO/IEC ٢٧٠٠١.
- المدخلات من جهات حكومية مختارة.
- الأنظمة السعودية:
 - نظام التعاملات الإلكترونية
 - نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

٧. الجوانب الأساسية التي تؤثر على احتياجات سياسات أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية

ت تكون الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية من عدد كبير من الإدارات والأقسام المنتشرة عبر عدد من الكيانات، تتضمن: المكتب الرئيسي، مكاتب الفروع، المكاتب الإقليمية، المرافق التสนينية، الجهات الحكومية الفرعية، إلخ.

وفي سياق أعمالها الاعتيادية، فإن الجهات الحكومية قد تحصل على، أو تعالج، أو تبلغ، أو تخزن، أو تتفق معلومات ذات مستويات حساسية مختلفة، وذلك باستخدام أدوات يدوية أو آلية. وتعرض الجهة الحكومية إلى مخاطر أمن المعلومات في حال تعرض سرية، وتكامل، وتوافر المعلومات التي بحوزة إدارتها وأقسامها إلى الانتهاك الأمني.

تعامل الجهات الحكومية مع عدد من المنشآت في بيئاتها الخارجية مثل العملاء، الموردين، المقاولين، الجهات الحكومية الأخرى، مقدمي خدمات الأعمال (عندما تقوم الجهة الحكومية بإسناد جزء من أعمالها لأطراف أخرى)، مقدمي خدمات تقنية المعلومات (عندما تقوم الجهة الحكومية بإسناد جزء من أعمال تقنية المعلومات لديها لأطراف أخرى)، الجمهور، والمنشآت الأخرى.

في سياق أعمالها الاعتيادية، تتبادل الجهات الحكومية المعلومات مع المنشآت الخارجية المعنية. وقد تقوم تلك المنشآت كذلك باستلام، معالجة، تبليغ، خزن، أو إتلاف المعلومات المتعلقة بالجهات الحكومية. وتم تأدية هذه الأنشطة باستخدام وسائل يدوية أو آلية مختلفة.

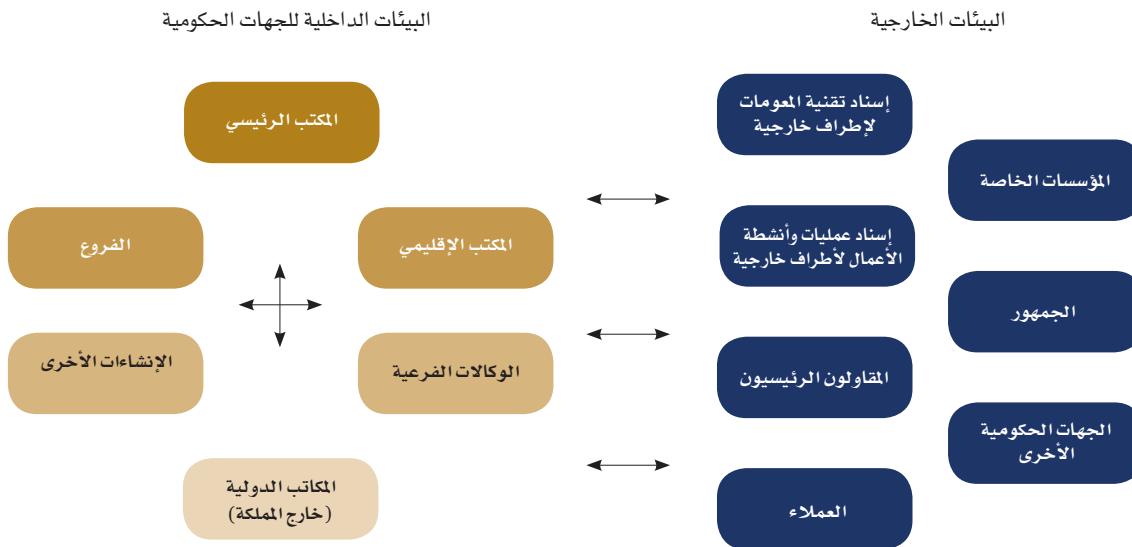
٦. الحاجة إلى السياسة الأمنية

يجب أن تؤدي السياسة الأمنية أغراضًا كثيرة، منها:

- حماية الموظفين والمعلومات.
- تحديد أساسيات السلوك المتوقع من المستخدمين، ومدراء الأنظمة، والإدارة، وموظفي الأمن.
- تقويض موظفي الأمن بالمراقبة والرصد والتجري.
- تحديد تبعات المخالفات والتقويض باتخاذ اللازم حيالها.
- تحديد الموقف الأساسي المجمع عليه للمؤسسة فيما يختص بالأمن.
- المساعدة في خفض المخاطر إلى الحد الأدنى.
- المساعدة في متابعة الالتزام بالنظام والتعليمات والتشريعات.

تقدم سياسات وإجراءات أمن المعلومات إطاراً لأفضل الممارسات الممكن اتباعها من قبل جميع الموظفين. وتساعد على التأكد من خفض المخاطر إلى الحد الأدنى، ومن أن الاستجابة تتم تجاه أية حوادث أمنية بصورة فاعلة. وتساعد سياسات أمن المعلومات كذلك على إشراك الموظفين في جهود الجهة المعنية لتأمين أصولها المعلوماتية، كما ستساعد عملية تطوير هذه السياسات على تحديد أصول المعلومات لدى الجهة الحكومية.

تحدد سياسة أمن المعلومات أسلوب الجهة الحكومية في التعامل مع المعلومات، وتعلن داخلياً وخارجياً أن المعلومات هي أحد أصول تلك الجهة، وهي ملك لها، ويتquin حمايتها من الوصول، والتعديل، والإفصاح، والإتلاف بشكل غير مصرح به.



وبذلك تتعرض الجهة الحكومية لمخاطر أمن المعلومات إذا ما تم انتهاك سرية، تكامل، أو توافر المعلومات المتبادلة مع الأطراف الخارجية أو التي تقوم بها أطراف خارجية (حسبما ذكر أعلاه).

وبالتالي، فإن مخاطر أمن المعلومات ومتطلبات سياسات أمن المعلومات يمكن أن تختلف من جهة حكومية لأخرى بناءً على طبيعة أعمالها وبيئة التقنية لديها. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية التي تؤثر على متطلبات سياسات أمن المعلومات:

- الأقسام الإدارية لدى الجهة الحكومية وأعمالها وعلاقتها الداخلية والخارجية.
- متطلبات سرية وتكامل وتوافر المعلومات التي يحوزة وقيد استخدام الجهة نفسها أو الأطراف الخارجية.
- الوسائل اليدوية والآلية المستخدمة في تجميع، معالجة، تخزين، أو إتلاف هذه المعلومات.
- جوانب أخرى تتعلق بالجهات الحكومية في المملكة مثل الأنظمة واللوائح التي يتعمّن عليها الالتزام بها.

٩. وضع فئات لسياسات أمن المعلومات المطلوبة لإدارة مخاطر أمن المعلومات

هناك طرق مختلفة لتصور تطوير سياسات أمن المعلومات، ويتم تحديد فئات سياسات أمن المعلومات بناءً على مجموعات التحكم الخاصة بها (مثل التحكم بالوصول، الالتزام، استمرارية العمل، إلخ)، وبما يتوافق مع معايير أمن المعلومات الدولية مثل (ISO / 27001) (في هذا الدليل يسمى هذا النوع «سياسات أمن المعلومات العامة»). وهناك كذلك سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة معلومات معينة. ويدعم هذا الدليل تطوير سياسات أمن المعلومات سواء السياسات العامة أو تلك المتعلقة بأنظمة محددة، وتأخذ الجوانب التالية في الاعتبار لتحديد فئات تطوير سياسة أمن المعلومات للجهات الحكومية:

- مستعد للمساعدة في تطوير مجموعة نموذجية من سياسات أمن المعلومات، وتسهيل تطوير سياسات عامة وأخرى تتعلق بأنظمة معينة.
- تختلف احتياجات أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية من حيث أهمية وحساسية المخاطر التي تواجهها وقوة السياسات المطلوبة.
- يفترض أن تعطي السياسات نطاقاً واسعاً من المستخدمين لدى الجهة المعنية، وينبغي أن تحدد السياسات الجمهور المستهدف من أجل تسهيل تبليغها وتتفيد منها بشكل فاعل.
- وبناءً على تحليل العوامل آنفة الذكر، فإن هذا الدليل يصنف تطوير سياسات أمن المعلومات للفئات التالية:
 ١. سياسات أمن المعلومات العامة:
 - أ. تصنف سياسات أمن المعلومات العامة بناءً على مجموعة التحكم (مثل التحكم بالوصول، استمرارية النشاط، سياسة الاستخدام المقبول، إلخ). تحدد سياسات أمن المعلومات العامة مخاطر أمن المعلومات الاعتيادية التي تطبق على معظم

٨. الطريقة المستخدمة في تطوير هيكل سياسات وإجراءات أمن المعلومات

تعتمد مخاطر أمن المعلومات التي تطبق على أية مؤسسة بشكل كبير على طبيعة أعمالها وبيئتها التقنية. وبالتالي فإن تحديد مخاطر أمن المعلومات ومجالات السياسات ذات العلاقة التي تتطبق على الجهات الحكومية السعودية تتطلب فهماً لجوانب العملية والتقنية للجهات الحكومية، واستخلاص جوانب مخاطر أمن المعلومات الرئيسية ذات العلاقة، وستند إلى تحديد مجالات سياسات أمن المعلومات الرئيسية المطبقة.

ولكي يتسع التعامل بشكل شامل مع مخاطر أمن المعلومات وال المجالات المتعلقة بسياسات أمن المعلومات، وتطوير معايير مناسبة لفئات المخاطر، فقد اعتمد هذا الدليل على المدخلات التي تم استخلاصها من عدد من المعايير الدولية لأمن المعلومات، والأنظمة وللواحة السعودية، والأعمال المشابهة التي تم القيام بها من قبل الجهات الحكومية الأخرى، والتي تشمل ما يلي:

- المعايير القياسية العالمية لأمن المعلومات ISO / IEC 27001.
- الأنظمة السعودية.
- إطار ممارسات تقنية المعلومات CoBIT.
- المدخلات من جهات حكومية.
- معايير معالجة أمن المعلومات الفدرالية الأمريكية (FIPS PUB 200) – الحد الأدنى من المتطلبات الأمنية للمعلومات الفدرالية وأنظمة المعلومات.
- المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتقنية (NIST PUB 800-53) – ضوابط أمن المعلومات الموصى بها لأنظمة المعلومات الفدرالية.
- ألمانيا - دليل الحماية الأساسية لدى المكتب الفدرالي لأمن المعلومات.

١. الفوائد الرئيسية لطريقة التصنيف المقترحة

فيما يلي الفوائد الرئيسية لطريقة التصنيف المقترحة:

١. ستدعم معايير التصنيف عملية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات المقترحة:

أ. مجالات السياسات المحددة على أنها سياسات أمنية عامة ستساعد على وضع سياسات أمنية أساسية بسرعة وفاعلية دون جهود كبيرة.

ب. ستساعد السياسات المتعلقة بأنظمة محددة على تطوير سياسات مبنية على المخاطر لأنظمة معلومات محددة.

٢. الهيكل النموذجي للسياسات المتعلقة بأنظمة محددة يوفر المرونة وإمكانية التوسيع لتحديث / توسيع مستودع المعايير بأقل جهود ممكنة.

أ. يمكن إضافة أنواع جديدة من السياسات المتعلقة بأنظمة عامة إلى القائمة الحالية للمعايير.

ب. المعايير الخاصة بالمنتجات التقنية للموردين مثل خادم بريد مايكروسوفت (Microsoft Exchange)، وخدمي يونكس (UNIX)، وغيرها، يمكن أن تضاف إلى قائمة المعايير الحالية. وهذا سيدعم المعايير الحالية العامة للأنواع المختلفة من أصول المعلومات.

ج. يمكن تعديل المعايير الحالية وتحديثها دون تأثير أو بأقل قدر من التأثير على السياسات المتعلقة بأنظمة محددة.

٣. تحديد الجمهور المستهدف في السياسات العامة سيساعد على التبليغ الفاعل للسياسات إلى المستخدمين المعنيين.

الجهات. كما أن هناك سياسات عامة محددة يتم مساندتها بإجراءات تسهيل تفديها.

ب. تحدد سياسات أمن المعلومات العامة المجموعة المحددة من الجمهور المستهدف.

٢. سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة (وستستخدم لتطوير سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة مبنية على المخاطر).

أ. تصنف معايير أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة بناءً على أنواع محددة من الأنظمة التي تحدها هذه الوثيقة (وهي التطبيقات، نظام تقنية المعلومات، الشبكات، البنية التحتية) مما يساعد الجهات الحكومية على تطوير معايير متعلقة بأنظمة محددة بناءً على درجة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأنظمة واستناداً إلى أنواع أنظمة المعلومات المستخدمة في المؤسسة، وسريتها، وتكاملها، ومتطلبات توافرها.

ب. حيثما ينطبق فإن سياسات أمن المعلومات التي تتعلق بأنظمة معينة تدعم بحد أقصى ثلاثة مستويات من متطلبات أمن المعلومات (وهي عالي، متوسط، عادي). ويجب ملاحظة أن وضع المعايير ذات المستوى المتوسط والعلوي يتضمن ضوابط متعلقة بالمستوى الأقل من نفس النظام حيثما ينطبق ذلك، وأن وضع المعايير ذات المستوى الأعلى ستدعم وجود المعايير ذات المستوى الأدنى وذلك بإضافة عدد قليل من الضوابط (عناصر التحكم) إلى المعيار الخاص بنفس النظام.

الهيكل التنظيمي لدى الجهة الحكومية.

- تطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات المطورة.
- خلق الوعي بسياسات وإجراءات أمن المعلومات المطورة.
- تحديد وتصنيف أنظمة المعلومات داخل الجهات الحكومية.
- مراقبة تكامل أمن أنظمة المعلومات لدى الجهات الحكومية.
- الالتزام بالتشريعات والأنظمة المحلية التي قد تتضمن قوانين تنطبق على الجهات الحكومية فيما يتعلق بأمان المعلومات.
- مراجعة وفحص الالتزام بتشريعات وأنظمة سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

١٢. مكونات الدليل

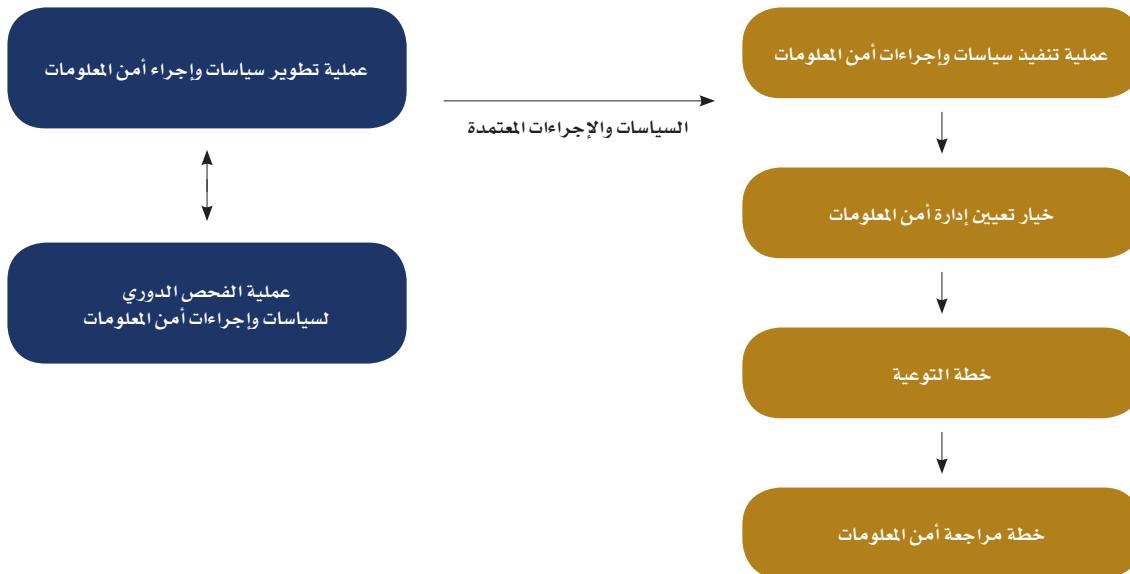
يشتمل الدليل على المكونات الرئيسية التالية التي ستستخدم لطرح سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية:

١. الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات.
 - أ. وثيقة عملية لآلية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
 - ب. وثيقة عملية لآلية تطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
 - ج. وثيقة خيارات تعين إدارة أمن المعلومات ضمن الهيكل التنظيمي.
 ٢. قاعدة بيانات للسياسات والإجراءات.
 - أ. مستودع السياسات العامة.
 - ب. مستودع السياسات المتعلقة بأنظمة محددة.
 - ج. مستودع الإجراءات.
- تصف الأقسام التالية مكونات الدليل والعلاقة بينها:

١١. لمحة عامة عن الدليل ومكوناته

تم تطوير هذا الدليل لاستخدامه من قبل الجهات الحكومية لتحديد احتياجاتها الأمنية، ولاستخدام منهجية مبنية على المخاطر لتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها باستخدام مستودعات تحوي وثائق مسبقة لمعايير وسياسات أمن المعلومات. ويقدم هذا الدليل منهاً، تم تطويره لمساعدة الجهات الحكومية في تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها بسرعة وفاعلية، ويتصف إطار تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات بالخصائص التالية:

- يوفر التوافق بين سياسات وإجراءات أمن المعلومات - التي سيتم تطويرها - واحتياجات العمل.
 - يقدم منهاً في تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
 - يمكن استخدامه من قبل الجهات الحكومية ذات الظاهرة الأمنية المتقدمة أو المتقدمة فيما يختص بتطوير سياسات أمن المعلومات.
 - يمكن استخدامه من قبل الجهات الحكومية التي لديها موظفين ذوي مهارات أمنية متقدمة أو متقدمة، أي أنه لا يحتاج إلى موارد بشرية من ذوي المهارات العالية جداً لإنجاز جزء رئيسي من مهام تطوير السياسات.
 - يمكن استخدامه من قبل الجهات الحكومية مع متطلبات أمنية متقدمة.
 - يوفر الوقت والجهد.
- كما أن هذا الدليل المطور يساعد على ما يلي:
- تخطيط وتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
 - انتقاء الخيار المناسب لتعيين إدارة أمن المعلومات ضمن

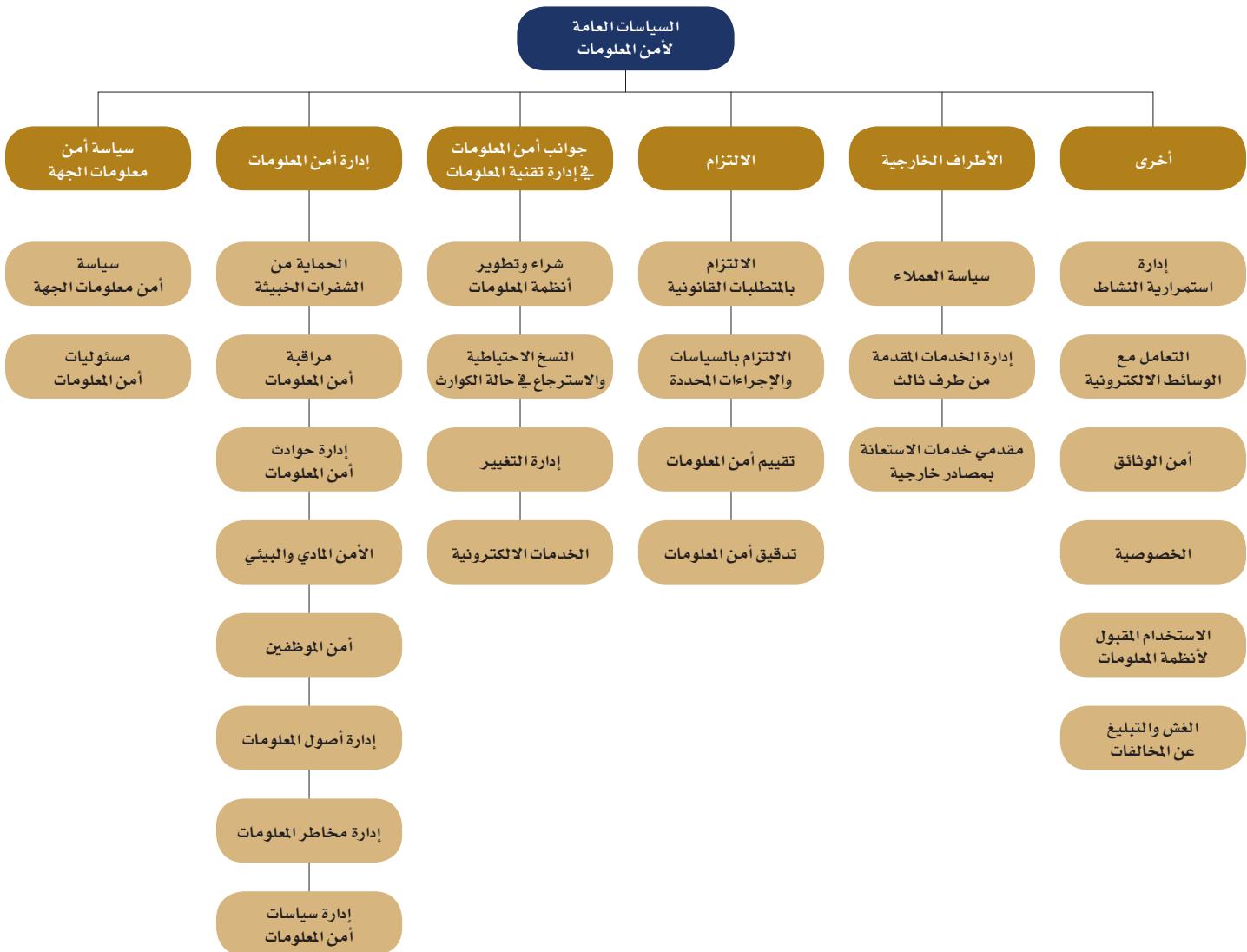


٢.١. عملية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

توضح هذه العملية الخطوات المستخدمة لتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات المبنية على المخاطر. وتستخدم هذه العملية نماذج مستودعات السياسات والإجراءات العامة لتطوير سياسات ومعايير أمن المعلومات المبنية على المخاطر للجهات الحكومية.

٢.٢. نموذج لمستودع السياسات العامة

يظهر الشكل التالي قائمة موحدة واضحة لفئات سياسات أمن المعلومات العامة التي من شأنها التأثير على مخاطر أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية.



(الشكل ١)

يصف الجدول التالي سياسات أمن المعلومات المذكورة في الشكل السابق (الشكل ١) :

الرقم	فتات السياسات	مجالات السياسات	الوصف
١	سياسة أمن معلومات الجهة	سياسة أمن معلومات الجهة	تهدف هذه السياسة إلى تبليغ التزام الإدارة وعرض الأهداف الرئيسية لتأسيس ضوابط لأمن المعلومات مبنية على المخاطر التي قد تتعرض لها الجهة.
٢	سياسة إدارة الوصول المنطقى	التنوعية بأمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى توزيع المسؤوليات المرتبطة بتحقيق مختلف أهداف أمن المعلومات لدى الجهة، ووضع الإطار العام لتأسيس علاقات العمل التعاونية بين «إدارة أمن المعلومات»، وإدارات الأعمال الأخرى وإدارة تفنيه المعلومات.
٣	الحماية من الشفرات الخبيثة	سياسة إدارة الوصول المنطقى	تهدف هذه السياسة إلى تقديم النوعية المناسبة لاستخدامي أنظمة المعلومات لدى الجهة بناءً على الاحتياجات المحددة لأمن المعلومات. تشمل هذه النوعية ما يتعلق بأمن المعلومات وبتهديدات أمن المعلومات، وسياسات وإجراءات ومعايير أمن المعلومات لدى الجهة.
٤	إدارة حوادث أمن المعلومات	إدراة حوادث أمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى حماية أنظمة المعلومات لدى الجهة من البرامج الخبيثة (مثل الفيروسات، ديدان الحاسوب الآلي، أحصنة طروادة، قنابل البريد الإلكتروني، إلخ).
٥	أمن الموظفين	إدارة حوادث أمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من التبليغ عن جميع حوادث أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة المعلومات لدى الجهة ومتابعتها والتحقيق فيها وحلها بالسرعة الواجبة وبصورة فاعلة.
٦	إدارة أصول المعلومات	إدارة مخاطر أمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى الحد من احتمال إساءة استخدام أو إتلاف أنظمة المعلومات لدى الجهة، وذلك من خلال التأكيد من نزاهة الموظفين الذين يتم منحهم إمكانية الوصول إلى أنظمة المعلومات لدى المؤسسة.
٧	إدارة سياسات أمن المعلومات	إدارة مخاطر أمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من أن أنظمة المعلومات لدى الجهة قد تم تحديدها وتعيين مسؤولين محددين عنها، وتصنيفها بشكل مناسب بما يتوافق مع طبيعة هذه الأنظمة وتصنيف مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بها، مما يساعد على تحديد الضوابط الأمنية المناسبة لها.
٨	الأمن المادي والبيئي	إدارة سياسات أمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى إبقاء وتبليغ سياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهة، وذلك وفقاً لمتطلبات سير العمل والأنظمة واللوائح المطبقة في المملكة العربية السعودية.

الرقم	فتات السياسات	مجالات السياسات	الوصف
		مراقبة أمن المعلومات	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من أن مراقبة حالة أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة المعلومات لدى الجهة تم بشكل دائم من خلال تخطيط ونشر أساليب أمنية ملائمة بما يتوافق مع مخاطر ومدى حساسية وأهمية أنظمة المعلومات.
٣	جوانب أمن المعلومات في إدارة تقنية المعلومات	النسخ الاحتياطية والاسترجاع في حالة الكوارث	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من أنه يتم عمل نسخ مساندة للمعلومات الإلكترونية واسترجاعها لدى الجهة بشكل مخطط وسريع وفعال وأمن بناء على متطلبات العمل.
		الخدمات الإلكترونية للأنظمة واللوائح المتبعة في المملكة	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من أن الجهة تعامل مع المخاطر المحيطة بأنظمة المعلومات التي تدعم الخدمات الإلكترونية بناءً على أفضل الممارسات المطبقة بهذا الصدد وطبقاً للأنظمة واللوائح المتبعة في المملكة.
٤	الالتزام	شراء وتطوير أنظمة المعلومات لدى الجهة.	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من التكامل الأمني طوال دورة حياة شراء وتطوير أنظمة المعلومات لدى الجهة.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من التحكم الفاعل بجميع التغييرات التي تطرأ على أنظمة المعلومات الرئيسية كي يتضمن الحد من احتمالات انقطاع أو توقف خدمات تقنية المعلومات أو الغش والتحايل الناشئ عن التغييرات غير المصرح بها في أنظمة المعلومات.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من التزام الجهة بالأنظمة واللوائح التي تطبق عليها.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من مراقبة الالتزام بسياسات والمعايير والإجراءات الأمنية الخاصة بأمن المعلومات لدى الجهة من قبل موظفيها والأطراف الثالثة العاملة معها.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من قيام الجهة بإجراء تقييم أمني لأنظمة المعلومات الرئيسية لديها بناءً على متطلبات العمل، وذلك لتحديد الثغرات في تلك الأنظمة، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لحل تلك الثغرات.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من قيام الجهة بتحطيم وتقييد مراجعات وعمليات تدقيق مستقلة لأمن المعلومات المتعلقة بأنظمتها المعلوماتية بما يتوافق مع خطورة وحساسية تلك الأنظمة، ومن ثم اتخاذ الإجراءات لمعالجة الملاحظات التي تم استخلاصها من عملية المراجعة والتدقيق.
٥	الأطراف الخارجية	سياسة العملاء	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من حفاظ الجهة على أمن معلومات عمالها والتأكيد من تطبيق ضوابط أمنية كافية عند منح العملاء إمكانية الوصول إلى خدمات تقنية المعلومات لديها.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من أن الجهة تدير مخاطر أمن المعلومات التي قد تتجه عن أنشطة الأطراف الثالثة التي تقدم خدماتها لتلك الجهة.
			تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من قيام الجهة بإدارة مخاطر أمن المعلومات الناجمة عن مقدمي خدمات الاستعانة بمصادر خارجية المصدر والذين تمت الاستعانة بهم لخدمة الجهة.

الرقم	فنان السياسات	مجالات السياسات	الوصف
٦	إدارة استمرارية النشاط	مجالات السياسات	تهدف هذه السياسة إلى تحديد الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها لخفيف آثار حدوث أي توقف أو انقطاع لأنشطة العمل، وحماية عمليات/ أنشطة العمل الحساسة من الآثار الناجمة عن إخفاق/ تعطل أنظمة المعلومات أو الكوارث، والتتأكد من استعادة الأنظمة بأسرع ما يمكن.
	التعامل مع الوسائل الإلكترونية	المجالات السياسية	تهدف هذه السياسة إلى حماية الوسائل الإلكترونية لدى الجهة مثل (أجهزة الذاكرة الموصولة على منافذ USB، الأقراص الصلبة المتنقلة، وسائل بيانات المدخلات/المخرجات مثل DVD والأقراص المدمجة وغيرها) من الاستخدام والسرقة والوصول إليها بشكل غير مصرح به.
	أمن الوثائق	فنان السياسات	تهدف هذه السياسة إلى حماية المعلومات الحساسة لدى الجهة من التلف والسرقة والدخول غير المصرح به إليها.
	الخصوصية	فنان السياسات	تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سرية وتكامل وتوافر المعلومات الشخصية التي يحوزها الجهة ضمن أنظمتها المعلوماتية.
	الاستخدام المقبول لأنظمة المعلومات	فنان السياسات	تهدف هذه السياسة إلى وضع قواعد الاستخدام المقبول لأنظمة المعلومات لدى الجهة.
	الفش والتبيغ عن المخالفات	فنان السياسات	تهدف هذه السياسة إلى التأكيد من أن الفش والأنشطة المحظورة في أنظمة المعلومات لدى الجهة يتم منها والتبيغ عنها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة نحوها في حال وقوعها.

بالنسبة للنماذج المختارة أعلاه من سياسات أمن المعلومات، فإن مستودع سياسات أمن المعلومات العامة يتضمن بما يلي:

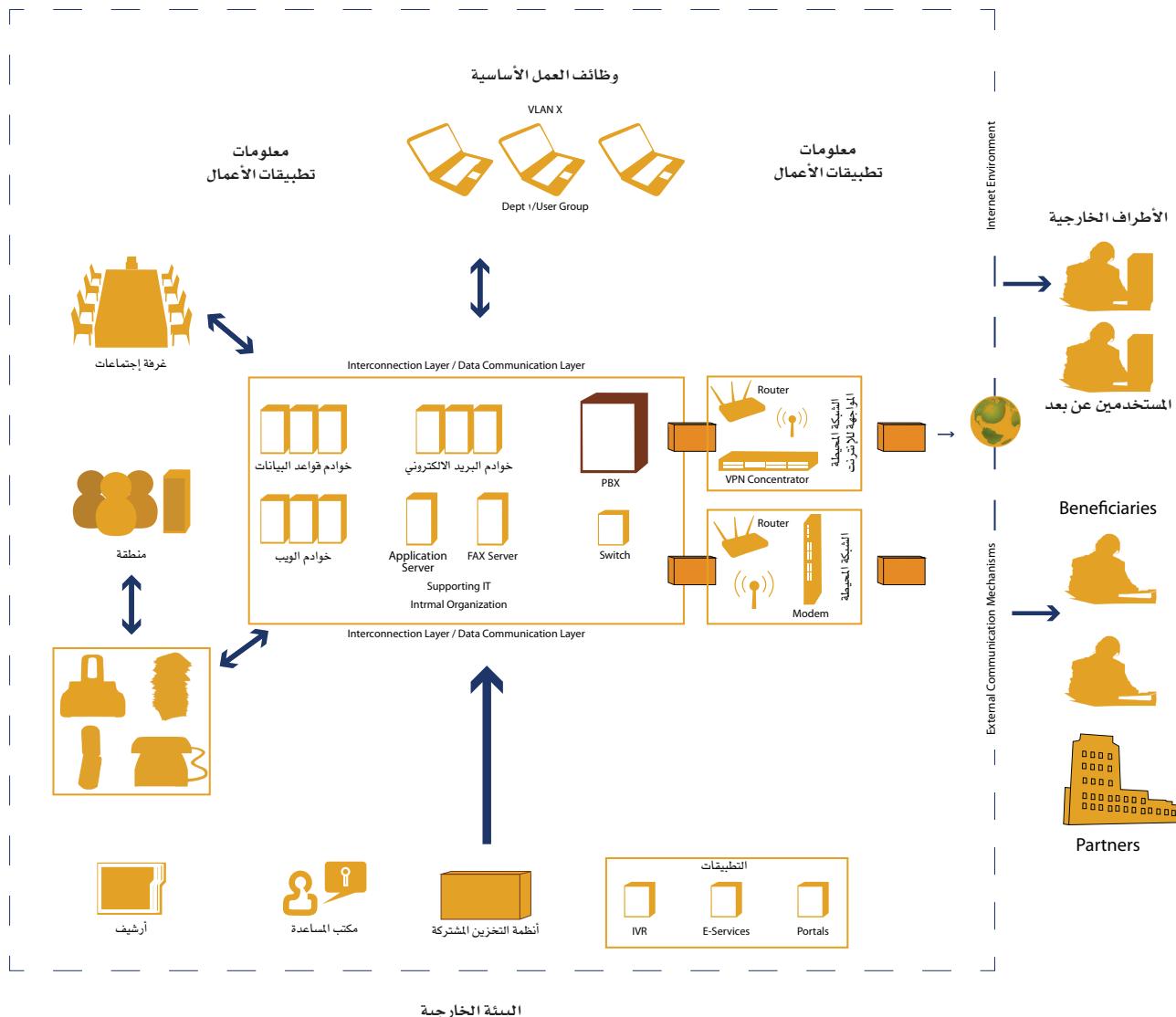
- يتضمن بنود السياسات المطلوبة للتعامل مع المخاطر المتعلقة بـ مجالات سياسات أمن المعلومات المحددة.
- يتضمن الإجراءات (حيثما ينطبق) المطلوبة لتطوير بنود السياسات.

تحتوي سياسات أمن المعلومات العامة على عدد من الإجراءات المساعدة. وتستخدم هذه السياسات والإجراءات جنباً إلى جنب مع السياسات المتعلقة بأنظمة معلومات محددة، وأفضل الممارسات الأخرى المتعلقة بأمن المعلومات وذلك لتطوير برامج مراجعة وتدقيق أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية، وتطوير رسائل التوعية الملائمة والمتعلقة بأمن المعلومات كجزء من خطة التوعية.

للمزيد من التفاصيل حول سياسات أمن المعلومات العامة، فضلاً راجع مستودع سياسات أمن المعلومات العامة.

٢.٣. نموذج لمستودع السياسات المتعلقة بأنظمة معلومات محددة

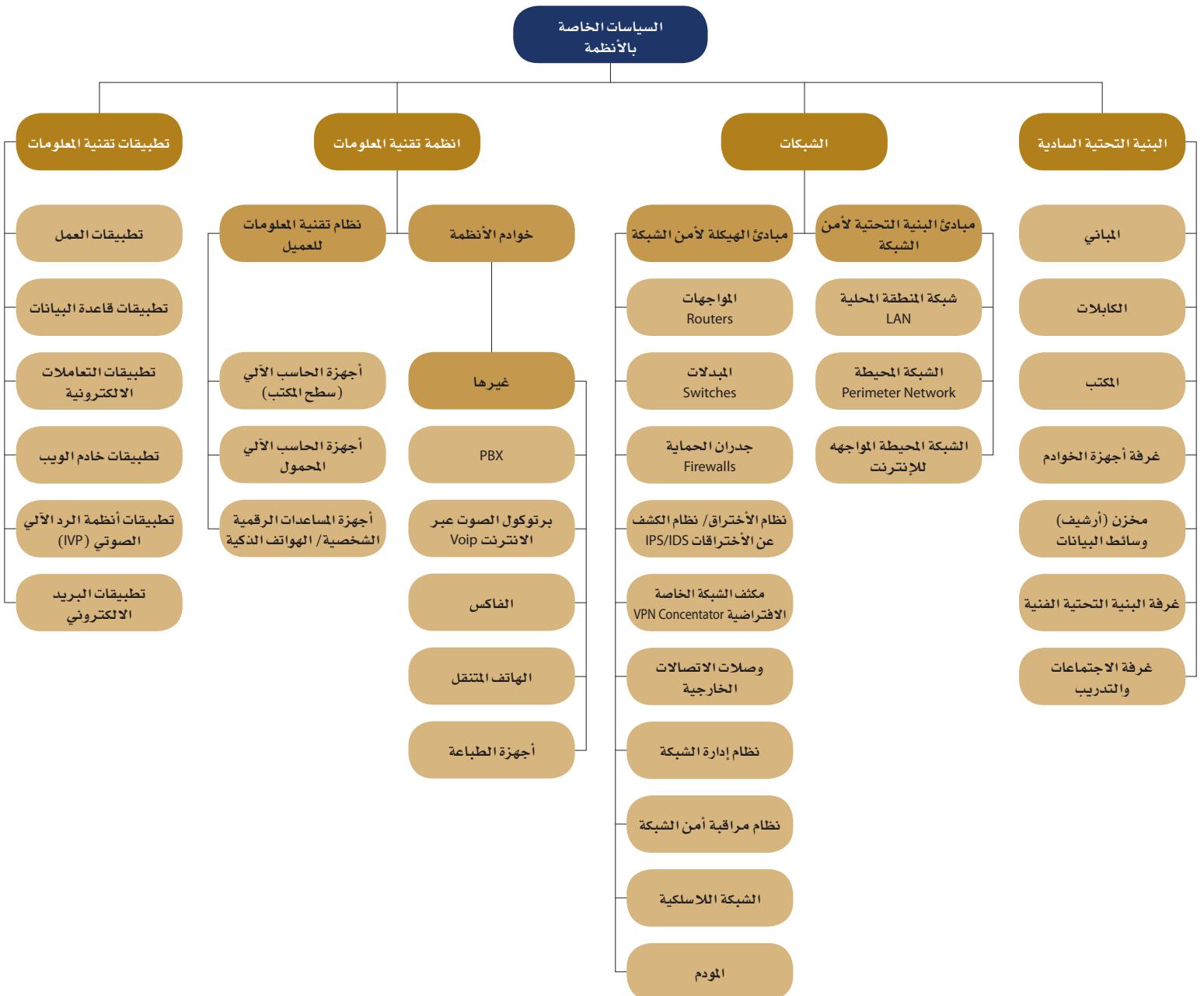
يوضح الشكل التالي العوامل البيئية لدى الجهات الحكومية التي من شأنها التأثير على الاحتياجات الأمنية لمعلوماتها:



(الشكل ٢)

- يمكن أن يكون للجهة الحكومية إدارة تقنية معلومات واحدة أو أكثر لإدارة البنية التحتية لتقنية المعلومات الداعمة لأقسام الجهة الإدارية.
 - توضع تطبيقات تقنية المعلومات الأساسية في العادة في موقع مركزي (غرفة خوادم، مركز بيانات).
 - يمكن أن يكون للجهة الحكومية إدارة أمن معلومات واحدة أو أكثر (ضمن أو خارج إدارة تقنية المعلومات) لإدارة الجوانب المتعلقة بأمن المعلومات.
 - من شأن البنية التحتية أن تسهل عملية التفاعل والتعامل بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة مثل العملاء، الموردين، الشركاء، المقاولين، الجهات الحكومية الأخرى، إلخ. ويكون لتلك المنشآت/ الجهات مستويات وصول مختلفة إلى معلومات الجهات الحكومية بناءً على دورها الذي تم تحديده.
 - يتم التعامل عادة مع الجوانب الأمنية المتعلقة بالبيئة المادية لدى الجهات الحكومية من قبل إدارة منفصلة، مثل إدارة الأمن المادي، أو إدارة المبني.
 - يتعين على الجهات الحكومية الالتزام بعدد من الأنظمة واللوائح، والتي يتضمن بعضها أمور متعلقة بأمن المعلومات. قد تواجه الجهات الحكومية مخاطر أمن معلومات من أي من المصادر المذكورة أعلاه إذا ما استغلت الثغرات الأمنية التي تحويها هذه المصادر من قبل التهديدات المحددة بأمن المعلومات. وقد تختلف مخاطر أمن المعلومات وسياسات أمن المعلومات المطلوبة لدى الجهات الحكومية بناءً على نوعية البنية التحتية لأمن المعلومات لديها.
 - وبناءً على تحليلات المعلومات المتقدم ذكرها، فإن التوضيح التالي يظهر أنواع أنظمة المعلومات المستخدمة في الحصول على، معالجة، تبليغ، وتخزين المعلومات لدى الجهات الحكومية^(١).
- حسبما ورد في التوضيح الوارد أعلاه (الشكل ٢)، فإنه:
- يتم مساندة الجهة الحكومية بمجموعة من الوظائف الأساسية والمساندة. وتقوم هذه الوظائف بتجميع، معالجة، تخزين، تبليغ، أو إتلاف المعلومات كجزء من سير أعمال النشاط. وقد تختلف متطلبات سرية، وتكامل، وتوافر المعلومات التي تؤديها وظائف العمل اعتماداً على احتياجات العمل.
 - يتم التعامل مع المعلومات من قبل وظائف العمل:
 - باستخدام وسائل آلية، مثل تطبيقات تقنية المعلومات التي تعالج المعلومات المتعلقة بتلك الوظائف.
 - أو باستخدام طرق يدوية مثل الوثائق والاجتماعات وغيرها من هذه الطرق.
 - أو باستخدام كلتا الطريقتين التي سبق ذكرهما.
 - يتم الحصول على المعلومات ومعالجتها باستخدام أنواع مختلفة من تطبيقات تقنية المعلومات، مثل برامج خوادم التطبيقات، وبرامج خوادم الويب، ويتم مساندة هذه التطبيقات بواسطة البنية التحتية لأنظمة تقنية المعلومات.
 - يتم الوصول إلى المعلومات عبر خوادم تطبيقات تقنية المعلومات من قبل المستخدمين باستخدام تطبيقات العميل. وتتوارد تطبيقات العميل عادة في جهاز الحاسوب الآلي الخاص بالعميل، وتشمل أجهزة سطح المكتب، الأجهزة المحمولة، أجهزة المساعد الشخصي PDA، إلخ.
 - يتم حفظ المعلومات في خوادم قاعدة البيانات، أجهزة الحاسوب الآلي الخاصة بالعميل، آليات التخزين المركزية للبيانات (النسخ المساعدة)، أجهزة التخزين المتنقلة، إلخ.
 - يتم الوصول إلى المعلومات من خدمات تطبيقات تقنية المعلومات لدى الجهة الحكومية من خلال الشبكة المحلية للجهة (LAN) أو الشبكة الواسعة (WAN) لدى تلك الجهة.
 - كما يمكن الوصول إلى خدمات تطبيقات تقنية المعلومات (والمعلومات المساعدة) عن بعد باستخدام آليات اتصال عن بعد مختلفة، مثل الوصول اللاسلكي، الوصول عبر الهاتف، الوصول عبر الإنترنت، إلخ.
 - يمكن الحصول على المعلومات، أو معالجتها أو تخزينها أو تبليغها باستخدام آليات/ وسائل أخرى مثل الوثائق، الاجتماعات، نظام الهاتف، الفاكس، إلخ.

(١) لقد تم تحديد أنظمة المعلومات هذه لتمكن عدد كبير من الجهات الحكومية السعودية من إعداد أنظمة معلوماتهم وفقاً لها. غير أن القائمة لا يمكن أن تكون شاملة لكل شيء. بناءً على متطلبات محددة، قد تحتاج الجهات الحكومية السعودية إلى أنواع مختلفة من أنظمة المعلومات. وتعطي المنهجية المقترنة المرونة لإضافة أنواع أخرى من أنظمة المعلومات مستقبلاً وفقاً للمخاطر المحددة التي تتعرض لها.



للإطلاع على نماذج من السياسات الأمنية المتعلقة بأنظمة معلومات محددة، فضلاً راجع الملحق (٢).

بالرجوع إلى العينة المختارة في الصفحة السابقة (الشكل ٢) من المعايير الأمنية المتعلقة بأنظمة محددة، فإن مستودع سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة يتصرف بما يلي:

- يحدد الضوابط المطلوبة لمعالجة المخاطر المتعلقة بأنظمة محددة فيما يشير إلى ما يتعلق من سياسات أمن المعلومات العامة التي تطبق على النظام بصفة عامة.
- يطور بنود المعايير وفقاً للضوابط المحددة.
- يحدد مستوى السرية، التكامل، والتوافر (CIA: Confidentiality, Integrity, and Availability) مثل (عالي، متوسط، عادي) لكل بند من بنود السياسات.

بعض نماذج السياسات المتعلقة ببعض الأنظمة التي سبق ذكرها في الشكل السابق الواردة أعلاه ترتبط بسياسة أمن معلومات عامة محددة. وتستخدم سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة جنباً إلى جنب مع سياسات أمن المعلومات العامة وأفضل الممارسات الأمنية ذات العلاقة لتطوير برامج مراجعة وتدقيق أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية، ورسائل التوعية بأمن المعلومات كجزء من خطة التوعية.

للمزيد من المعلومات حول السياسات الأمنية المتعلقة بأنظمة معلومات محددة، فضلاً راجع مستودع سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة.

١٤. نموذج مستودع الإجراءات

يشتمل الجدول أدناه على قائمة مدمجة لإجراءات أمن المعلومات:

الرقم	الإجراء	الوصف
١	التوعية بأمن المعلومات	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها لتطوير وتنفيذ خطة التوعية بأمن المعلومات.
٢	سياسة إدارة الوصول للأنظمة	يدبر هذا الإجراء وصول المستخدمين إلى أنظمة المعلومات لدى الجهات الحكومية.
٣	الحماية من الشفرات الخبيثة	يساعد هذا الإجراء على تخفيف مخاطر أمن المعلومات المصاحبة لاكتشاف / تحديد فيروسات / شفرات خبيثة.
٤	إدارة حوادث أمن المعلومات	يقدم هذا الإجراء الأنشطة المتعلقة بالتعامل مع الحوادث الأمنية وجميع الإجراءات ذات العلاقة بما في ذلك التحري عن وتحليل ومتابعة حالة الحوادث.
٥	أمن الموظفين	يحدد هذا الإجراء المبادرات الرئيسية التي سيتم القيام بها لحماية أنظمة المعلومات لدى الجهات الحكومية من سوء الاستخدام، أو التدمير من قبل الموظفين والمقاولين.

الرقم	الإجراء	الوصف
٦	مراقبة أمن المعلومات	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها لراقبة تكامل أمن وأنظمة المعلومات لدى الجهات الحكومية.
٧	إدارة أصول المعلومات	يحدد هذا الإجراء الخطوات المحددة التي ستستخدمها الجهات الحكومية لتحديد أنظمتها المعلوماتية وتصنيف تلك الأنظمة من خلال فحص وتحديد المخاطر الصادحة لها.
٨	إدارة سياسات أمن المعلومات	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها لإدارة سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية.
٩	الأمن الداخلي والبيئي	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها لضمان وجود الضوابط الضرورية لتقليل مخاطر السرقة وأي إلحاق الضرر بالمعلومات وأنظمة المعلومات.
١٠	النسخ الاحتياطية والاسترجاع في حالة الكوارث	يحدد هذا الإجراء المبادرات التي سيتم القيام بها لوضع القواعد المتعلقة بالنسخ الاحتياطية، وتخزين واستعادة المعلومات الإلكترونية.
١١	إدارة حوادث أمن المعلومات	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها للتأكد من أن الأمان هو جزء متتكامل لأنظمة المعلومات.
١٢	إدارة التغيير	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها للتحكم بالتغييرات التي تجري على أنظمة المعلومات لدى الجهات الحكومية من أجل التقليل من أي حوارث الناشئة عن التغيير على جودة الخدمة إلى أقصى حد ممكن.
١٣	الالتزام بالمتطلبات القانونية	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها لراقبة التشريعات وأنظمة التي قد تتضمن قوانين تطبق على الجهات الحكومية فيما يتعلق بأمن المعلومات.
١٤	تقييم أمن المعلومات	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها للتأكد من وجود ضوابط أمن معلومات مناسبة لأنظمة المعلومات (أو مجموعة من أنظمة المعلومات) لدى الجهات الحكومية.
١٥	تدقيق أمن المعلومات	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها للتأكد من وجود ضوابط أمن معلومات مناسبة لأنظمة المعلومات (أو مجموعات أنظمة المعلومات) لدى الجهات الحكومية وأنشطة سير العمل.
١٦	التعامل مع الوسائل الإلكترونية	يحدد هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية التي سيتم القيام بها لحماية الوسائل الإلكترونية لدى الجهات الحكومية مثل (منفذ USB، الأقراص الصلبة، البيانات المدخلة/ المخرجة) من التلف، والسرقة، والوصول غير المصرح به.

جميع الإجراءات المقترنة بالإجراءات المتعلقة بسياسات أمن المعلومات العامة، وتستخدم لتحديد الخطوات الواجب اتباعها للتأكد من تحقيق أهداف بنود هذه السياسات.

للمزيد من التفاصيل حول إجراءات أمن، فضلاً راجع وثيقة إجراءات أمن المعلومات.

للأشخاص/ الوظائف ذات العلاقة وفقاً للهيكل التنظيمي لأمن المعلومات في إطار سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية.

وتتضمن وثيقة خيارات تعين إدارة أمن المعلومات كذلك الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمراجعة وتدقيق أمن المعلومات ووحدة متابعة التنفيذ (ضمن إدارة الأمن). ويتضمن ذلك مسؤوليات الوحدة نحو القيام بمتابعة تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية، وكذلك القيام بمراجعة وتدقيق مستمر لتلك السياسات والإجراءات (مثل المراجعة السنوية).

لمزيد من التفاصيل حول خيارات تعين إدارة أمن المعلومات، فضلاً راجع وثيقة خيارات تعين إدارة أمن المعلومات.

٢.٦. عملية تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات

عند اكتمال تطوير، وتعديل، وتحديث، والاتفاق على جميع سياسات وإجراءات أمن المعلومات، فيجب أن يلي ذلك عملية تنفيذ الجهات الحكومية لسياسات وإجراءات أمن المعلومات المحددة. وتكون هذه المرحلة في العادة أصعب من إعداد السياسات والإجراءات، وذلك لأن الجهات الحكومية تحتاج في هذه المرحلة إلى تدريب وتعليم موظفيها للتصرف بشكل "آمن" والالتزام بكل عنصر أساسى مشار إليه في السياسات والإجراءات الأمنية الرسمية.

لا يتطلب التنفيذ الملائم تقييد الموظفين حسب حول كل عنصر من العناصر الأساسية الحرجة في السياسات والإجراءات الأمنية الرسمية، ولكن يتطلب أيضاً تغيير أدوار هؤلاء الموظفين في محاولة لحماية أنظمة المعلومات المهمة لدى الجهات الحكومية. وبعد الاعتماد الرسمي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات، فإنه

٢.٥. خيارات تعين إدارة أمن المعلومات

لقد تطور تنظيم أمن المعلومات على مدى عدة عقود ماضية، متخدماً أسماءً عده، مثل أمن البيانات، أمن الأنظمة، إدارة الأمن، أمن المعلومات، وحماية المعلومات. وجاءت تلك التسميات لتعكس توسيع نطاق أعمال إدارات أمن المعلومات. وبصرف النظر عن المسمى الذي تتبعه الجهات الحكومية، فإن التركيز الأساسي لتنظيمات أمن المعلومات هو التأكيد من سرية، وتكامل وتوافر المعلومات.

ولا يوجد حالياً نموذج واحد ضمن الهيئات التنظيمية لأمن المعلومات ينطبق على جميع حالات إدارة أمن المعلومات أو نطاق المسؤوليات. كما أن الموقع الذي يجب أن يكون تنظيم أمن المعلومات تابعاً له قد تطور كذلك. وقد تم إعداد وثيقة تحتوي على خيارات تعين إدارة أمن المعلومات (أي خيارات وضعها ضمن الهيكل التنظيمي للجهة)، وذلك لمساعدة الجهات الحكومية التي ليست لديها إدارة أمن معلومات حالياً على تأسيس تلك الإدارة بناءً على المبادئ المحددة في الوثيقة المذكورة. أما الجهات الحكومية التي لديها إدارة أمن معلومات، فيجب أن تكون مسؤولة عن التأكيد من أن المسؤوليات الحالية لإدارة أمن المعلومات لديها تتوافق مع ما تضمنته وثيقة تعين إدارة أمن المعلومات، وبالتالي، فإن عليها أن تأخذ في اعتبارها تعزيز هيكل أمن المعلومات الحالي لديها باستخدام الوثيقة المذكورة والاسترشاد بها.

وتقدم وثيقة خيارات تعين إدارة أمن المعلومات خيارات مختلفة لوضع إدارة أمن المعلومات ضمن الهيكل التنظيمي لدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، على اعتبار إيجابيات وسلبيات كل خيار. والحل المختار لتعين إدارة أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية سيؤكد على تعين الأدوار والمسؤوليات

وأهميته. ويتضمن البرنامج بنوداً مثل نماذج من الرسائل، طرق ووسائل تبليغ تلك الرسائل، وعدد مرات التذكير بها.

لمزيد من المعلومات حول تطوير برنامج التوعية بأمن المعلومات، فضلاً راجع وثيقة إجراءات أمن المعلومات ووثيقة النموذج المقدمة لبرنامج التوعية بأمن المعلومات.

٢.٨. عملية إدارة التغيير (متشتملة في دليل التنفيذ)

إن الغرض من عملية إدارة التغيير هو تقديم التوجيه والآليات لتسهيل مواجهة الموظف للفترة الانتقالية التي تمر بها الجهة الحكومية من حالتها الراهنة إلى الحالة المستقبلية المرغوبة، وذلك وفقاً لمتطلبات عملية تنفيذ أمن المعلومات. وتغنى عملية إدارة التغيير بالجانب المتعلق بالموظفين من التغيير المصاحب لتنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

ولدعم هذا المفهوم، تتضمن عملية إدارة التغيير العديد من العناصر مثل تقييم وتحفيض المخاطر، وتكوين فريق لإدارة التغيير يتميز بالنشاط والتلمسك، وإدارة مقاومة التغيير، والاتصال مع واشراف جميع الأطراف ذات العلاقة. إضافة لذلك فإن عملية إدارة التغيير تقدم نقطة مرجعية وتواءم بين جميع أنشطة إدارة التغيير والتوعية طوال مراحل تطبيق سياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات.

إن عملية إدارة التغيير التي تم تطويرها ستدعم التنفيذ الناجح لسياسات وإجراءات أمن المعلومات من خلال المساعدة على تخفيف التحديات التنظيمية والفردية التي من شأنها إعاقة التنفيذ.

لمزيد من المعلومات حول الجوانب المتعلقة بإدارة التغيير في تطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات، فضلاً راجع دليل التنفيذ.

ينبغي على كل جهة حكومية أن تبدأ بالتنفيذ المراحل لسياساتها وإجراءاتها المعتمدة باستخدام عملية تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات. وستتأكد الجهات الحكومية خلال تلك العملية من سد الفجوة التي كانت لديها فيما يتعلق بسياسات وإجراءات أمن المعلومات. وتم هذه العملية بالتزامن مع التوعية بأمن المعلومات التي تم تقديمها كجزء من هذا الإطار.

لمزيد من المعلومات حول عملية تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات، فضلاً راجع دليل تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

٢.٩. نموذج من خطة التوعية

يمكن تعريف برنامج التوعية الأمنية بأنه أحد العوامل الرئيسية المساعدة على التنفيذ الناجح لسياسات وإجراءات أمن المعلومات في كامل الجهة الحكومية. وبهدف البرنامج إلى بيان الدور المحدد لكل موظف في إطار المجهود الجماعي لتوفير أمن أنظمة المعلومات في الجهات الحكومية، حيث يقوم البرنامج بالتعطية التفصيلية لكل عنصر أساسي ضمن سياسات وإجراءات أمن المعلومات. كما يهدف البرنامج إلى توليد اهتمام متزايد في مجال أمن المعلومات بطريقة سهلة الفهم وفعالة حيث تساهم في تعزيز فهم الموظفين بالمخاطر الأمنية وأهمية الأمن لإجراءات العمل لدى الجهات الحكومية.

لتطوير وتنفيذ برنامج التوعية بأمن المعلومات، يتبع على الجهة الحكومية الرجوع إلى إجراء خاص بأمن المعلومات ضمن وثيقة الإجراءات والذي يوضح الخطوات الرئيسية التي عليها القيام بها، كما يشتمل على نموذج لبرنامج التوعية بأمن المعلومات والذي يعد جزءاً من هذا الإطار. وسيساعد نموذج التوعية بأمن المعلومات الجهات الحكومية على تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات من خلال رفع الوعي بين موظفيها فيما يتعلق بالأمن

٩.٢. عملية مراجعة وتدقيق أمن المعلومات

إن الغرض من عملية مراجعة أمن المعلومات هو رسم منهجية أساسية لاتباعها من قبل الجهات الحكومية فيما يختص بالآتي:

- تحديد وتبليغ عمليات مراجعة أمن المعلومات لديها.
- تنفيذ عمليات مراجعة أمن المعلومات لديها.
- تبليغ ومتابعة نتائج عمليات مراجعة أمن المعلومات لديها، وكذلك متابعة الإجراءات الواجب اتخاذها حيال ذلك.

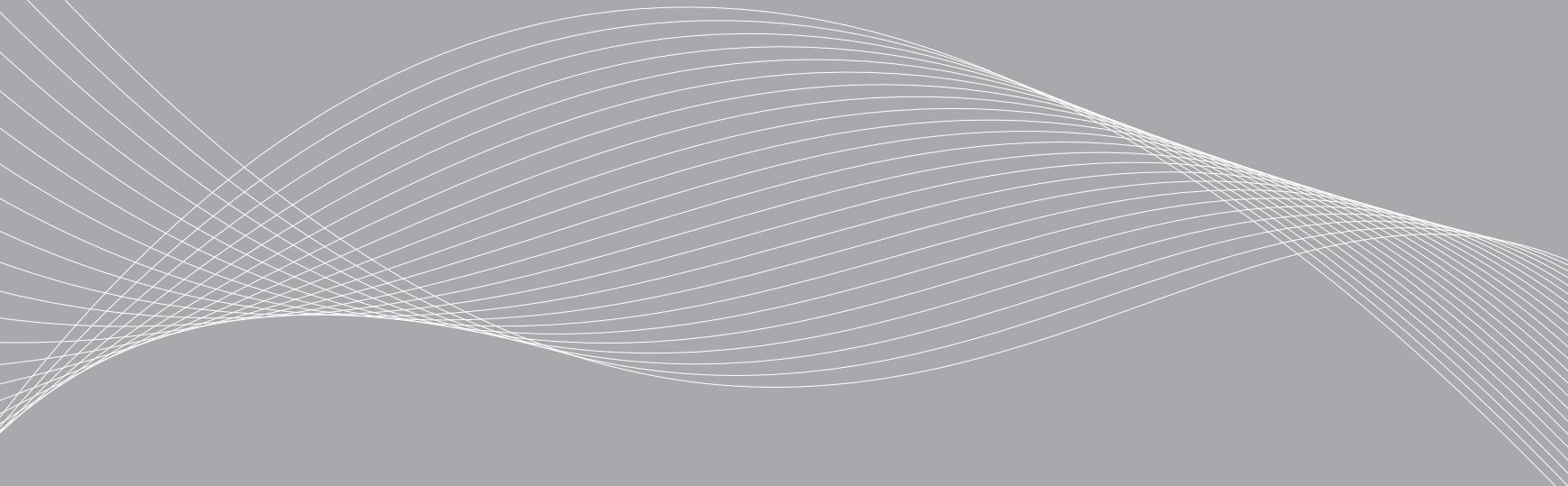
تحتوي وثيقة الإجراءات على الخطوات الأساسية التي يجب أن تقوم بها الجهات الحكومية لتطوير وتنفيذ مراجعات أمن المعلومات، إضافة إلى احتواها على نموذج لعملية مراجعة أمن المعلومات كجزء من الإطار الكلي.

بعد استكمال إعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية بشكل رسمي، فإن على تلك الجهات تطوير وتنفيذ مراجعة أمن المعلومات لديها باستخدام عملية مراجعة أمن المعلومات المقدمة. إن برامج مراجعة أمن المعلومات التي تم تطويرها والتي تشكل جزءاً من عملية المراجعة والتدقيق، تستخدم الضوابط المذكورة في مستودعات نماذج سياسات أمن المعلومات العامة وسياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة. كما تستخدم برامج المراجعة هذه أفضل الممارسات الموصى بها من قبل موردي التقنية ومن مصادر مرموقة أخرى.

للمزيد من التفاصيل حول عملية مراجعة وتدقيق أمن المعلومات، فضلاً راجع وثيقة إجراءات أمن المعلومات ووثيقة نموذج عملية مراجعة أمن المعلومات.

الجزء الثاني

**دليل إعداد وتطوير سياسات
وإجراءات أمن المعلومات**



١. لمحة عامة

تعد الجهات الحكومية التي لا يوجد لديها حالياً سياسات وإجراءات أمن معلومات مسؤولة عن تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها بناءً على الإرشادات المذكورة في هذه الوثيقة. أما لجهات الحكومية التي توجد لديها سياسات وإجراءات لأمن المعلومات، فهي مسؤولة عن التأكيد من أن سياساتها وإجراءاتها الحالية تغطي السياسات والإجراءات التي تطبق عليها والمقدمة ضمن هذا الإطار.

٢. الهدف

تهدف عملية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات إلى تحديد منهجية أساسية يجب اتباعها من قبل الجهات الحكومية لتطوير سياسات وإجراءات مناسبة تتناغم مع أهداف البرنامج الشامل لإدارة أمن المعلومات ضمن كل جهة حكومية، والتتأكد في نفس الوقت من إتمام الموظفين، والمقاولين، والأطراف الثالثة بمسؤولياتهم لحماية أنظمة المعلومات القيمة والمعلومات الحساسة.

٣. وصف العملية

تساعد عملية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات الجهات الحكومية على تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها بما يتوافق مع أفضل الممارسات، ومتطلبات الأعمال الفردية، والأنظمة واللوائح المناسبة، الأمر الذي يؤدي إلى وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لأمن المعلومات، والتي تساعد على تأسيس طريقة متماثلة وقابلة للتكرار لإدارة مخاطر أمن المعلومات.

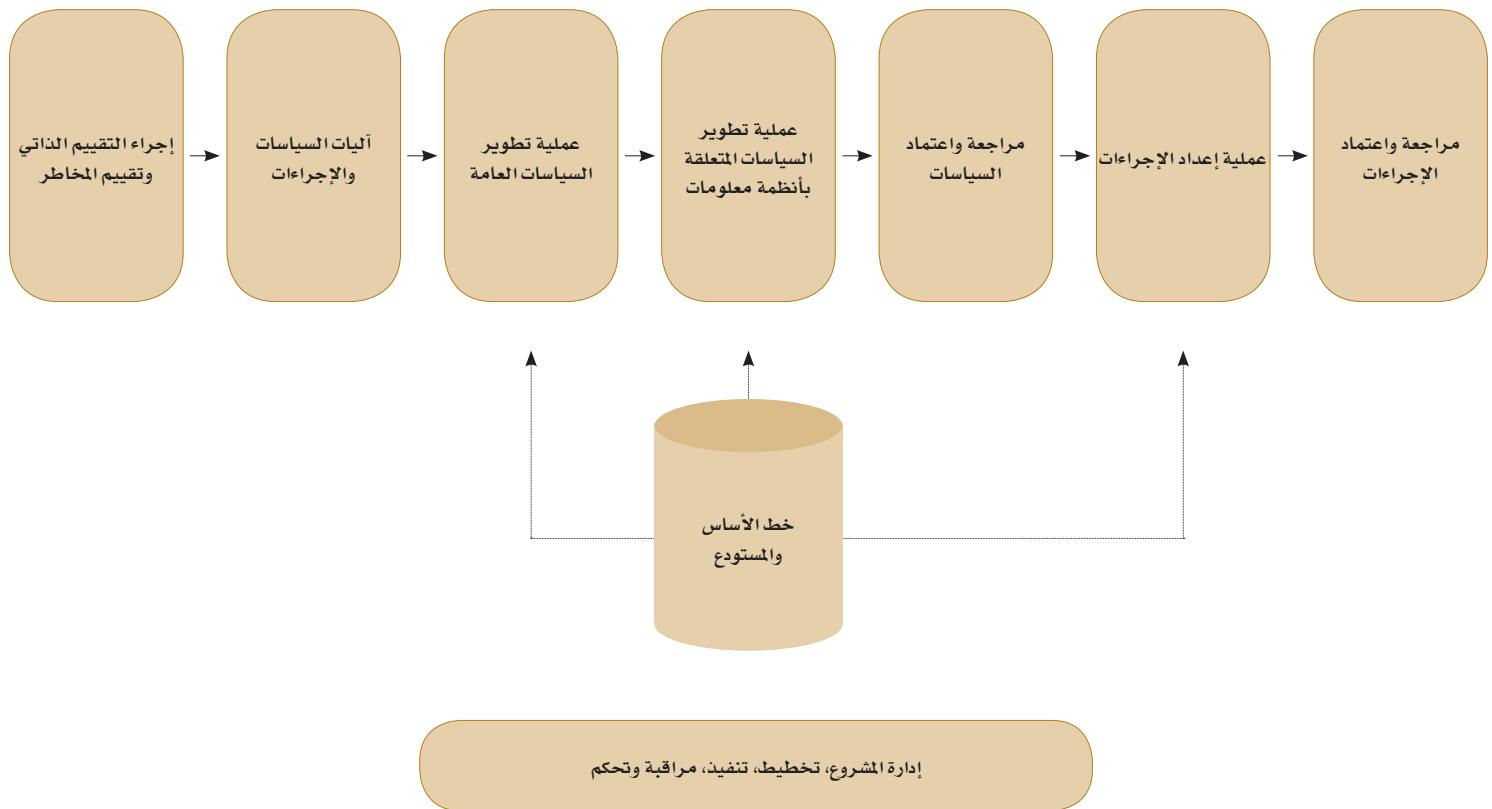
ويوضح الشكل التالي العمليات الرئيسية التي يجب أن تتبعها الجهة الحكومية لتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها.

بما أن وجود سياسات وإجراءات أمن معلومات جيدة يوفر الأساسيات للتنفيذ الناجح للسياسات المتعلقة بأمن المعلومات، فإن ذلك يعتبر المقياس الأول الواجب اتخاذه للتقليل من مخاطر الاستخدام غير المقبول لمصادر المعلومات لدى الجهات الحكومية.

فالخطوة الأولى نحو تعزيز الأمان لدى الجهة الحكومية هو إدخال سياسات وإجراءات أمن معلومات دقيقة وقابلة للتطبيق، وتبلغ الموظفين بالجوانب المختلفة من مسؤولياتهم، والاستخدام العام لموارد الجهة الحكومية، وتوضيح كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة. ويجب أن تصف السياسات كذلك بالتفصيل منع الاستخدام المقبول، وأن تذكر كذلك الأنشطة المحظورة.

إن التطوير (والتنفيذ الملائم) لسياسات وإجراءات أمن المعلومات نافع جداً كونه يحول جميع موظفي الجهة الحكومية إلى مشاركين في جهودها لحفظها على أمن اتصالاتها، ليس هذا فحسب، وإنما يساعد كذلك على تخفيف مخاطر المخالفات الأمنية المحتملة الناتجة عن أخطاء "عامل البشري" ويتعلق هذا الأمر بعده مشاكل مثل قيام الموظفين بالكشف عن المعلومات إلى مصادر غير معروفة (أو غير مصرح لها)، الاستخدام غير الآمن أو غير اللائق للإنترنت، والكثير من الأنشطة الأخرى الخطيرة.

إضافة لما تقدم، فإن عمليات بناء سياسات وإجراءات أمن المعلومات ستتساعد أيضاً على تحديد أنظمة المعلومات المهمة والحساسة لدى الجهة الحكومية، والطرق الواجب اتباعها لحمايتها، وتخدم كذلك بمثابة وثيقة مركزية تُعني بحماية أنظمة المعلومات.



الشكل ٤

* ملاحظة: يشتمل المستودع الأساسي على السياسات العامة، والسياسات المتعلقة بأنظمة محددة، والإجراءات العامة التي يتم تقديمها كجزء من الحزمة، مع إطار تطوير سياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات. وسيستخدم هذا المستودع كمرجعية أساسية من قبل الجهة لتحديد الحد الأدنى من المتطلبات المتوقعة من قبل الجهة بموجب هذا الإطار.

٤. تخطيط المشروع، وتحديد نطاق تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات

٤.١. الأهداف

تهدف الخطة الأولى إلى التأكيد من تنفيذ عملية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات كمشروع. وحسبما يتضح من الرسم البياني أعلاه، فإن العملية برمتها ستتبع ممارسات إدارة المشاريع في التخطيط والتنفيذ والرقابة.

وسيتم إطلاق المشروع بمجرد اعتماده من الإدارة العليا للجهة الحكومية.

٤.٢. تحديد الأدوار والمسؤوليات

سيكون على المسؤول التنفيذي الأول تعين الأدوار والمسؤوليات عن مشروع تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات. وستكون الأدوار التالية مطلوبة لعملية التطوير:

- لجنة التوجيه: وظيفتها الأساسية الإشراف على نشاطات إدارة المشروع التي يؤديها مدير المشروع. ويتضمن ذلك، دون حصر، مراجعة تقييم المتطلبات، وتقارير نتائج التحليل (الفجوة بين الوضع المرغوب مستقبلاً في مقابل الوضع الحالي)، والمراقبة المستمرة، ومراجعة المشروع بالكامل. ويجب أن تتأكد لجنة التوجيه من إطلاع جميع الأطراف المعنية بحالة المشروع وتقدم سير العمل فيه. ويتضطلع لجنة التوجيه بالمسؤوليات التالية:
 - مراجعة واعتماد مخرجات التقييم الذاتي
 - التحقق من صحة وتحديد أولويات المخاطر المحددة
 - مراجعة واعتماد المخاطر المحددة
 - مراجعة التقارير الصادرة عن مدير المشروع
 - مراجعة التقارير إزاء مؤشرات الأداء العامة المستهدفة.
- مدير المشروع: يكون مسؤولاً عن تخطيط وتنفيذ مشروع تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات. ويضطلع بالمسؤوليات التالية:
 - الحفاظ على الأهداف والغايات التي حددها المسئول عن المشروع.
 - تعيين فريق المشروع.
 - إجراء تقييم ذاتي، وإعداد التقارير لعرضها على لجنة التوجيه.
 - تقييم احتياجات المشروع للموارد.
 - تقييم وإعداد الميزانية التقديرية المطلوبة للمشروع.
 - تحديد أولويات المراحل المختلفة لعملية التطوير.
 - التأكد من الالتزام بخطة المشروع المعتمدة.
 - التأكد من تمنع الموارد البشرية بالمهارات المطلوبة.
 - مراقبة ومتابعة المشروع.

- تحديد الخطوات، وسلسلة الأعمال، والإطار الزمني للمشروع المحدد.
- تحديد فريق المشروع.

تم تضمين المزيد من المعلومات حول الجوانب المختلفة لإدارة المشروع، بما في ذلك نطاق العمل في المشروع، ضمن دليل التنفيذ.

٤.٤. إجراء التقييم الذاتي وتقييم المخاطر

عملية التقييم الذاتي هي جزء أساسي من إطار التطوير العام، والهدف منها مزدوج، فهي تهدف أولاً إلى معرفة موقف الجهة فيما يتعلق بوجود الحد الأدنى من السياسات الأمنية الأساسية لديها، وتحدد ثانياً إلى المساعدة في تطوير أو إعادة تطوير وتصميم سياسات وإجراءات أمنية شاملة تلبي المتطلبات الأمنية لديها كما في (الشكل ٥).

وتقع مسؤولية إجراء وتسبيق مراحل التقييم الذاتي للمخاطر الأمنية على مدير مشروع التطوير، والذي من المحبذ أن يكون مدير / مسئول أمن المعلومات، وفي حال عدم توفر هذا المنصب لدى الجهة، فإن الشخص التالي المناسب لإجراء هذه التقييمات سيكون هو مدير تقنية المعلومات، الذي يجب أن يكون لديه فهم مناسب وخبرات ملائمة في أعمال تقنية المعلومات والعمليات المنبعة لدى المؤسسة.

ومن الملاحظ أيضاً، أنه بينما يكون مدير المشروع مسؤولاً عن إجراء هذه التقييمات، فإن مصدر المعلومات سيظل هو الطرف المعنى الرئيسي مع المسؤولين عن العمل. وستكون مدخلاتهم عنصراً أساسياً في هذه التقييمات.

- الدعوة إلى وتسهيل اجتماعات الإدارة العليا لتدارس المشاكل الرئيسية وإجراء المراجعة والموافقة على الحلول.

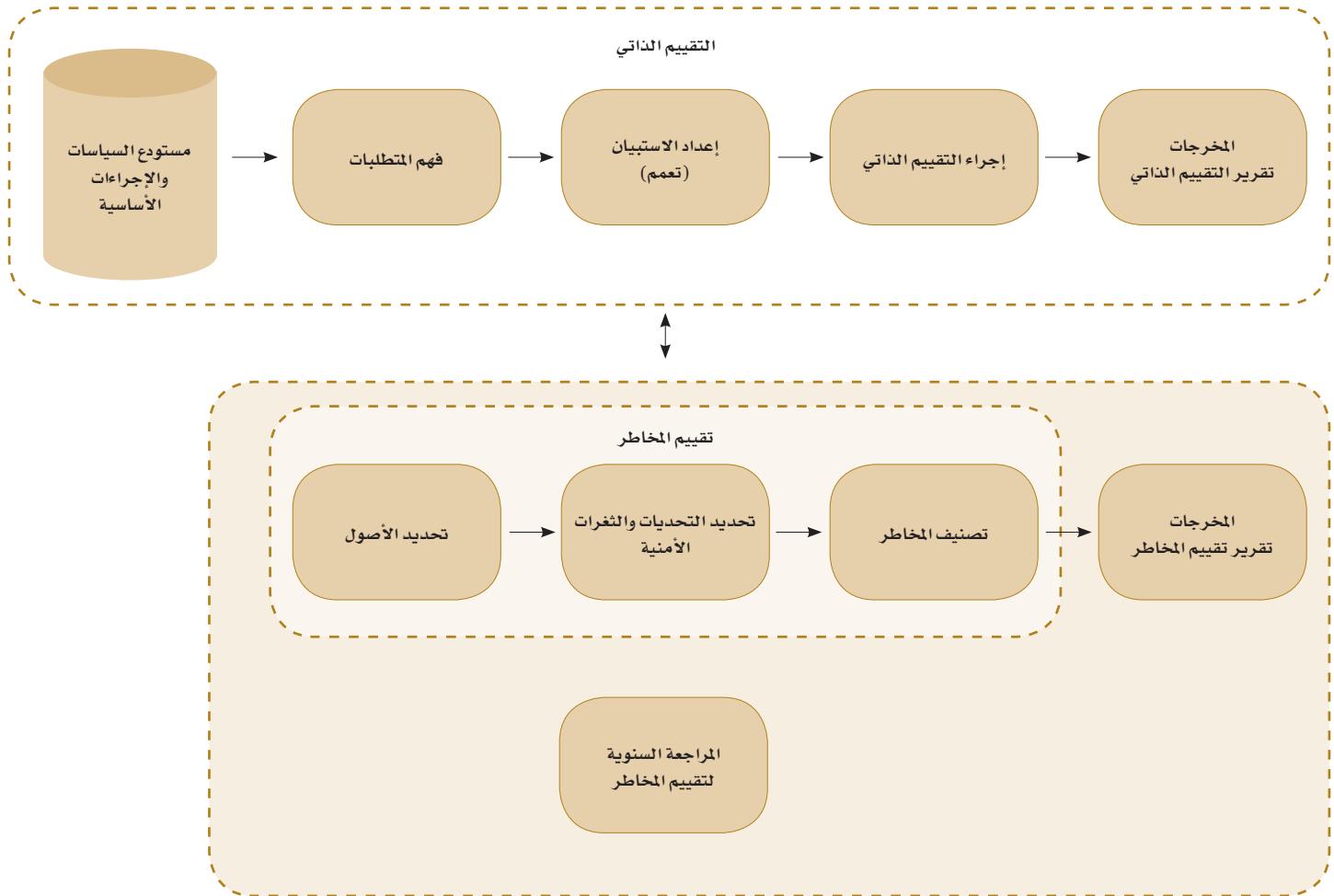
• فريق المشروع: يتكون فريق المشروع من أعضاء من إدارة أمن المعلومات وإدارة تقنية المعلومات، ويضطلع بالمسؤوليات التالية:

- إجراء التقييم الذاتي.
- إجراء تقييم المخاطر.
- تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
- تصميم وتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات بحسب المتطلبات والاحتياجات.
- تنفيذ المهام التي كفthem بها مدير المشروع.

٤.٣. تطوير عقد وخططة المشروع

يكون مدير المشروع مسؤولاً عن إعداد لائحة المشروع وخططة المشروع. وقد تم تضمين نموذج عقد المشروع في الملحق (٢)، وبهدف العقد إلى التعامل مع الجوانب التالية:

- تحديد الأطراف المعنية الرئيسية.
- تحديد نطاق العمل في مشروع تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات، ويمكن أن يتضمن النطاق واحداً أو أكثر من الأمور التالية:
 - جميع أنظمة المعلومات لدى الجهة الحكومية أو جزء محدد منها.
 - وظائف العمل الأساسية لدى الجهة الحكومية.
 - المكتب الرئيسي للجهة الحكومية.
 - المكتب الرئيسي والمكاتب الفرعية / الجهات التابعة للجهة الحكومية.
 - إلخ.



(الشكل ٥)

٤.٤.١. فهم المتطلبات

لأداء التقييم الذاتي، يتوجب على الجهة أن تفهم وتدرك أولًا المتزامناتها ومتطلباتها بخصوص أمن المعلومات. يقوم مدير المشروع، أو أحد أعضاء فريق تطوير السياسات، باستخدام الآليات التالية لإجراء التقييم الذاتي.

٢. مراجعة الوثائق

ستعطي دراسة الوثائق الرئيسية ذات العلاقة معلومات تعين على فهم العمليات، والأنشطة، والأساليب التشغيلية. وفيما يلي العوامل الرئيسية المتعينأخذها في الاعتبار:

١. عوامل تقييم المخاطر التي تتعرض لها الجهة

الحكومية

يجب أن يفهم مدير المشروع البيئة التي تعمل ضمنها الجهة الحكومية. وفيما يلي بعض العوامل الرئيسية:

- تحديد عملائها الرئисيين.
- تحديد عدد ومدى أهمية الخدمات المقدمة.
- عدد مواقع العمل للجهة الحكومية.
- مدى أهمية الأصول لدى الجهة الحكومية.
- توقيعات الأطراف المعنية وفقد الشهرة والسمعة.

٢. الأنظمة واللوائح المطبقة

يتبع على الجهة تحديد جميع الأنشطة واللوائح ذات العلاقة المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويتضمن ذلك المتطلبات النظامية والإشرافية أو اتفاقيات العقود مع الجهات/ المؤسسات الأخرى.

يمكن استخدام نتائج هذه المرحلة لتحديد أولويات تنفيذ الضوابط في مرحلة معالجة المخاطر.

١. الاجتماع مع الأطراف المعنية الرئيسية

يجب أن يتم الاجتماع مع الأطراف المعنية الرئيسية لفهم دوافع العمل والتقنية التي تؤثر على الجهة، وتهدف هذه الاجتماعات إلى فهم العمليات المتبعة لدى وظائف (إدارات وأقسام) العمل الرئيسية وخدمات التقنية الرئيسية أو الوظائف المساعدة.

يجب الاجتماع مع الموظفين المسؤولين عن الجوانب الرئيسية التالية لهذا الغرض:

- تقنية المعلومات.
- الموارد البشرية.
- الشؤون الإدارية والمرافق.
- الشؤون المالية.
- دعم خدمات الشبكة.
- دعم تقنية المعلومات.
- تطوير التطبيقات، إذا كان ذلك يتم داخلياً.
- مركز البيانات.

٤.٤.٢. إعداد الاستبيان

لمساعدة الجهة على تحديد الفجوات في إطار أمن المعلومات، يقوم فريق مشروع التطوير بإعداد استبانة تقييمية، وهي عبارة عن أداة لإجراء تقييم للضوابط المطبقة في كل مجال من مجالات السياسات المتبعه لدى المؤسسة. ويجب أن تستند الاستبانة على مجالات السياسات المدرجة في الجدول (١)، وأن يغطي وظائف العمل المهمة والحساسة لدى الجهة الحكومية.

١. هيكل الاستبانة

تحتوي استبانة التقييم الذاتي على ثلاثة أقسام وهي: مقدمة، أسئلة حول الضوابط الحالية المتوقعة في مجالات السياسة قيد المراجعة، وإيضاحات/ ملاحظات إضافية. ويجب أن تحتوي الاستبانة على صفحة مقدمة يطلب فيها إدراج وصفاً لمجال السياسة الجاري تقييمها، كما أنه يتضمن تصنيف السرية، والتكميل، والتوافر لأصول الجهة. وقد تم تضمين نموذج عينة لاستماراة التقييم الذاتي في الملحق (٤).

ويمكن تقسيم الأسئلة إلى فئتين رئيسيتين اعتماداً على مجال السياسة التي سيتم تغطيتها، وهما: (١) الضوابط الإدارية، و(٢) الضوابط الفنية حسبما يتضح من الجدول (١).

الجدول رقم (١)

مجالات السياسة التي تحتاج لضوابط فنية	مجالات السياسات التي تحتاج لضوابط إدارية
سياسة إدارة الوصول المنطقي	سياسة أمن معلومات الجهة
الحماية من الشفرات الخبيثة	مسؤوليات أمن المعلومات
التعامل مع الوسائل الإلكترونية	التوعية بأمن المعلومات
إدارة حوادث أمن المعلومات	الاستخدام المقبول لأنظمة المعلومات
أمن الموظفين	أمن الوثائق
إدارة أصول المعلومات	الخصوصية
الأمن المادي والبيئي	الغش والتبلیغ عن المخالفات

مجالات السياسة التي تحتاج لضوابط فنية	مجالات السياسات التي تحتاج لضوابط إدارية
النسخ الاحتياطية والاستعادة في حالة الكوارث	إدارة مخاطر أمن المعلومات
الخدمات الإلكترونية	إدارة سياسات أمن المعلومات
شراء وتطوير أنظمة المعلومات	الالتزام بالمتطلبات القانونية
إدارة التغيير	إدارة الخدمات المقدمة من طرف ثالث
مراقبة أمن المعلومات	مقدمو خدمات الاستعانت بمصادر خارجية
تقييم أمن المعلومات	سياسة العملاء
مراجعة وتدقيق أمن المعلومات	
الالتزام بسياسات وإجراءات المحددة	
إدارة استمرارية العمل	

لكي يتسم قياس فاعلية الضوابط (عناصر التحكم) الحالية، وكذلك لتحسين فاعلية السياسات ذات العلاقة خلال السنوات القادمة، فقد تم تحديد خمس مستويات لقياس الفاعلية لكل سؤال يتعلق بالضوابط.

- مستوى الفاعلية/١ - هدف الضوابط موثق في السياسة الأمنية، ولكنه لا يحتوي على أي إجراءات، والضوابط غير مطبقة.
- مستوى الفاعلية/٢ - ضوابط أمنية موثقة في الإجراءات ولكنها غير مطبقة.
- مستوى الفاعلية/٣ - تم تطبيق الإجراءات، ولكن لا يتم فحصها أو مراجعتها.
- مستوى الفاعلية/٤ - يتم إجراءات وضوابط أمنية يتم فحصها ومراجعتها دوريًا.
- مستوى الفاعلية/٥ - الإجراءات والضوابط الأمنية متكاملة بشكل تام ضمن برنامج شامل.

٤.٤.٣. إجراء التقييم الذاتي

يمكن إدارة استبابة التقييم الذاتي باستخدام أكثر من طريقة واحدة من الطرق التالية:

- من خلال فحص الوثائق ذات العلاقة؛
- من خلال الاجتماع مع الأطراف المعنية الرئيسية؛
- من خلال فحص الضوابط، ومثال ذلك فحص سجلات التغيير، حسابات النظام النشطة، إلخ.

إن الوثائق المساعدة الموضحة لتفاصيل ونتائج الاختبارات التي تم إجراؤها ستشكل قيمة إضافية للتقييم ويسهل من إجراء المراجعة مستقبلاً.

خلال مرحلة التقييم، إذا وجدت أجزاء من الاستبابة غير مطابقة لمجال السياسة الجاري مراجعتها، فيجب أن يتم التأشير عليها بعبارة «لا ينطبق»، ويجب تسجيل إيضاح لاستبعادها.

يتوجب على الشخص الذي يجري التقييم أن يراجع السياسات والمعايير والإجراءات ذات العلاقة في جميع المجالات التي تتطابق عليها المراجعة، ويقوم بالتقييم حسب التسلسل التالي:

- عدم وجود سياسات ومعايير وإجراءات موثقة، ويؤشر عليها بعبارة «لا يوجد».
- يوجد سياسات ومعايير وإجراءات موثقة، (المستوى -١).
- يوجد إجراءات لتنفيذ الضوابط (المستوى -٢).
- تم تنفيذ الضوابط (المستوى -٣).
- تم فحص وتحسين الضوابط إذا كانت غير فاعلة (المستوى -٤).
- الضوابط هي جزء من الثقافة التنظيمية لدى الجهة (المستوى -٥).

وقد تم إيضاح نموذج للاستبابة في الملحق (٤).

٤.٤.٤. مسئوليات التقييم الذاتي

أ. يفضل أن يكون الشخص الذي يقوم بإجراء التقييم الذاتي أحد موظفي أنظمة المعلومات ومملماً بمجال السياسة التي قيد المراجعة. وسيكون هذا الشخص عضواً في فريق المشروع المسؤول عن السياسات والإجراءات بما يتواافق مع هذا الإطار.

ب. يجب أن تتم مقابلة الأشخاص المسؤولين عن المجالات الرئيسية التالية لإدارة الاستبابة:

- تقنية المعلومات.
- الموارد البشرية.
- الشئون الإدارية والمرافق.
- الشئون المالية.
- دعم خدمات الشبكة.
- دعم تقنية المعلومات.
- تطوير التطبيقات، إذا كان ذلك يتم داخلياً.
- مركز البيانات.

ج. تقع مسؤولية تحليل المعلومات الواردة في هذه الاستبابة على رئيس قسم / إدارة أمن المعلومات (الذي سيكون كذلك مديرًا لمشروع تطوير السياسات والإجراءات هذا). ويجب أن يكون الهدف الأساسي من هذا التحليل تضمين جوانب الضعف أو الفجوات في السياسة ضمن خطوات لاحقة حسبما تم تحديده في وثيقة الإطار هذه.

٣. تقارير التقييم الذاتي

بعد اكتمال التقييم الذاتي، يتوجب على مدير المشروع إعداد تقرير التقييم الذاتي وعرضه على لجنة التوجيه. ويجب أن يبرز التقرير الفجوات التي تعاني منها الجهة الحكومية بعد تحليل الوضع الحالي لجميع السياسات الأساسية التسع والعشرين، ويجب أن يصف التقرير لكل من التسع والعشرون سياسة الآتي:

- مجالات السياسات الأساسية التي لم يتم نشرها حالياً لدى (اسم الجهة).
- التنفيذية الجزئية، والفجوات الناتجة في مجالات السياسات التي تم تطبيقها فعلياً.
- تحديد أولويات الفجوات ومجالات السياسات الناقصة بناءً على التقييم.

٤. ٤. تقييم مخاطر أمن المعلومات

يجب أن يكون هناك طريقة منهجية لإدارة أمن المعلومات لتحديد الاحتياجات التنظيمية المتعلقة بمتطلبات أمن المعلومات. ويجب أن تعنى الجهود الأمنية بالمخاطر بشكل فاعل وموثوق. وبعد تقييم مخاطر أمن المعلومات جزءاً متكاملاً مع أية عملية لإدارة أمن المعلومات. وفيما يلي وصفاً نموذجياً لعملية تقييم المخاطر التي سيتم اتباعها من قبل (اسم الجهة) لمعرفة وفهم المخاطر التي تواجهها. وستستخدم النتيجة في البراح اللاحق من إطار تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

١. تحديد أصول المعلومات

يعرف الأصل بأنه أي شيء ذي قيمة لدى الجهة، وبالتالي يحتاج لحماية. ولأغراض إطار تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات هذا، فإن تركيز (اسم الجهة) يجب أن يبقى منصبًا على أصول المعلومات. ولتسهيل عملية التعريف، يمكن وضع أصول المعلومات في مجموعات حسبما يتضح من الجدول (٢).

الجدول (٢)

الوصف	نوع الأصل
الأنشطة الرئيسية لدى الجهة أو الخدمات التي تقدمها	الخدمات الأساسية
المستخدمون العامون، الموظفون الإداريون، الموظفين التقنيين	الموظفون
المعدات والأجهزة الثابتة؛ المعدات المتحركة؛ الوثائق الورقية؛ الوسائل الإلكترونية؛ أجهزة الشبكة	الأجهزة

الوصف	نوع الأصل
نظام التشغيل؛ تطبيقات العمل؛ سجلات الإعدادات العامة	البرامج
المعلومات الحيوية للجهة؛ المعلومات الشخصية؛ المعلومات الإستراتيجية؛ السجلات الإلكترونية	المعلومات
الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات؛ الموردون	مقدمو الخدمات
الموقع المادي؛ خدمات المنافع العامة	الموقع
سمعة / شهرة المؤسسة	الأصول غير الملموسة

يجب تحديد مقياس لتقدير أصول المعلومات، وذلك باستخدام وسائل نوعية أو كمية، حيث تحدد طرق التقييم النوعية درجات القيمة، مثل عالية جداً، متدينة، متدينة جداً، متوسطة، فيما تحدد طرق التقييم الكمية قيمة الأصل من حيث القيمة القابلة للعد.

ومن بين الطريقتين المذكورتين، فإن الطرق الكمية لا تستخدم عموماً بسبب الصعوبات العملية في تحديد قيمة الأصول المفردة.

الطريقة النوعية المستخدمة عموماً في تقدير الأصول هي من أجل تقييم القيمة طبقاً للعوامل الثلاثة (السرية؛ التكامل؛ التوافر). ويشتمل الجدول (٣) على نموذج لذلك:

الجدول (٣)

نوع الأصل	اسم الأصل	السرية س = عالية متوسطة = ٢ عادية = ١	التكامل ت = عالية = ٣ متوسطة = ٢ عادية = ١	التوافر و = عالي = ٣ متوسط = ٢ عادي = ١	قيمة الأصل س × ت × و
أجهزة وعتاد حاسب آلي	المفتاح الأساسي	٢	١	٢	٦
معلومات	السجلات الشخصية	٢	٢	٢	٢٧

٢. تحديد التهديدات والثغرات الأمنية

يجب تحديد التهديدات والثغرات الأمنية لكل نوع من أنواع الأصول أثناء عملية تحديد الأصول، ويشكل ذلك أساساً لتحليل المخاطر. التهديد هو حادثة محتملة من البيئة الخارجية، ويمكن أن تلحق الضرر بالأصول مثل المعلومات، والعمليات، والأنظمة، والموظفين، مما يؤدي بالتالي إلى إلحاق الضرر بالمؤسسة. يمكن تحديد مصادر التهديدات من خلال التشاور مع المسؤولين من أقسام الأصول، والمرافق، والشئون الإدارية، والمختصين الأمنيين، والجماعات المختصة، إلخ.

تكون مصادر التهديدات أساساً خارجية، ويمكن وضعها ضمن مجموعات حسب الأنواع التالية:

مصادر التهديدات	أمثلة
بشرية	القراصنة (الهاكرز والمتسلين) الخارجيين
فنية	فشل الوصلات من مزود خدمات الاتصالات
بيئية	الحرائق، الأوبئة

بعد تحديد الأصول والمخاطر، يتوجب على مدير المشروع تحديد الثغرات الأمنية التي يمكن أن تستغلها تلك التهديدات. وتعرف الثغرات الأمنية بأنها نقاط الضعف الحالية في المؤسسة، ويمكن تحديدها في المجالات التالية:

- الموظفين.
- السياسات التنظيمية.
- السياسات والإجراءات.
- البيئة المادية.
- أنظمة المعلومات.
- البرامج.
- مقدمي الخدمات الخارجيين.

وقد تم تضمين نماذج من التهديدات والثغرات الأمنية في الملحق (ج). وتجدر ملاحظة أن القائمة المدرجة في ذلك الملحق لا تشمل جميع التهديدات والثغرات الأمنية، وينبغي على الجهة تطوير هذا الجدول وتعديلها بما يتوافق مع متطلباتها.

٣. تصنیف المخاطر

عندما يتم تحديد المخاطر التي تتطوّي عليها السيناريوهات المختلفة وفئات الأصول الرئيسية لدى المؤسسة، فإنه يتم تصنیف تلك المخاطر بناء على التالي:

- أثر التهديد على المؤسسة.
- احتمالية أو إمكانية حدوث التهديد.

أثر التهديد واحتمالات حدوثه سيحدد جوانب تنفيذ إطار تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات التي ينبغي على الإدارة أن تركز جهودها فيها.

تشارك الأطراف المعنية الرئيسية في تحديد أثر واحتمال وقوع المخاطر الرئيسية المحددة لدى المؤسسة. وبعد ذلك يتم تجميع القيم التراكمية لتقدير المخاطر لتحديد التصنيف الكلي للمخاطر (عالية، متوسطة، عادلة). وقد تم تضمين نموذج تصنیف المخاطر ونماذج من ذلك في الملحق (٤) للرجوع إليها.

٤. التصنیف الكلي للمخاطر لدى الجهة

إضافة إلى تقدير المخاطر الفردية التفصيلية المذكورة في الخطوة السابقة، فعلى الإدارة أن تقوم كذلك بالتعرف على وفهم مجموعة المخاطر الكلية التي تتعرض لها الجهة. ويجب الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية.

• العوامل الكمية:

يجب أن تقوم الإدارة بتجميع التقييم الكلي للمخاطر التي تتعرض لها الجهة للحصول على معدل عام لتقدير جميع المخاطر الفردية كجزء من عملية تقدير المخاطر. وفي العادة يعتبر معدل تقدير بسيط للمخاطر كافياً، غير أن الإدارة قد تقرر إعطاء أوزان إضافية لمجالات محددة من المخاطر ومن ثم تحسب المعدل الموزون.

- العوامل النوعية الواجبأخذها في الاعتبار:
 - تقوم الإداره كذلك بتدقيق مزدوج والتحقق من تصنیفات المخاطر المذکورة أعلاه بما يتوافق مع الاعتبارات الأخرى المتعلقة بطبيعة الجهة وجوانب عملاتها ضمن الإطار العام للحكومة السعودية والاقتصاد الوطني. وبالتالي، فقد يكون مطلوباً من إدارة الجهة الحكومية زيادة تصنیف المخاطر إلى المستوى الأعلى أو المتوسط، إذا لزم الأمر.
 - أهمية الجهة للحكومة: يتم الحصول على الإرشادات من الوزارة المعنية.
 - أهميتها للأقتصاد والأمن الوطني: سيعتمد ذلك على القطاعات الاقتصادية.
 - الأمن الوطني:
 - الأمن الوطني.
 - الشؤون الأمنية.
 - الخدمات المدنية والعامة:
 - الخدمات المدنية وال العامة.
 - التعليم.
 - الشؤون المالية والاقتصاد الوطني.
 - الشؤون الصناعية.
 - القطاع التجاري وغيره:
 - التجاري والصناعي.
 - الاتصالات والتكنولوجيا.
 - النفط والغاز والمعادن.
 - النقل.
 - غير ذلك.
 - مستوى التفاعل مع الجمهور والخدمات المقدمة من الجهة الحكومية.

٥. تقييم المخاطر والتقارير

بعد اكتمال عملية تقييم المخاطر، يتوجب على مدير المشروع إعداد تقرير تقييم المخاطر ورفعه إلى لجنة توجيه أمن المعلومات. ويجب أن يشتمل التقرير ملخصاً عاماً للمخاطر التي تواجهها المؤسسة، إضافة إلى التفاصيل التالية:

- التهديدات.
- الثغرات الأمنية.
- اسم الأصل.
- قيمة الأصل،
- بيان المخاطر.
- أثر التهديدات.
- الاحتمالات.
- تصنيف المخاطر المتصلة.

٤.٥. آليات تطوير السياسات والإجراءات

يتطلب هذا الإطار من الجهة الالتزام الكامل بمتطلبات أمن المعلومات التي تفرضها الحكومة السعودية.

٤.٥.١. عوامل اتخاذ القرارات

في إطار الالتزام المتواصل بالمتطلبات الملزمة، فإنه يمكن لـ (اسم الجهة) اختيار القيام بتطوير وتحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات الخاصة بها بنفسها، أو تبني السياسات والإجراءات المقدمة من هذا الإطار مع إجراء تعديلات عليها حسب احتياجاتها.

وستأخذ الإدارة في اعتبارها العوامل التالية قبل اتخاذ قرارها بشأن الآليات التي ستستخدم بصرف النظر عن طريقة التطوير التي اختارتها:

١. حجم إدارة أمن المعلومات الحالية.
٢. توفر المهارات والخبرات الداخلية.
٣. الفهم الأولي للتکالیف استناداً إلى عدة عوامل مثل درجة التعقيد، التتنوع، التفرد، وحجم العمليات لدى تلك الجهة.
٤. القيود الزمنية اعتماداً على المواعيد المتاحة.
بناءً على أحکام الإداره المتعلقة بالعوامل المذکورة أعلاه، فسيتم تبني أحد المنهجين من قبل الإداره العليا (إما التطوير الذاتي، أو التعديل حسب المتطلبات). وسيرد أدناه التوجيهات المتعلقة بكل منهجين:
كما أن الإداره قد تختار منهجهية مختلفة، من خلال تطبيق التطوير الذاتي على بعض مجالات السياسات المختارة، فيما تختار طريقة التعديل حسب الحاجة لمجالات السياسات المتبقية بهدف تقليل التکالیف وخفض الوقت الذي تستغرقه هذه العملية.

٤.٥.٢. تعديل سياسات واجراءات أمن المعلومات المقدمة حسب الحاجة

من المعروف عليه أن الكثير من الجهات الحكومية قد تواجه مواعيده صارمة من قبل الحكومة، وقد لا يكون لديها الموارد والمهارات المطلوبة للقيام بعملية التطوير الذاتي. وبالتالي، فقد تم تطوير مجموعة كاملة من السياسات والإجراءات وتقديمها مع إطار التطوير هذا لاستخدامها من قبل إدارة (اسم الجهة) لدعمها وتمكينها من الالتزام بهذه المتطلبات.

يمكن لـ (اسم الجهة) إعداد سياساتها واجراءاتها خلال فترة زمنية قصيرة من خلال تعديل السياسات والإجراءات المقدمة مع إطار التطوير هذا (والتي يمكن أن تعتبر كذلك بمثابة مستودع الحد الأدنى الأساسي للسياسات والإجراءات). ولهذا الغرض، سيتم تكليف مسئول أمن المعلومات بالمسؤولية الأساسية عن

- المعايير التقاعدية العالمية لأمن المعلومات ISO/IEC 27001.

- الأنظمة السعودية:

- نظام التعاملات الإلكترونية.
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

على إدارة (اسم الجهة) أن تتأكد من الالتزام الكامل بالمتطلبات الرسمية لأمن المعلومات. وبالتالي فإن عليها تعطية جميع جوانب السياسات الأساسية وعددها (٢٩) الواردة ضمن وثيقة السياسات المقدمة مع إطار التطوير هذا. غير أنه يمكن للإدارة أن تقتصر هذه الفرصة لتعزيز و/أو إضافة مجالات أخرى لتطبيقاتها إذا استدعت ذلك أية عمليات فريدة تقوم بها الجهة في أي مجال من مجالات السياسات.

تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات حسب احتياجات الجهة المعنية. ويجب أن يتمتع مسئول أمن المعلومات بالمهارات التالية:

- المعرفة الغزيرة بأمن المعلومات.

- المعرفة الغزيرة بالجهة الحكومية.

- خبرات سابقة في كتابة سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

- مهارات الكتابة الفنية.

إضافة لذلك، يمكن الحصول على دعم إضافي لمدة قصيرة من الإدارات الأخرى أو من أطراف خارجية على أساس الحاجة الماسة لذلك.

٤.٥.٣. التطوير الذاتي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات

اعتماداً على العوامل الموصوفة أعلاه، فقد تقرر إدارة (اسم الجهة) تأسيس السياسات والإجراءات الخاصة بها باتباع طريقة التطوير الذاتي. ويمكن أن تقوم بذلك من خلال تعيين خبير في أمن المعلومات لدى الشركة، أو يمكن الحصول على المساعدة من طرف خارجي.

يجب تطوير السياسات بناءً على معايير متعددة، تشمل -دون حصر- ما يلي:

- معايير معالجة أمن المعلومات الفدرالية الأمريكية (FIPS PUB 200) - الحد الأدنى من المتطلبات الأمنية للمعلومات الفدرالية وأنظمة المعلومات.

- المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتقنية (NIST PUB 800-53) - ضوابط أمن المعلومات الموصى بها لأنظمة المعلومات الفدرالية.

- ألمانيا - دليل الحماية الأساسية لدى المكتب الفدرالي لأمن المعلومات.

- **المسئول التنفيذي:** تحديد الشخص الذي يضطلع بالصلاحيه والمسئوليّة النهائیة عن أي تغييرات أو تحديّات تجري على السياسة. يجب اعتماد أي تغييرات أو تحديّات على السياسة من قبل المسئول التنفيذي عن السياسة.
- **راعي وثيقة السياسة:** الشخص المسئول عن إبقاء وحفظ السياسة وتبلیغها وتحديّتها بناءً على توجيهات المسئول التنفيذي عن السياسة.
- **الإزامية التنفيذ:** تحديد تبعات ونتائج أيّة مخالفّة لهذه السياسة.
- **قيود سياسة أمن المعلومات:** يشتمل هذا القسم وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بسياسة المحددة.
- **تاريخ نفاذ السياسة:** يحدد هذا القسم التاريخ الذي يسري فيه تطبيق السياسة، ومنه يجب إتباعها.

مثال:

اسم السياسة: سياسة أمن معلومات الجهة

الغرض: الغرض من هذه السياسة هو تبليغ التزام الإداره وعرض الأهداف الرئيسيّة لتأسيس ضوابط لأمن المعلومات مبنية على المخاطر التي قد تتعرّض لها (اسم الجهة).

مجال تطبيق السياسة: تطبّق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، وموظفي المقاولين، الأقسام الإدارية لدى (اسم الجهة) سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن موقع عملهم

المسئول التنفيذي: مدير أمن المعلومات

راعي وثيقة السياسة: مدير تقنية المعلومات

الإزامية التنفيذ: في حالة مخالفّة أيّ موظف أو طرف ثالث

٢. التطوير بمساعدة مقاولين من خارج الجهة الحكومية

في حال إشراك مقاول خارجي في تطوير السياسات والإجراءات، ينبغي على الوزارة التأكّد من توفر الخبرات والكافئات المناسبة لدى هذا الطرف الخارجي ووجود الموارد الداخلية المناسبة لديه، إضافةً لذلك، فإن صلاحية المراجعة النهائية واعتماد السياسات ومعايير والإجراءات التي يطورها ذلك الطرف الخارجي، يجب أن تكون لدى مدير أمن المعلومات والإدارة العليا لدى (اسم الجهة).

وتطبق الآليات المذكورة أعلاه على كل مجال من مجالات السياسات الواقعه ضمن السياسات والإجراءات التي تم تطويرها.

٦.4 عملية تطوير السياسات العامة لأمن المعلومات

بناءً على التقييم الذاتي، وتقييم المخاطر المذكورة آنفاً، فسيكون فريق المشروع قادرًا على تحديد السياسات التي تحتاج إلى التطوير.

وعند تحديد مجالات السياسات بوضوح، يكون فريق المشروع مسؤولاً عن تصميم هيكل للسياسة وتوثيق المعلومات اللازمة تبعاً لذلك، ويمكن استخدام هيكل السياسة التالي كأساس لوضع سياسات أمن المعلومات العامة.

- **اسم السياسة:** اسم مجال السياسة.
- **الغرض من السياسة:** وصف موجز للغرض من السياسة.
- **مجال تطبيق السياسة:** تحديد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تطبق عليهم هذه السياسة.

- **بنود المعيار التفصيلية:** يصف هذا القسم بنود التحكم بالمعيار المحدد.
 - **مجال التطبيق:** يحدد هذا القسم تصنيف المخاطر (السرية، التكامل، التوفّر) للجهة التي ستطبق هذا المعيار.
 - **أنظمة تقنية المعلومات المحددة:** يحدد هذا القسم أنظمة تقنية المعلومات التي ينطبق عليها المعيار.
 - **رقم المعيار:** ويشير إلى الرقم المرجعي لبنود المعيار.
- مثال:**
- **مجال السياسة - التوعية بأمن المعلومات**
 - **مجال السياسة المتعلقة بالأنظمة - جلسات التوعية بأمن المعلومات**
 - **بنود السياسة التفصيلية:**
 ١. يجب أن تركز البرامج التوعوية على المستويات الأمنية.
 ٢. يجب عقد البرامج دورياً على الأقل مرتة واحدة كل ٦ أشهر.
 ٣. يجب قياس فاعلية البرنامج وتصحيحها وتحسينها بشكل مناسب مع مرور الوقت.
 ٤. يجب أن يخضع جميع الموظفين الجدد إلى تدريب أمني توعوي كجزء من عملية تأهيلهم للوظيفة.
 ٥. يجب أن تستخدم برامج التوعية عدة طرق كالبريد الإلكتروني، والملصقات، والفيديو، أو التدريب في غرف التدريس.
 - **مجالات التطبيق:** الجهات ذات المخاطر المرتفعة والمتوسطة والعادلة.
- سيكون على فريق المشروع متابعة عملية التحكم بالوثيقة حسبما ورد في الملحق (٢) أثناء إنشاء السياسات.
- (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لهذه السياسة، فسيتعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجهة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر - نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية، إلخ...
قيود سياسة أمن المعلومات.
- الأهداف الرئيسية لأمن المعلومات لدى الجهة: يجب أن يقتصر استخدام أنظمة المعلومات لدى (اسم الجهة) على أغراض العمل المصرح بها فقط، وعلى موظفين محدودين وفقاً لسياسة الاستخدام المقبول لأنظمة المعلومات.
- سيكون على فريق المشروع متابعة عملية التحكم بالوثيقة حسبما ورد في الملحق (٢) أثناء إنشاء السياسات.
- #### ٤. عملية تطوير سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة معلومات محددة
- بناءً على التقييم الذاتي وتقييم المخاطر، فسيتم تحديد وتصنيف أصول المعلومات، وسيتم تعين تقييم مخاطر لكل أصل من الأصول.
- وبناءً على مجالات السياسات المحددة في السياسات العامة، سيكون فريق المشروع مسؤولاً عن إعداد هيكل المعايير وإكمال المعلومات تبعاً لذلك. ويمكن استخدام هيكل السياسات التالي المتعلقة بأنظمة محددة كمثال على إعداد السياسات المتعلقة بأنظمة أمنية محددة.
- **مجال السياسة:** يصف هذا القسم مجال السياسة التي تتضمن إليها السياسة المتعلقة بالأنظمة.
 - **مجال السياسة المتعلقة بالأنظمة:** ويشير ذلك إلى الفئة التي تقع تحتها السياسة المتعلقة بالأنظمة.

- النموذج ذي العلاقة: يحدد هذا القسم أسماء النماذج ذات العلاقة، إن وجدت، التي يشتمل عليها الإجراء.
- مثال:
- إدارة الوصول المنطقي: تهدف إجراءات إدارة الوصول المنطقي إلى إدارة دخول المستخدمين إلى أنظمة المعلومات لدى (اسم الجهة).
 - إجراء استحداث ملف الوصول بجماعة من المستخدمين.
 - الهدف: يوضح هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية لإنشاء ملف الوصول الخاص بجماعة من المستخدمين إلى أنظمة المعلومات. وتكون ملفات المستخدمين مصحوبة بمجموعة من الصالحيات المتفق عليها ومسبقة التحديد التي تعتبر مناسبة لجامعة محددة من مستخدمي نظام المعلومات.
 - السياسة المرجعية: سياسة إدارة الوصول المنطقي.
 - الإجراء: عند الإعداد الأولي لنظام ما، يكون مدير تقنية المعلومات مع المسئول عن نظام المعلومات مسئولين عن تحديد وتنفيذ ملفات جماعة المستخدمين قبل أن يوضع النظام في بيئه الإنتاج. أما بالنسبة للنظام الموضوع فعلياً في بيئه الإنتاج، فإن موظفي التطوير / الإعداد المعنيين مع المسئول عن نظام المعلومات يتکفّلون بهذه المسؤلية.
- يقوم موظف تقنية المعلومات المعنى (المذكور أعلاه) بالتنسيق مع المسئول عن نظام المعلومات لتحديد ما يلي:
- الجماعة المحتملة من المستخدمين الذين يستخدمو النظم.
 - نوع الوصول الذي يحتاجه هؤلاء المستخدمين لأداء المهام المكلفين بها.

٤.٨. مراجعة واعتماد سياسات أمن المعلومات

بعد اكتمال إعداد السياسات العامة لأمن المعلومات والسياسات المتعلقة بأنظمة محددة، يجب رفع الوثائق إلى لجنة التوجيه للمراجعة والاعتماد، ويتمأخذ مرئيات جميع الأطراف ذات العلاقة للتحقق من قبول السياسات التي تم إعدادها. و تقوم لجنة التوجيه بقبول أو رفض تلك السياسات. ويتم إخضاع السياسات المروفة إلى التغيير وفقاً للاحظات اللجنة.

٤.٩. عملية إعداد إجراءات أمن المعلومات

عند استلام الموافقة على سياسات ومعايير أمن المعلومات، يكون فريق المشروع مسؤولاً عن إعداد الإجراءات لجميع السياسات والمعايير المطلقة بسياسات المعتمدة. وبخضوع إعداد الإجراءات كذلك إلى إجراءات الحالية المتبعه من قبل إدارة تقنية المعلومات أو سياسات وإجراءات الموارد البشرية.

يمكن استخدام الإجراء التالي كمثال لإعداد إجراءات أمن المعلومات:

- الهدف: يذكر هذا القسم الهدف من الإجراء المتعلق بأمن المعلومات.
- مرجعية السياسة: يحدد هذا القسم السياسة المعنية بالإجراء المحدد.
- الإجراء: يقوم هذا القسم بإدراج ووصف الأنشطة المنهجية التي سيتم اتباعها بموجب الإجراء. ويجب أن يتم دائماً وصف هذه الأنشطة من حيث الإجراءات المحددة من قبل الأطراف المحددة. وبعض هذه الأنشطة ستكون ذات قيمة مضافة، وتحتاج للمراجعة والاعتماد، فيما ستكون الأنشطة الأخرى إدارية، ويعين إضافتها لإكمال سير العملية.

٤.١. مراجعة واعتماد إجراءات أمن المعلومات

بعد اكتمال إعداد إجراءات أمن المعلومات، يجب رفع الوثائق إلى لجنة التوجيه للمراجعة والاعتماد، ويتمأخذ مرئيات جميع الأطراف ذات العلاقة للتأكد من قبول السياسات وجودى الإجراءات التي تم إعدادها. وتقوم لجنة التوجيه بقبول أو رفض تلك الإجراءات. ويتم إخضاع الإجراءات المرفوعة إلى التغيير وفقاً للاحظات اللجنة.

٤.٢. إدارة المشروع

٤.١١.١. الهدف

تهدف هذه العملية لما يلي:

- الإدارة والإشراف على تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
- رفع التقارير عن حالة تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات إلى لجنة التوجيه.

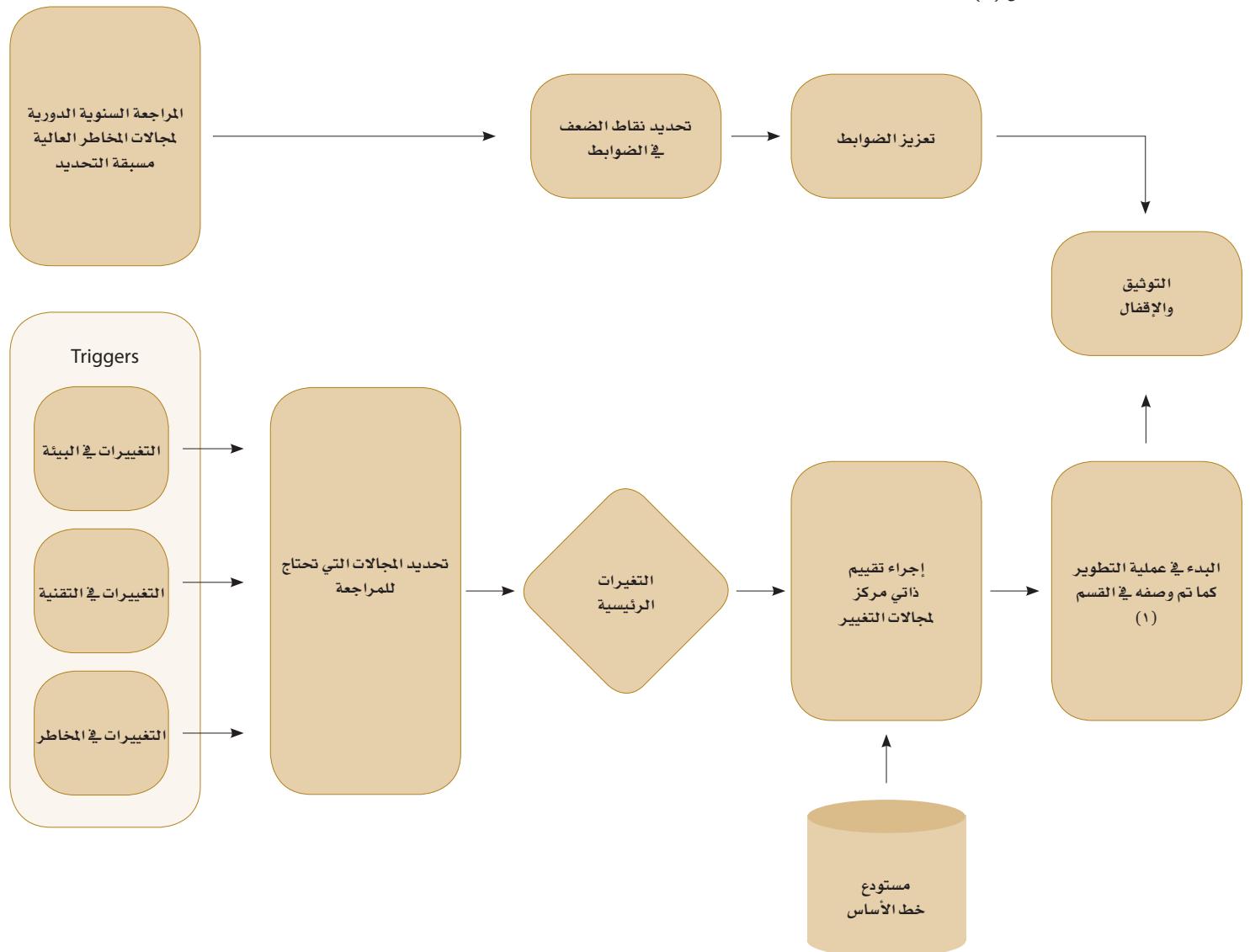
٤.١١.٢. إدارة المشروع

طوال مراحل تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات، يجب على فريق المشروع الحفاظ بشكل مستمر على إدارة قوية وفاعلية للمشروع، ويجب على كل إدارة (جهة حكومية) أن تطبق إجراءات تأكيد الجودة للتأكد من تلبية متطلبات أمن المعلومات، وتقادي تأخر المشروع وتجاوزه ل مدته المقررة.

وينبغي على مدير مشروع مراقبة تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات، وأن يواكب على استمرارية تقديم تقارير الحالة باستخدام نموذج تقرير حالة المشروع الوارد في الملحق (٢) القسم ٥-٢، إلى لجنة التوجيه.

٤.٢. المراجعة السنوية لسياسات وإجراءات أمن المعلومات

(الشكل ٦)



١٢.٤ . المراجعة الدورية

• تحديد وتصنيف التغييرات في البيئة.

- الحجم.
 - الفروع.
 - الخدمات.
 - الموظفين.
 - الموقع المادي.
 - القوانين والأنظمة الحكومية.
- تحديد وتصنيف التغييرات في التقنية.
 - تطبيقات تقنية المعلومات.
 - أنظمة تقنية المعلومات.
 - الشبكات.
 - البنية التحتية المادية.

يتعين على (اسم الجهة) إجراء مراجعات دورية على المجالات ذات المخاطر العالية المحددة مسبقاً في السياسات والمعايير والإجراءات، ويجب الإبقاء على وجود فصل في المهام والواجبات أثناء المراجعات؛ بمعنى أن الموظفين المشاركون أثناء عملية التطوير يجب ألا يشاركون في مراجعة السياسات والإجراءات.

استناداً إلى تصنification مخاطر أصول المعلومات لدى (اسم الجهة)، يقوم فريق المراجعة باختيار المجالات عالية المخاطر، وإجراء مراجعات على السياسات والمعايير والإجراءات الفاعلة تبعاً لذلك، ويتم تعديل أو تحسين الضوابط المتعلقة بنقاط الضعف التي تم تحديدها أثناء عملية المراجعة.

١٢.٤ . تحديد المجالات التي تحتاج للمراجعة

١٢.٤ .١. عملية التغييرات الرئيسية الهامة
في حال استدعت الحاجة لإجراء تغييرات هامة في البيئة، تقوم لجنة التوجيه بتوجيه إدارة أمن المعلومات بإجراء تقييم ذاتي مركز يغطي مجال التغيير.

١. التقييم الذاتي المركز (المكثف)
يجب إجراء التقييم الذاتي المركز طبقاً للإرشادات المذكورة في القسم (ب)، الذي يتضح من عنوانه أن هذا التقييم الذاتي سيقتصر على المجالات المحددة لإجراء التغييرات الرئيسية عليها. ويتم من خلال التقييم الذاتي تحديد الفجوة بين السياسات والمعايير والإجراءات، مقارنة بالحد الأدنى المطلوب من السياسات والإجراء والمعايير.

تشأ الحاجة إلى مراجعة السياسات والإجراءات من وجود تغييرات ملحة ومستمرة على بيئة وتقنيات ومخاطر العمل، والتغييرات التي تطرأ مع مرور الوقت تسبب انعدام كفاءة وفاعلية السياسات والإجراءات، مما يسبب زيادة في مجالات المخاطر. وتكون لجنة التوجيه مسؤولة عن إعداد عملية مراجعة سنوية لسياسات وإجراءات أمن المعلومات.

قد تكون التغييرات التي تطرأ طفيفة أو رئيسية أو كبيرة، وبناءً على تصنification التغيير، يمكن أن تكون عملية المراجعة تفصيلية أو مختصرة، ويتوتجب على لجنة التوجيه تشكييل فريق مراجعة للقيام بما يلي:

٢. البدء في عملية التطوير

بعد تحديد الفجوة، تقوم لجنة التوجيه إما بتحديد مجموعة من المشاريع أو مشروعًا واحداً. وستعتمد المشاريع على حجم التغييرات المحددة من قبل فريق المراجعة. وتقوم لجنة التوجيه بتعيين مدير للمشروع يكون مسؤولاً عن عملية التطوير التالية، الموضحة في القسم (أ).

١٢.٤ .٢. عملية التغييرات الطفيفة

عند تحديد تغييرات طفيفة، تقوم لجنة التوجيه بتوسيع فريق المراجعة بتحديد نقاط الضعف في الضوابط المطبقة من خلال سياسات الإجراءات الحالية.

١. تحديد نقاط الضعف في الضوابط

يُطلب من فريق المراجعة تقييم الفاعلية الحالية للضوابط المستخدمة، مما يعني قيام فريق المراجعة بإجراء عينة من الاختبارات على السياسات والمعايير والإجراءات. وعلى الفريق المذكور أن يفهم أولاً السياسة والمعايير والإجراءات المتعلقة بهذه الضوابط. بعد ذلك يأخذ حالة مخالفة لسياسات المبلغ عنها سابقاً ويحدد الجوانب التي تم الإخفاق في تخفيف المخاطر المتعلقة بها. ومن ثم ينتج تقرير يرفع للجنة التوجيه للمراجعة والاعتماد.

٢. تعزيز الضوابط

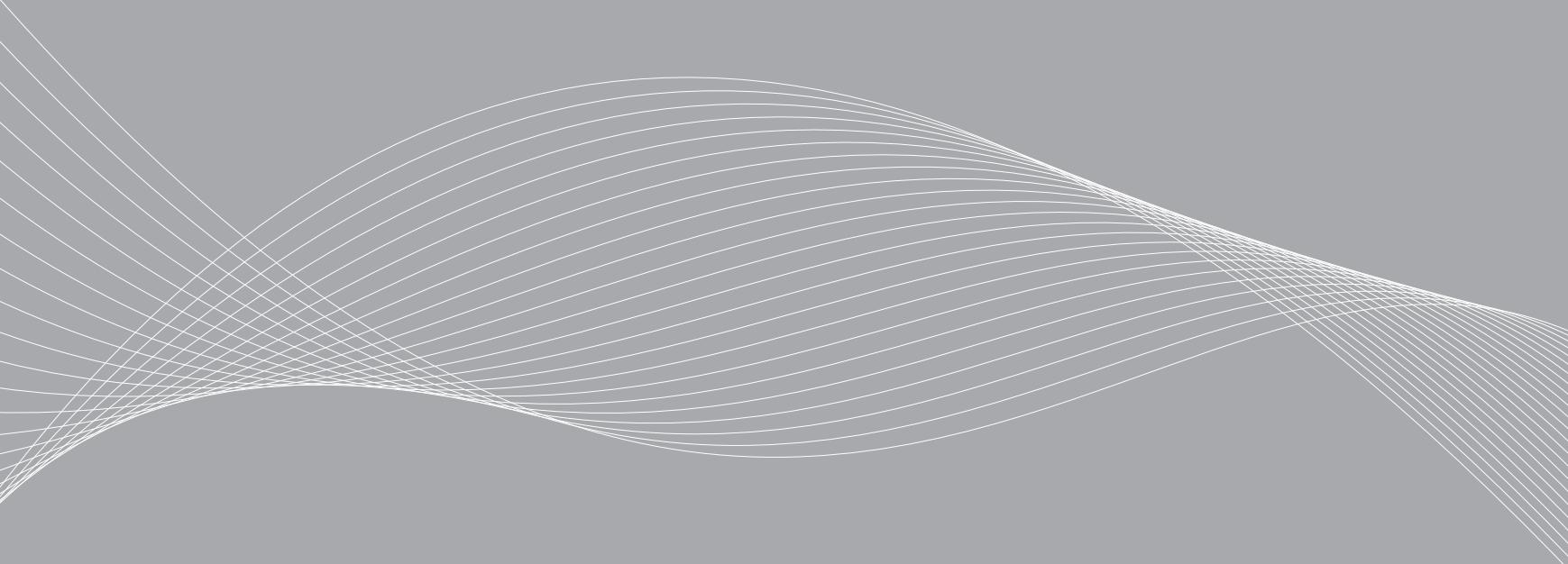
تحتاج الجوانب المحددة التي أخفقت فيها تدابير التخفيف إلى تحسين الضوابط الحالية، مما قد يستدعي إنشاء بنود إجراءات جديدة، أو إضافة خطوات أخرى لإجراء المهام المختلفة بتحقيق المخاطر.

١٢.٤ .٣. التوثيق وإغلاق الحالة

يتم توثيق جميع نتائج المراجعة وعرضها على لجنة التوجيه للمراجعة النهائية والاعتماد.

الجزء الثالث

دليل تنفيذ السياسات والإجراءات



١. مقدمة

١.١. الغرض

تقدم هذه الوثيقة الإرشادات المتعلقة بتنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى (اسم الجهة). وتقديم هذه الوثيقة كذلك النماذج اليدوية والإلكترونية ذات العلاقة لدعم هذا التنفيذ.

إن تنفيذ وتسليم سياسات وإجراءات أمن المعلومات لهو من المسؤوليات الرئيسية للجهات الحكومية، وينصب التركيز على التنفيذ السليم لسياسات أمن المعلومات واستمرارية تسليمها ضمن الوقت المقرر وفي حدود الميزانيات، وبمستوى مقبول من الجودة.

ويتم إصدار إطار تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات إلى الإدارة العليا لكل جهة حكومية في إطار زمني محدد، ومن بعد تقديم الإطار تصبح الإدارة العليا مسؤولة عن التأكيد من اتباع برامج تنفيذ ملائمة بما يكفل التنفيذ الناجح. ومن المهم ملاحظة أن القصد من هذا الدليل مساعدة الجهات الحكومية على تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة، الناشئة عن عملية التطوير والتي يجب إكمالها قبل البدء في أنشطة التنفيذ.

إن تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات سيسهل من تبني نظام إدارة أمن المعلومات متكامل. وقد تم تصميم برنامج التنفيذ هذا ليدعم (اسم الجهة) في تنفيذ ونشر سياسات وإجراءات أمن المعلومات على مراحل بما يتواافق مع أولويات الإدارة.

ويجري التركيز في دليل التنفيذ هذا على المبادئ العامة التي تساعد على تنفيذ الفاعل، معملاً على الخبرات الحالية للجهات الحكومية، وعلى الممارسات الريادية المتبعة في إدارة المشاريع/ البرامج وأمن المعلومات.

٢. المسئول عن البرنامج

يكون المسئول التنفيذي الأعلى لدى (اسم الجهة) (الوزير/ المحافظ / نائب الوزير/محافظ / مدير العام، إلخ) هو المسئول عن برنامج أمن المعلومات، ويضطلع بالصلاحيه والمسئوليه عن تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات بما يتواافق مع الإرشادات المقدمة لهذا الغرض.

٣. موقع إدارة أمن المعلومات ضمن الهيكل التنظيمي

يقوم المسئول التنفيذي الأعلى لدى الجهة بتأسيس وظيفة أمن المعلومات وفقاً لوثيقة خيارات موقع إدارة أمن المعلومات في الهيكل التنظيمي، المقدمة في وثيقة منفصلة. ويجب أن يوضح الهيكل التنظيمي علاقة إدارة أمن المعلومات مع المناصب الرئيسية الأخرى ذات العلاقة في المؤسسة. وسيتم تحديد هذه العلاقة في سياق الجوانب التالية:

- علاقات التقارير (التبعية الإدارية) التي تغطي جميع جوانب الالتزام بأمن المعلومات.
- العلاقة الإدارية التي تغطي الأمور المتعلقة بالشئون الإدارية والميزانية لإدارة أمن المعلومات.

تأسيس إدارة أمن المعلومات هو متطلب سابق لإعداد برنامج التنفيذ. وسيتم تعين مدير أمن المعلومات للقيام بدور مدير برنامج التنفيذ، فيما سيتم تحديد المزيد من الأدوار والمسؤوليات في القسم ٥، ١.

ممثلين عن الإدارة العليا والوظائف / الإدارات الرئيسية. ويمكن تعريف مصطلح "أصحاب المصلحة" أو "الطرف ذي العلاقة" أو «الأطراف المعنية» على أنه «أي شخص يتأثر من تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات». وكل طرف معني ولو مساهمة ضرورية، ولديه توقعات مناسبة من أجل تحقيقها.

تقسوم (اسم الجهة) بتحديد المسؤولين عن أصول المعلومات لكل نظام من أنظمة المعلومات التي تشغله تلك الجهة، بحيث يكون هؤلاء من كبار الموظفين لدى (اسم الجهة) المالكة للنظام. وسيكون هؤلاء مسؤولين عن البيانات الخاصة بأنظمة المعلومات تلك التي تعمل ضمن مجالات عملهم، وسيكونون مسؤولين عن الحماية اليومية لأنظمة المعلومات التابعة لهم وعن تأكيد جودة المعلومات في تلك الأصول. كما يتأكد كل مسؤول عن أصل معلوماتي من أن متطلبات المؤسسة المتعلقة بتحديد والتبيّن عن وإدارة والاستجابة لحوادث المعلومات تتطبق على أصول المعلومات التي يكون مسؤولاً عنها. ويتضمن ذلك آليات تحديد والتخفيف من حدة الحوادث والنقطات التي قد يحتاجون فيها للمساعدة أو إلى تصعيدها.

٤.٣. تأسيس لجنة التوجيه

يقوم المسؤول عن البرنامج بتأسيس لجنة توجيه تكون من ممثلين مناسبين مع عناصر الإدارة العليا والأطراف المعنية. وتكون للجنة التوجيه الصلاحية في حل المشاكل والمسائل المتعلقة بالتنفيذ، واتخاذ القرارات حول التغييرات المطلوبة. وستقوم لجنة التوجيه بتحديد أولويات التنفيذ طبقاً لإرشادات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات آخذة في الاعتبار العديد من العوامل مثل المخاطر وتتوفر الموارد وغير ذلك.

٣. التعليمات المفروضة على برنامج التنفيذ

عند استلام إطار أمن المعلومات، يجب التأكد من اكتمال جميع الوثائق المستلمة وفقاً للملحق ١.

وسيكون على المسئول عن البرنامج إصدار التعليمات المفروضة على جميع الأطراف ضمن الجهة حيث يطلب منهم تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات المعتمدة؛ وذلك بناء على الإطار الزمني الذي تحدده الحكومة السعودية.

٤. إعداد برنامج التنفيذ

بعد إصدار تعليمات التنفيذ، يتعين على المسئول عن البرنامج إعداد الهيكليات الأساسية لبرنامج تفتيذ أمن المعلومات. ويجبأخذ الجوانب الرئيسية التالية في الاعتبار.

٤.١. إتباع منهجية تحليلية

ينصح باستخدام منهجية تحليلية لتنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات، مما يضمن إمكانية تفتيذ برنامج العمل من خلال إعدادات موضوعية واضحة، بناءً على هدف خطة العمل لدى (اسم الجهة)، بحيث تبدأ المنهجية من الإدارة العليا مروراً بالإدارة المتوسطة، ومن ثم أعضاء الموظفين لدى (اسم الجهة)، وستكون (اسم الجهة) مسؤولة عن المستويات المختلفة لتنفيذ البرنامج.

٤.٢. تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب تحديد جميع الأطراف التي من المرجح أن تتأثر من التنفيذ. ويمكن القيام بذلك من خلال إعداد ورشة عمل تضم

٤.٤. تعيين مدير للبرنامج

تتولى لجنة التوجيه تعيين مدير للبرنامج يمتلك بالخبرات المناسبة، ولديه القدرة على إدارة تنفيذ البرنامج بكفاءة وفاعلية. ويكون مدير البرنامج مسؤولاً عن جميع مراحل تنفيذ السياسات والإجراءات، ويتبع مباشرة إلى لجنة التوجيه. وفي حال وجود أي تعارض، فيجوز له طلب المشورة من لجنة التوجيه. ويجب أن يكون مدير البرنامج ملماً بالمؤسسة، وثقافتها، وأنظمتها، وبأمن المعلومات بشكل عام. وينبغي أن يتمتع بمعرفة قوية بالموارد الذين سيعملون معه، وأن تكون لديه القدرة الفائقة للعمل مع الآخرين، والقدرة على تحفيز الأشخاص الذين يعملون معه على التعاون بشكل جيد.

٥. تنفيذ البرنامج

يتطلب التنفيذ الناجح لسياسات وإجراءات أمن المعلومات دعم الإدارة التنفيذية العليا وجميع الأطراف المعنية. وسيساعد برنامج التنفيذ المؤسسة على تحقيق الأهداف المتغيرة التي وضعتها الحكومة السعودية بشأن أمن المعلومات. وفيما يلي المراحل المختلفة من تنفيذ البرنامج:

٤.١. تحديد الأدوار والمسؤوليات

بعد إصدار التعليمات، يكون على الإدارة العليا تعيين الأدوار والمسؤوليات عن البرنامج التنفيذي، ومن الضروري تعيين الأدوار والمسؤوليات قبل البدء بتنفيذ البرنامج. وسيساعد ذلك في برنامج التنفيذ، وذلك لأن كل مرحلة تتطلب مسؤوليات وأدوار خاصة بها.

٤.٢. لجنة التوجيه

إن الدور الأساسي للجنة التوجيه هو الإشراف على أنشطة إدارة البرنامج التي يؤديها مدير البرنامج. ويشمل ذلك، دون حصر، مراجعة تقييم المتطلبات، تحليل الفجوات، التقارير، اعتماد المبادرات والمشاريع، والمراقبة والمراجعة المستمرة للبرنامج برمته، والمشاريع الفردية. ويجب أن تتأكد لجنة التوجيه من تبليغ كافة الأطراف المعنية عن حالة البرنامج وتقدم سير العمل في تنفيذه. وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- مكتب المساعدة.
 - خدمات الاتصالات.
 - خدمات الحاسوب الآلي.
 - خدمات الأمن.
 - الأعضاء المؤقتون:
 - الحسابات.
 - العمليات.
 - مقدمو الخدمات حسبما يراه ضرورياً المسئول عن البرنامج أو مدير البرنامج.
 - الموردون حسبما يراه ضرورياً المسئول عن البرنامج أو مدير البرنامج.
 - أطراف أخرى حسبما يراه ضرورياً المسئول عن البرنامج أو مدير البرنامج.
- يجب أن يمتلك أعضاء لجنة التوجيه مهارات اتصال، مهارات تنظيمية، وتسهيلية، وقيادية، مهارات عرض، مهارات تفاوضية، كما يجب أن تكون لديهم معرفة فنية واسعة ومهارات مالية.

٥ .٣ .٠ مدیر البرنامج

يكون مدير البرنامج مسؤولاً عن التأكيد من إتباع برنامج التنفيذ والالتزام به. وعليه أن يتبع مبادرات محددة ويحولها إلى مشاريع، وقد يتم تحويل المبادرة الواحدة إلى عدة مشاريع أو مشروع واحد اعتماداً على حجم تلك المبادرة، ويتم تحديد المبادرات المختلفة كمراحل. وتشمل المسؤوليات الأخرى لمدير المشروع ما يلي :

- الحفاظ على الأهداف التي حددها المسئول عن المشروع.

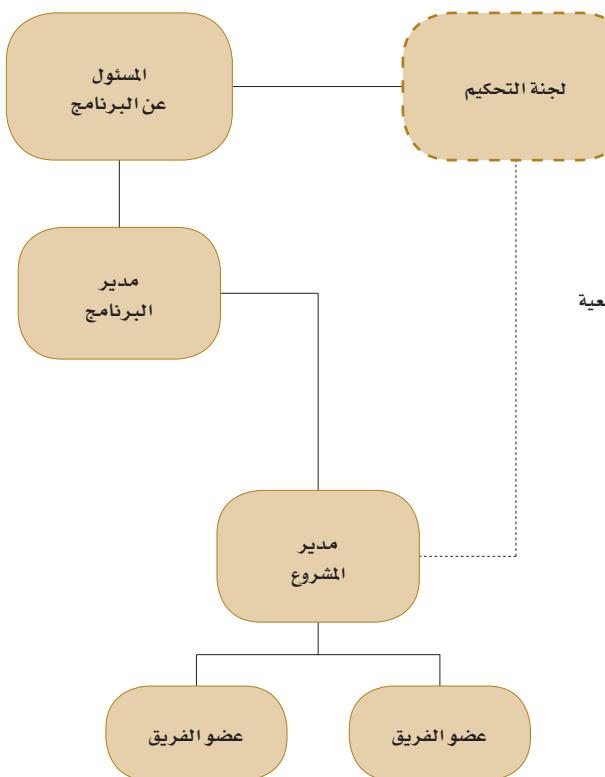
- تحليل مخرجات تقييم المتطلبات والفحوصات التي يتم تحديدها.
- التأكيد من صحة المبادرات المحددة وتحديد أولوياتها.
- مراجعة التقارير الصادرة عن مدير المشروع.
- مراجعة التقارير مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية المستهدفة.
- مراجعة طلبات التغيير المقيدة إلى لجنة التوجيه.
- مراجعة طلبات التغيير وتبلغ المسئول عن التغيير باعتماد / رفض التغيير.
- اعتماد التغييرات المخططة الجوهرية والرئيسية الناشئة عن تنفيذ السياسات والإجراءات.
- المشاركة في المراجعة التي تتم عقب التنفيذ حسب المطلوب.
- مراجعة تقارير المراجعة بعد التنفيذ، حسب الحاجة.

١ .٢ .١ .٥ العضوية

تضم لجنة التوجيه أعضاء دائمين وأعضاء مؤقتين يتم استدعاؤهم بناء على جدول اجتماعات اللجنة، وليس من الضروري أن تتشكل اللجنة في جميع الجهات الحكومية من نفس الأعضاء. ولكن يجب حيالاً ممكناً، أن يكون الأعضاء من نفس المسميات الوظيفية للأعضاء المعينين أو ما يعادلهم.

الأعضاء الدائمون:

- المسئول عن البرنامج (رئيس اللجنة).
- مدير البرنامج.
- مدير تقنية المعلومات.
- مدير أمن المعلومات.



ويبين الإيضاح التالي الأدوار والمسؤوليات:

- إجراء تقييم للمطلوبات وإعداد التقارير لعرضها على لجنة التوجيه للمراجعة.

- تقييم الأثر المحتمل لبرنامج التنفيذ على بيئة التشغيل الحية.

- تقييم الموارد المطلوبة لبرنامج التنفيذ.

- تقييم وإعداد الميزانية التقديرية (ضمن الميزانية الأولية المعتمدة) المطلوبة لبرنامج التنفيذ.

- إعداد المبادرات بناءً على الفجوات المحددة في تقرير تقييم المطلوبات.

- وضع أولويات للمبادرات المحددة.

- تعيين مدير المشروع.

- إعداد التقارير الإدارية لتنفيذ البرنامج.

- تحليل التقارير وتحديد أي توجهات أو مشاكله واضحة بما في ذلك مقاومة التغيير.

- إجراء مراجعات ما بعد التنفيذ.

- التأكيد من الالتزام بالبرنامج.

- التأكيد من تتمتع الموارد بالمهارات المطلوبة.

- مراقبة وتنفيذ البرنامج للتحسين المستمر.

- الدعوة إلى وتسهيل عقد اجتماعات الإدارة العليا لمراجعة التغييرات الرئيسية والتصديق عليها.

تتضمن المهارات الأساسية المطلوبة لهذا الدور ما يلي: مهارات اتصال، مهارات تنظيمية، وتسهيلية، وقيادة، وينبغي أن تكون لديه معرفة بالمؤسسة وتحتل التأثير، ولديه مهارات في إدارة المشاريع، والعرض، والتفاوض، وخبير في كافة مجالات أمن المعلومات، ومهارات قوية في إدارة الموظفي، وبعض المهارات المالية.

٢.٢.٥. تقييم مخاطر عدم الالتزام

تدل الجوانب الناقصة التي تم تحديدها في مرحلة التحليل على عدم الالتزام بسياسات المقررة، مما يعد مؤشراً للمخاطر الأمنية التي تواجهها المؤسسة. ويجب تقديم سيناريوهات على الاحتمالات لإبراز خطورة عدم الالتزام. ويجب على مدير البرنامج كذلك تقييم فيما إذا كانت توجد ضوابط تعويضية لغطية المخاطر.

٢.٣. اعتماد التقييم

تقوم لجنة التوجيه بمراجعة واعتماد نتائج تقرير الجوانب الناقصة والمخاطر المصاحبة لعدم الالتزام بإطار السياسات والإجراءات. وقد لا يوافق أعضاء لجنة التوجيه على النتائج شريطة تقديم مبررات تعارض مع النتائج. وفي هذه الحالة، يجب أن يتخذ رئيس لجنة التوجيه القرارات الضرورية بشأن قبول التقييم الذي أجراه مدير البرنامج.

٣. طرق التنفيذ البديلة

أحد الاعتبارات الرئيسية التي قام عليها إعداد دليل التنفيذ هذا، هو إدراك أن معظم الجهات الحكومية قد لا توفر لديها حالياً إدارات أمن معلومات متكاملة، كما قد لا يوجد لديها سياسات وإجراءات أمن معلومات موثقة ومطبقة بصورة جيدة.

وهذا سيؤدي إلى بذل مجهد كبير في مرحلتي التطوير والتنفيذ الرئيسية لتحقيق الالتزام بالتوجيهات الحكومية بهذا الصدد. وينصح باتباع منهج تنفيذي يتواءم مع الممارسات الريادية في مجال إدارة المشاريع بهدف تطبيق إدارة منظمة لجميع الجهود المطلوبة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الالتزام بالتوجيهات الحكومية. وتتضمن الفائدة الأساسية من ذلك التحكم الإداري الكامل ووضوح الصورة إزاء كافة الجهود والاستخدام الأمثل للموارد.

٢.٥. تقييم المتطلبات (تحليل الفجوة)

يجب أن يقوم مدير البرنامج بتجميع وتحليل جميع سياسات وإجراءات أمن المعلومات الحالية مقابل سياسات وإجراءات أمن المعلومات المعتمدة. ويتم إظهار أي قيود تعيق تنفيذ السياسات والإجراءات، وينبغي تبليغ القيود والاستثناءات، إن وجدت، إلى الأطراف المعنية.

يجب أن يكون تقرير التقييم الناتج عن مرحلة تطوير المشروع هو المصدر الرئيسي للمعلومات وأساس تقييم المتطلبات هنا (راجع إطار تطوير سياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات للإطلاع على المزيد من التفاصيل). ويجب أن تحدد الثغرات وجوانب السياسات الناقصة التي تم تحديدها في تلك المرحلة ماذا يجب القيام به لسد هذه الفجوات.

٢.٥. فهم متطلبات السياسات وأثرها

يجب أن يكون مدير البرنامج فاكهماً لوثائق السياسات والإجراءات، وأن يقيّم كيف يمكن لهذه السياسات التأثير على (اسم الجهة). وبناءً على تقرير التقييم الذي تم إعداده كجزء من عملية التطوير، فإن على مدير البرنامج تحديد الفجوات في السياسات والإجراءات المتبعة حالياً، سواء كانت موثقة أم لا. وعليه أن يحدد الجوانب الناقصة التي تحتاج لجهود تمهيدية لما يلي:

- السياسات.
- الإجراءات.
- البنية التحتية.
- الهيكل التنظيمي.
- الموارد.

ينبغي على مدير البرنامج رفع تقرير النتائج التي توصل إليها إلى لجنة التوجيه للحصول على اعتمادها.

عدم الالتزام المصاحبة لها. ويتم تحديد الموارد الأولية المطلوبة والمطالبات المسبقة لكل مبادرة قبل تقديمها إلى لجنة التوجيه من مدير المشروع.

ويجب على لجنة التوجيه الحصول على الالتزام من جميع الأعضاء لتخصيص الموارد اللازمة لكل مبادرة:

- يجب أن تخصص لجنة التوجيه وتعتمد الميزانية التقديرية لكل مبادرة، والتي يجب ألا تتجاوز الميزانية الأولية المقررة من المسئول التنفيذي الأعلى.
- يقوم مدير البرنامج بتحديد أولويات المبادرات والأطر الزمنية قبل المضي قدماً في المبادرة إلى مدير المشروع للتنفيذ.
- ينبغي أن يقوم المسئول عن البرنامج باعتماد المبادرات التي يبدؤها مدير البرنامج.

٥.٥ المثابارات

بعد تحديد وتوثيق المبادرات، يكون مدير البرنامج مسؤولاً عن تحديد مدير مشروع واحد لكل مبادرة (أو مجموعة من المبادرات) كمشاريع مفردة أو متعددة. ويأخذ مدير المشروع كل مبادرة ويتبع دورة إدارة المشروع حسبما ورد في القسم (٥). وعليه أن يتبع أولويات المبادرات حسبما أعطيت له من قبل مدير البرنامج. وعلى مدير المشروع أن يسعى للحصول على التوجيه من مدير البرنامج في جميع المبادرات، والتعاون مع مدير البرنامج في المراحل المختلفة لكل مشروع، وهي مراحل التخطيط، الجدولة، التنفيذ، المراقبة، التحكم، والإغلاق.

تقوم منهجية هذا البرنامج / المشروع على تحديد مبادرات عديدة ينتج عنها مشروع واحد أو عدة مشاريع واضحة التحديد، تتم إدارتها بعد ذلك من قبل مدير مشروع، وفقاً للممارسات الريادية المتبعة في إدارة المشاريع. وتضم هذه المبادرات والمشاريع مجموعة من الأنشطة / الجهود / الاستثمارات المتشابهة أو المتعلقة ببعضها البعض، والمطلوبة لسد الفجوات الأمنية التي تم تحديدها أثناء التقييم.

ومما تجدر ملاحظته، أن منهج إدارة المشروع الموصوف أعلاه، يتم اختياره اعتماداً على حجم ودرجة تعقيد المجهود المطلوب، وحجم الاستثمار المطلوب من المؤسسة.

في بعض الحالات، قد يكون من الممكن استخدام منهج بديل، إذا كان الأمر لا يتطلب بذلك استثمارات مجهود كبير، وعندما يكون متوقعاً أن ينتج عن الأنشطة البسيطة نسبياً الالتزام بالتوجيهات الحكومية. وفي هذه الحالات، فإن اتباع منهجية تصصيلية في إدارة المشروع قد يعتبر أمراً اختيارياً. وتقوم إدارة الجهة بإعداد مجموعة من الإجراءات التصحيحية وتعيين المهام الفردية ذات العلاقة لموظفيها بما يتوافق مع المجهود المطلوب للالتزام العام بالتوجيهات الحكومية.

وتصف الإجراءات التالية في دليل التنفيذ هذا المنهجية المنظمة في إدارة المشروع بناءً على مشروع واحد محدد أو أكثر كجزء من مشروع متكامل.

٤. المبادرات

يقوم مدير المشروع بتحديد وتوثيق الإجراءات الالزامية لتفطية المجالات الناقصة التي تم تحديدها في مرحلة التحليل. وتحتاج هذه المجالات الناقصة إلى مبادرات محددة لتخفيف مخاطر

٦.٠ مخاطر البرنامج الرئيسية

يجب تحديد المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ كل سياسية واجراء، وتوثيقها، وتحديد خطط التخفيف من آثارها. ومن المهم الأخذ في الاعتبار إلى أي درجة، وبأي السبل، يمكن أن تؤثر محدودية أمن المعلومات على التنفيذ بشكل جوهري.

ما نتائج الفجوات المعلوماتية عندما يبدأ تنفيذ المبادرة على مراحل؟

من أهم مخاطر التنفيذ الشائعة هي الأطر الزمنية المفرطة في الطموح. فالاضغوط الزمني لا تتيح وقتاً كافياً للتعامل مع عوامل النجاح، مثل الخيارات المختلفة من تنفيذ البرنامج، والتشاور مع المنفذين وأصحاب العلاقة، أو الموارد المطلوبة والعقبات التي تعترى التنفيذ. وقد يؤدي ذلك إلى اختلافات جوهيرية بين تقديرات تمويل المبادرة والموارد التي سيتم نشرها فعلياً لتنفيذ المبادرة بنجاح.

إذا ما تم تحديد الافتراضات المتعلقة بالمبادرة بشكل واضح، مع حساسيتها للتغيير، فيمكن للجهة الحكومية والأطراف المنفذة للمبادرة الحصول على معرفة أفضل بالمخاطر المحتملة ونتائجها. إن إدراك الأمور غير اليقينية وغير الواضحة يزيد من فرص نجاح التنفيذ، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بأمن الشبكة، والبرامج المدفوعة بالطلب، أو المبادرات الجديدة بالكامل، والتي قد تتطوّر على توقعات عالية.

قد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات شاملة وجوهيرية إذا ما بدأت مخاطر التنفيذ الهامة في التتحقق. وإذا اتضحت من دراسة المخاطر الناشئة أن المبادرة كبيرة جداً ومتوجهة بشكل زائد بالمقارنة مع جدولها الزمني والموارد المستخدمة، فيجب رفع هذا الأمر إلى المحافظ للنظر في الأمر. يمكن الاستجابة بشكل مناسب للمشاكل

التي تبدو بشكل ظاهر إذ أنه يمكن إدارتها وتوقعها بشكل أكبر في حال تطوير خطط طوارئ تفويذية قوية كجزء من إستراتيجية إدارة المخاطر.

ويجب على الإدارة الأخذ في اعتبارها الأدوات والأساليب المختلفة للغلب على المقاومة للتغيير، أثناء تنفيذ البرنامج. وعليهم استخدام إدارة التغيير عند تنفيذ السياسات والإجراءات لدى (الجهة الحكومية).

٧.٥ عوامل النجاح المهمة

يجب تحديد وتوثيق ومراقبة عوامل النجاح المهمة لبرنامج التنفيذ. وتتضمن عوامل النجاح المهمة ما يلي:

٧.٥.١ دعم الإدارة

يجب الحصول على دعم الإدارة العليا لأي تغيير تنظيمي بما في ذلك تنفيذ السياسات والإجراءات. ويمكن أن يتضح الدعم الإداري من خلال الثقل الذي يمثله أعضاء لجنة التوجيه، واعتماد لائحة المشروع، وتبليغ الأطراف ذات العلاقة.

٧.٥.٢. التوعية والتدريب

من السهولة استغلال الجانب البشري من أمن الحاسوب الآلي، وهو ما يتم إغفاله دائماً. وبصرف النظر عن قوة دعائم الأمن الفني المزروع في نظام، أو قوة الأنظمة، أو السياسات، فما يزال هناك إمكانية لكسرها وذلك ببساطة لأن شخصاً ما قام بتخريبها. ومن عوامل النجاح الحساسة رفع درجة الوعي بين الموظفين من خلال برامج التوعية والتدريب. ويجب قياس مستوى وعي الموظف من خلال مقاييس محددة مثل المقاييس التي تنتج عن إجراء مسح

أو استبانة، أو مقاييس أخرى مثل عدد حملات التوعية المقدمة، وعدد الأشخاص الذي حضروا أو تمت تغطيتهم بحملات التوعية، إلخ. ولكي يتضمن التنفيذ الناجح للسياسات، فمن الضروري القيام بالتوعية المناسبة بين الأطراف المعنية، ويجب أن يستخدم مدير البرنامج خطة التوعية النموذجية حسب توجيهات الحكومة السعودية. وتغطي خطة التوعية الجوانب التالية:

- أنشطة التوعية.
- الأطراف المستهدفة.
- احتياجات التوعية الرئيسية للأطراف المستهدفة.
- الأساليب المزمع اتباعها لتنفيذ خطة التوعية.
- مبادرات التوعية مقابل احتياجات التوعية.
- جدول خطة التوعية.

تتوفر وثيقة خطة التوعية بشكل منفصل كجزء من مجموعة الوثائق المستلمة مع الإطار.

٣.٧.٥. إدارة التغيير

قد تواجه عمليات التنفيذ مقاومة من عدة جوانب إن لم يكن هناك إدارة مناسبة للتغيير، ويتولى مدير البرنامج تطوير عملية إدارة التغيير لبرنامج ومشاريع التنفيذ. وستحدد العملية جوانب المقاومة الرئيسية المصاحبة لمبادرات التنفيذ. ويجب أن تشمل الخطة الأدوات والأساليب اللازمة لإلغاء أو تخفيف النتائج السلبية لتنفيذ سياسات وإجراءات ومعايير أمن المعلومات. ويرد وصف عملية إدارة التغيير في القسم ١٧ من هذه الوثيقة.

٤.٧.٥. الميزانية

إن الميزانية هي أحد الجوانب الهامة لبرنامج التنفيذ الناجح. ويجب أن يتم تقدير وإعداد الميزانية لمتطلبات الموارد، والتكاليف، ومبانع التمويل، والأطر الزمنية بشكل مناسب واعتمادها من قبل لجنة التوجيه.

٥.٧.٥. إلزامية التنفيذ والتكييف

يحدث التنفيذ الناجح فقط عندما يتم إعداد السياسات المناسبة، وتنفيذها بشكل فاعل، وقبولها من كافة الأطراف المعنية، ومراقبتها بشكل منتظم لرصد أي مخالفات أو انحرافات، مع وجود عملية مناسبة للتعامل مع المخالفات والانحرافات. ويمكن اعتبار المسح الذي يتعلق بتوعية المستخدمين وعدد المخالفات المبلغ عنها ضمن فترة زمنية محددة كمقياس لإلزامية التنفيذ. ويجب مراقبة جميع هذه المقاييس خلال مرحلة دورة حياة السياسات بهدف تحسينها.

٦. إدارة المشروع

عند تعيين مدير المشروع، يتم تحويل المبادرات التي تم تحديدها إلى مشروع بناءً على الأولويات المعتمدة من قبل لجنة التوجيه.

- التخطيط.
- التنفيذ.
- المراقبة والتحكم.
- المراجعة والإغلاق.

٦.١. التخطيط

عند استلام المبادرات والمشاريع المعينة، يقوم مدير المشروع بإعداد خطة لتنفيذ كل مشروع.

٦.١.١. تقدير الموارد

يجب أن يقدر مدير المشروع الموارد المطلوبة لتنفيذ السياسات والإجراءات. وتشمل الموارد كلاً من الموارد البشرية والموارد الفنية والبنية التحتية. وبناءً على هذه التقديرات، يُجري مدير المشروع تحليلًا لإظهار تافق الميزانية المعتمدة مع المبادرات المطلوبة لتنفيذ المشروع. ويجب الرجوع إلى المسئول عن برنامج التنفيذ عند الحاجة لإجراء أي تغيير على الميزانية التي سبق وأن تم اعتمادها.

٦.١.٢. إعداد جدول المشروع

بناءً على توفير الموارد، يتم تطوير برنامج التنفيذ لكل مبادرة، ويجب اعتماد الجدول من قبل لجنة التوجيه وتبلغه إلى جميع الأطراف المعنية، ويتم إعداد جدول للمشروع بصيغة (Gantt)، ويفضل أن يكون ذلك باستخدام أداة متابعة المشروع. ويجب أن يصف الجدول كيف يمكن الوصول إلى وتعديل الوسائل المخففة للطوارئ (Contingency buffers) عندما يتراجع الأداء الفعلي عن التقديرات، ويجب أن يصف كيفية و وقت تعديل الجدول وكيفية الاتفاق على والالتزام بالجدول المعدل.

٦.٢.١. تحديد التواريخ الهامة

التاريخ الهام، هو حدث رئيسي في المشروع، ويمثل تاريخ انتهاء مجموعة من الأنشطة، وسيكون مدير المشروع مسؤولاً عن تحديد التواريخ / الأحداث الهامة التي تعكس بشكل مناسب أهمية وإمكانية تقييم مخرجات كل مرحلة، وذلك عندما ينطوي المشروع على نطاق من الأنشطة المتزامنة أو المتوازية. وفيما يلي مثال بهذا الصدد:

الحدث الهام	الوصف	تاريخ التسلیم
تشكيل فريق المشروع	إعداد فريق المشروع	يوم / شهر / سنة

١.٦ .٢ .٢ . تحديد الأنشطة

النشاط هو «مجموعة من المهام المطلوبة القيام بها لإنجاز حدث هام». يقوم مدير المشروع بالتعاون مع مدير البرنامج بتجديده جميع الأنشطة المطلوبة لتحقيق الحدث / التاريخ الهام ضمن المشروع. وفيما يلي مثال على ذلك:

الترتيب	الوصف	الأنشطة
	تقديم قائمة بالموظفين الذين لا يشاركون حالياً في مشاريع أخرى	إعداد قائمة بالموظفين المتاحين
بعد إعداد قائمة الموظفين	تقييم الموظفين بناءً على خبراتهم والأهداف المطلوبة وفقاً للائحة المشروع	تقييم الموظفين

١.٦ .٢ .٣ . تحديد المهام

المهمة هي ببساطة «أحد بنود العمل المطلوب إكمالها ضمن النشاط». ويقوم مدير المشروع بعد ذلك بتحديد المهام المطلوبة لكل نشاط. ويحتاج مدير المشروع إلى تحديد المهام التي يمكن قياسها من حيث المجهود المطلوب بذلك من قبل الموارد. وفيما يلي مثال على ذلك:

الترتيب	المهمة	النشاط
المهمة الأولى	الاتصال بمدير الإدارية والحصول منه على قائمة بالموظفين المتاحين	إعداد قائمة بالموظفين المتاحين
المهمة الثانية	تجميع القائمة المستلمة من الإدارات المختلفة في وثيقة واحدة	إعداد قائمة بالموظفين المتاحين

١.٦ .٢ .٤ . تقدير المجهود

سيكون على مدير المشروع، لكل مهمة من المهام المدرجة، تقدير كمية «الجهد» المطلوبة لإكمال المهمة، ويجب توخي العناية أثناء تقدير كمية الجهد المطلوبة. وذلك لأن عدم كفاية الوقت المحدد سيضغط ضغوطاً على الموارد المعينة، وسيؤدي إلى تدني جودة العمل، فيما يؤدي تعيين وقت طويل إلى تقليل الوقت المخصص لمهمة تحتاج مجهوداً أكبر، مما يؤدي في النهاية إلى تأخير المشروع عن الوقت المحدد. وفيما يلي مثال على ذلك:

المجهود	المهمة
عدد الأيام	الاتصال مع مدير الإدارية والحصول منه على قائمة بالموظفين المتاحين
عدد الأيام	تجميع القائمة المستلمة من الإدارات المختلفة في وثيقة واحدة

٦.١.٢.٥. تدبير الموارد المطلوبة

يقوم مدير المشروع بكل مهمة من المهام المدرجة بإعداد قائمة بالموارد لإنجاز المهمة، ويجب أن يفهم مدير المشروع ويتمتع بمهارات الرئيسية المطلوبة لإنجاز كل مهمة. ويتم ذلك بالتعاون مع مدير الإدارة أو مدير البرنامج. وفيما يلي مثال على ذلك:

الموارد	المهمة
الاسم	الاتصال مع مدير الإدارة والحصول على قائمة بالموظفين المتاحين
الاسم	تجميع القائمة المستلمة من الإدارات المختلفة في وثيقة واحدة

٦.١.٣. التحكم بالميزانية

يجب أن يحدد مدير المشروع آليات التحكم المستخدمة لقياس تكاليف العمل المنجز، ومقارنة التكاليف الفعلية مقابل التكاليف المقدرة في الميزانية، وتقييم الإجراءات التصحيحية عند انحراف التكاليف الفعلية بشكل جوهري عن التكاليف المقدرة في الميزانية. وعليه أن يحدد الفترات أو النقاط التي يتغير فيها عن التكلفة، وكذلك الطرق والأدوات التي مستخدم في إدارة الميزانية. ويكون مدير المشروع مسؤولاً عن متابعة الساعات المشروع الفعلية والتبلغ عن ساعات المشروع الفعلية والتقديرية إلى لجنة التوجيه بحسب كل تاريخ/حدث هام في المشروع.

٦.١.٤. معايير وعمليات ومقاييس الجودة

يجب أن تتوافق سياسة وإجراءات التنفيذ مع معايير الجودة لدى (اسم الجهة)، مثل معايير التوثيق. غير أنه يجب تطوير عملية ومقاييس مناسبة لمراقبة الفاعلية والتحسين أثناء مراحل التنفيذ والمراقبة. كما يجب تحديد آليات التحكم المستخدمة لقياس سير العمل والأعمال المنجزة ضمن فترة حدث/تاريخ هام. ويجب كذلك تحديد الطرق والأدوات المستخدمة لمقارنة التنفيذ الفعلي مقابل المجدول، واستخدام إجراء تصحيحي عند اختلاف التنفيذ الفعلي عن الخطة.

٦.١.٥. الأدوات والمسؤوليات

تزداد احتمالات نجاح المشروع إذا كان هناك مستوى قوي من دعم الإدارة العليا لعمليات تنفيذ السياسات. وبدون الدعم القوي من الإدارة العليا، فأي تغييرات سيفقد للفاعلية.

١.٥.١. لجنة التوجيه (تعمل كل لجنة توجيه للمشروع)

يتم إطلاع لجنة التوجيه على حالة المشروع بانتظام، ويتم التعامل مع السائل الناشئة عن تنفيذ المشروع من قبل اللجنة. وللجنة الصلاحية لاعتماد التغيير في جدول المشروع، والتتأكد من توافق ذلك التغيير مع الإطار الزمني المحدد في التوجيهات الحكومية، وقد تم ذكر المزيد من التفاصيل المتعلقة بالأدوار لمسؤولية اللجنة في القسم ٢٠٢٣. ويمكن أن تضم لجنة التوجيه أعضاء من داخل الجهة الحكومية، ويمكن أن توسيع عضويتها لتضم أطرافاً معنية، واستشاريين مختصين، أو ممثلين من جهات أخرى.

١.٥.٢. مدير المشروع

تحتاج كل مبادرة لمسؤول أول عنها لكي تكون فعالة، ويكون مدير المشروع مسؤولاً عن التنفيذ الناجح للمشروع، وهو الشخص الذي تطلب منه لجنة التوجيه أو المسؤول التنفيذي المعنى تقديم تقارير سير العمل. ويجب أن يلعب مدير المشروع دوراً محورياً للتأكد من إشراك الأشخاص المناسبين، وأنهم يؤدون الأعمال المناسبة في الوقت المحدد.

١.٥.٣. فريق المشروع

يتبع على مدير المشروع كذلك إعداد أفضل فريق ممكن لتنفيذ المشروع. ويشمل ذلك توفر المهارات المناسبة في أعضاء فريق المشروع. ومن المتطلبات الرئيسية لمدير المشروع أن يقوم بتعيين الأدوار والمسؤوليات لأعضاء فريق المشروع، والتتأكد من تأدية هذه المهام والمسؤوليات بشكل سليم. وينبغي على مدير المشروع اختيار فريق المشروع من بين الأطراف المعنية، آخذًا في الاعتبار المهارات المطلوبة للإشراف على تنفيذ المبادرات. وفي حال عدم توفر المهارات المناسبة لدى أعضاء فريق المشروع، فيجب توخي الحذر عند تعيين المهام للأطراف المعنية للقيام بها.

١.٦. عقد المشروع

يقوم مدير المشروع بتوحيد المعلومات التمهيدية المستلمة من مدير المشروع في وثيقة تسمى دليل المشروع. وتشمل هذه الوثيقة بياناً لنطاق العمل، أهداف المشروع، والمشاركين في المشروع. ويقدم هذا العقد صورة أولية للأدوار والمسؤوليات، ويحدد أهداف المشروع، ويحدد كذلك الأطراف المعنية الرئيسية، كما تحدد صلاحيات مدير المشروع. ويمكن أن يستخدم هذا العقد كمرجع أو نموذج يمكن استخدامه للمشاريع الأخرى المختلفة التي قد تنشأ عن المبادرات.

١٠.٨. الاتصال

يحتاج الاتصال بشأن إحدى السياسات أو إحدى مبادرات البرنامج إلى الالتزام والدعم من الأطراف المعنية بالتنفيذ. ويتضمن ذلك "الرؤية الخارجية الواضحة"، بمعنى أن لا يكون ذلك من منظور الجهة الحكومية فقط، وإنما من منظور الأطراف المعنية أيضاً، وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية رد فعل الأطراف المستهدفة، وأفضل سبل الاتصال.

يجب أن يكون هدف الاتصال واضحاً (ومتوافقاً مع الهدف الأولي للسياسة). ويمكن المساعدة في ذلك من خلال تطوير إستراتيجية الاتصال التي توفر وسيلة لمساعدة على النجاح أو خلاف ذلك.

بعد الاتصال عنصراً مركزياً في عملية التغيير، وكلما زاد أثر التغيير، كلما زادت الحاجة إلى بيان الأسباب والمبررات التي تقف وراء التغيير بصورة واضحة، والفوائد المتوقعة، وخطط التنفيذ، والأثار المقترنة. وبدون الاتصال الفعال، يمكن للأطراف ذات العلاقة إغفال معلومات هامة، وقد يتذرع عليهم فهم الحاجة إلى التغيير، أو المزايا التي يحصلون عليها من التغيير.

ويهدف الاتصال إلى ما يلي:

- الحفاظ على ارتفاع وتيرة الوعي والالتزام.
- الحفاظ على رسائل متماثلة وثابتة.
- التأكد من عدم خروج التوقعات عن الخط ومخالفة المخرجات المتوازنة.

تعد إدارة وسائل الإعلام من الجوانب الهامة في إستراتيجية الاتصال. وقد يكون من الواجب أن تأخذ الإستراتيجية في الاعتبار الجوانب الاستباقية وردة الفعل لإدارة وسائل الإعلام.

إنه من المهم إتاحة المجال للإدارة العليا للمشاركة في عملية تنفيذ

يجب أن يعطي عقد المشروع المجالات التالية بشكل عام:

- لجة عامة عن التنفيذ.
 - وصف المبادرة / المبادرات.
 - الأهداف المرحلية والنهاية.
 - نطاق العمل.
 - عوامل النجاح الحساسة.
 - الافتراضات.
 - القيود.
- صلاحيات المشروع والتاريخ / الأحداث الهامة.
 - صاحب الصلاحية في التمويل.
 - الجهة المسئولة عن الإشراف على التنفيذ.
 - تاريخ التنفيذ الرئيسية.
- تنظيم المشروع.
 - هيكل المشروع.
 - الأدوار والمسؤوليات.
 - مرافق وموارد المشروع.
 - نقاط الاتصال.
- المصطلحات الهامة.
- تاريخ التعديلات.
- الملحق.

الإستراتيجية، ومناقشة توقعاتها وتقديم أي ملاحظات بصدر ذلك. وسيسهل ذلك من تحديد كيفية إمكانية انعكاس معايير نجاح المبادرة على الرسائل الرئيسية في إستراتيجية الاتصال.

وقد يتطلب الأمر إجراء تغيير على وسائل الاتصال والأولويات أثناء التنفيذ للأخذ في الاعتبار المتطلبات المتزايدة للأطراف المعنية، وخصوصاً في ظل تزايد معرفتهم ونمو الطلب على المعلومات. كما أن مراقبة ردود الأطراف المعنية لوسائل الاتصال المختلفة تساعده في تقييم الحاجة لهذا التغيير، وتساعد كذلك على إدارة التوقعات طوال مراحل التنفيذ.

٩.١٠.٦ خطوة الشراء

إذا كان هناك حاجة لتقنية جديدة في المشروع، يجب أن يتم تحديد متطلبات الشراء، وإعداد خطة الشراء وفقاً لسياسة المشتريات لدى (اسم الجهة).

١٠.١٠.٦ اعتماد المشروع

يجب أن تخضع خطة المشروع لموافقة لجنة التوجيه، ومن ثم يتم توزيعها وتلبيتها إلى الأطراف المعنية.

٦.٢.٦ التنفيذ

٦.٢.٦.١ اجتماع بدء العمل

يجب أن يدعو مدير المشروع إلى عقد اجتماع تمهيدي لبدء العمل مع جميع الأطراف المعنية، لتوضيح خطة المشروع. وينبغي إعداد محضر ذلك الاجتماع، وتوزيعه، وحفظه في ملف المشروع.

٦.٢.٦.٢ تنفيذ خطة المشروع

يجب تنفيذ المشروع وفقاً لقد المشرع المعتمد وخطة المشروع. ويقوم أعضاء فريق المشروع بتنفيذ المهام المعينة لهم في كل مرحلة من مراحل خطة المشروع. وتقع على عاتق مدير المشروع ومدير الإدارية مسؤولية التأكد من أن الموارد التي تم تعيينها تقوم بتنفيذ المهام ضمن الإطار الزمني المحدد.

ويجب أن يتم التأكيد أشاء عملية التنفيذ من القيام بالأشطة المخططة بصورة فاعلة وبكفاءة، والتأكد في الوقت ذاته، من استمرارية تجميع وتحليل القياسيات مقارنة بالخطط، والمواصفات، ونطاق العمل الأصلي، والعمل على ذلك طوال دورة حياة المشروع. ذلك لأن الافتقار لتعريف عمليات تنفيذ محددة، يؤدي بالنتيجة إلى استقلال كل فريق بتنفيذ الخطط. وفتا لم يراه مناسباً بحسب ممارسات وخبرات وأساليب أعضاءه، مما يؤدي في النهاية إلى فقد التحكم بالمشروع والمتابعة وأنشطة الإجراءات التصحيحية.

٢٠٦ .٣ . تحسين التنفيذ

- الوضع الحالي للمشروع.
 - الأداء.
 - الإنجازات الرئيسية خلال الفترة التي يشملها التقرير.
 - الأنشطة المجدولة.
 - القضايا والمشاكل.
- ويمكن إرفاق الوثائق التالية مع تقرير الحالة:
- لوحات بيانية محدثة ومعدة باستخدام نظام Gantt.
 - خطط استعادة الأنشطة غير المدرجة في الجدول.
 - خطط العمل التصحيحية للمشاكل المتوقعة.
 - القرارات المتعلقة ببنود العمل المعينة.

٢٠٦ .٥ . المشتريات والتنفيذ

قد تطلب (اسم الجهة) أقتاء مرحلة التنفيذ شراء منتجات أو خدمات تحتاجها في تنفيذ السياسات والإجراءات، مثل نظام مراقبة الوصول، إلخ. وفي هذه الحالات، يجب تنفيذ خطة الشراء. ويمكن أن يكون لدى الجهة مجموعة محددة من الإرشادات والسياسات التي توفر البنية التحتية لمشتريات المشاريع، والتي يجب دمجها وتكاملها مع خطة الشراء.

وستحدد هذه الإرشادات سياسة طلب المشتريات، اختيار مصدر الشراء، وإدارة عقود الشراء. وعلى الرغم من أن مسؤوليات الطلب والتعاقد قد لا تكون دائمًا ضمن مسؤوليات مدير المشروع، إلا أنه ما زال من المهم أن يكون لدى مدير المشروع الفهم الأساسي لسياسات التعاقد والشراء.

يتم تحليل التحسينات بناءً على المقاييس المحددة. ويتم تجميع البيانات دورياً من قبل مدير المشروع وتحليلها، حيث تشكل هذه المعلومات جزءاً من التقارير الدورية المرفوعة لجنة التوجيه. وتساعد عوامل النجاح المهمة للقيام بمراجعة مناسبة للتنفيذ. وعن مدير المشروع بمسؤولية القياس عن الأداء، ويشمل ذلك تحديد الاختلافات بين العمل المخطط مقابل العمل الفعلي المنجز، والتكاليف الفعلية مقابل التكاليف المقدرة من الميزانية.

كما يكون مدير المشروع مسؤولاً عن تقديم تقرير عن حالة المشروع إلى جميع الأطراف المعنية لإعطائها بيان وصورة واضحة عن سير المشروع. وتكون جميع الأطراف المعنية في المشروع مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الاختلافات المذكورة كي يتضمن إكمال المشروع ضمن الوقت والميزانية المحددين.

٢٠٦ .٤ . تقارير عن حالة سير المشروع

يهدف التقرير عن حالة المشروع إلى تطوير صيغة قياسية لتبادل المعلومات بصفة رسمية فيما يتعلق بتقدم سير العمل في المشروع. ويجب تصميم التقرير عن حالة المشروع بما يتاسب مع المشروع ذاته. ويجب أن يكون التقرير موحداً لجميع أعضاء فريق العمل. ويجب إعداد تقرير الحالة من قبل فريق المشروع، شاملًا الأنشطة، المنجزات، الأحداث / التواريخ الهامة، القضايا والمشاكل المحددة. لذا، يتبع التقرير صيغة محددة، بحيث تستخدم جميع التقارير نفس النموذج.

لقد تم إعداد نموذج تقرير الحالة في الملحق (٨,٢,٨) ويجب استخدامه للتبيّن عن المعلومات الرئيسية، ويشمل ذلك:

٦.٣. المراقبة والتحكم

تمكّن المراقبة والمراجعة الفاعلة للتنفيذ الجهات الحكومية من التأكّد من استمرارية توفر الموارد الكافية للتعامل مع نطاق العمل، والمخاطر، وحساسية المشروع. كما تمكن الأطراف المعنية من تقييم تقدّم سير العمل في المشروع، وتحديد ومعالجة المشاكل، ومراجعة أهميتها النسبية وأولوياتها. ومما يعزز من كفاءة المراقبة والمراجعة هو أن يتم القيام بها من قبل موظفين يتمتعون بالمهارة والخبرة في المشروع الجاري تفديه، ويمتلكون موارد إدارية كافية لمعالجة بيانات المراقبة الروتينية.

يجب أن تعكس المراقبة والتقارير أهمية المبادرة، ومخاطر عدم الالتزام المتعلقة بتلك المبادرة، وتأخذ في الاعتبار الأعباء الإدارية التي تضعها عمليات تجميع البيانات وإعداد التقارير على فريق المشروع والموارد الأخرى لدى (اسم الجهة). وتكون التقارير أفضل فاعلية عندما توفر المستوى المناسب من التفاصيل المتعلقة بالمسؤوليات على كل مستوى من المستويات لدى (اسم الجهة).

٦.٣.١. مقاييس الأداء (مؤشرات الأداء) (الحساسة)

يساعد التحدّيد المبكر لمصادر البيانات المناسبة في تأسيس أنشطة مراقبة موثوقة وفعالة. فالتبليغ السريع عن القضايا والتوجهات الرئيسية قد يكون له أولوية أعلى من دقة البيانات، وخاصة في المبادرات التي تتطلّب على درجة مخاطر عالية:

وعندما يتضمّن المشروع مبادرات متعددة، فمن المهم تقييم المخاوف أو الدروس المستفادة من كل مرحلة من مراحل المشروع، وتصعيد ما لازم منها، وحلها. ويجب التعامل مع القضايا التي تظهر بشكل مناسب قبل تقدّم المشروع إلى المرحلة التالية.

ويمكن أن يساعد تقييم المشروع على تحديد إلى أي مدى تسهم المهام المنفذة في ذلك المشروع في تحقيق المبادرات المحددة. والدروس الرئيسية المستفادة قد تقدم مساهمة كبيرة في تنفيذ المبادرات المستقبلية. ويجب أن يهدف التقييم إلى تحديد الدروس المستفادة التي قد تساعده في المستقبل على ما يلي:

- تحسين تنفيذ المشروع وعملية صنع القرار.
- المساعدة في تحصيص الموارد.
- تعزيز المسؤوليات من حيث تقييم النتائج التي تم تحقيقها.
- تعزيز التعلم في المؤسسة واتباعها للممارسات الجيدة.

٦.٣.٢. التحقق من نطاق العمل

يجب أن يركّز التحقق من النطاق على أنه يتم تفديه السياسات والإجراءات بشكل صحيح، وأنها تحقق أهداف المؤسسة.

ويتم التتحقق من النطاق من خلال إجراء مراجعات رسمية للتنفيذ. وعند اكتمال التنفيذ، تقوم لجنة التوجيه بعد مراجعة الحالة بتوقيع تقرير اكتمال التنفيذ.

٦.٣.٣. التوصية بالتغييرات والتصحيحات

يجب أن تخضع التغييرات والانحرافات عن الخطة المعتمدة، إن وجدت، لعمليات إدارة التغيير، ويجب أن يقوم مدير المشروع بتقديم طلب توصية إلى لجنة التوجيه بعد تحليل المخاطر وضوابط تخفيفها. وتتحذّل لجنة التوجيه قرارها القائم على المعرفة فيما إذا ارتأت اعتماد أو رفض التغيير.

٧. مراقبة المخاطر

تحديد المخاطر، ومراقبتها، وحلها تعتبر أدوات أساسية لإنجاز أعمال التنفيذ بنجاح. ويتم البدء بعملية إدارة المخاطر كجزء من تحطيم المشروع، ويتم تحييיתה حتى نهاية المشروع وإيقافه. وفيما يلي العناصر الرئيسية لعملية مراقبة المخاطر:

- إعداد مستودع مركزي لمعلومات المخاطر والوثائق المتعلقة ببنود المخاطر وإستراتيجيات الحلول.
- تلخيص المعلومات على نموذج المخاطر.
- تضمين ملخص عن المخاطر في اجتماعات سير العمل المنظمة.
- تقديم عملية متماثلة ومستمرة لبنود المخاطر وتطوير إستراتيجيات المخاطر:

١٣٠٧. تقارير الأداء

ينبغي على مدير المشروع تجميع وتوجيه البيانات المتعلقة بحالة المشروع. ويجب رفع هذه التقارير إلى لجنة التوجيه، التي يتعين عليها مراجعة هذه التقارير خلال اجتماعاتها الأسبوعية لمراجعة الأداء.

١٣٠٧. اجتماعات مراجعة سير العمل

يجب أن تعقد لجنة التوجيه اجتماعات مراجعة دورية للأداء مراجعة حالة التنفيذ. ويتم مناقشة تقارير إدارة المشروع في هذه الاجتماعات، ويعتبر أن تتخذ لجنة التوجيه القرارات المتعلقة

بطلبات التنفيذ. وطرح أنشاء اجتماعات اللجنة الجوانب التالية على سبيل المثال:

- اختلافات الجدول.
- اختلافات الميزانية.
- تغيير الموارد.
- المخاطر الجديدة / الظروف غير المتوقعة.
- تغيرات الخطة.

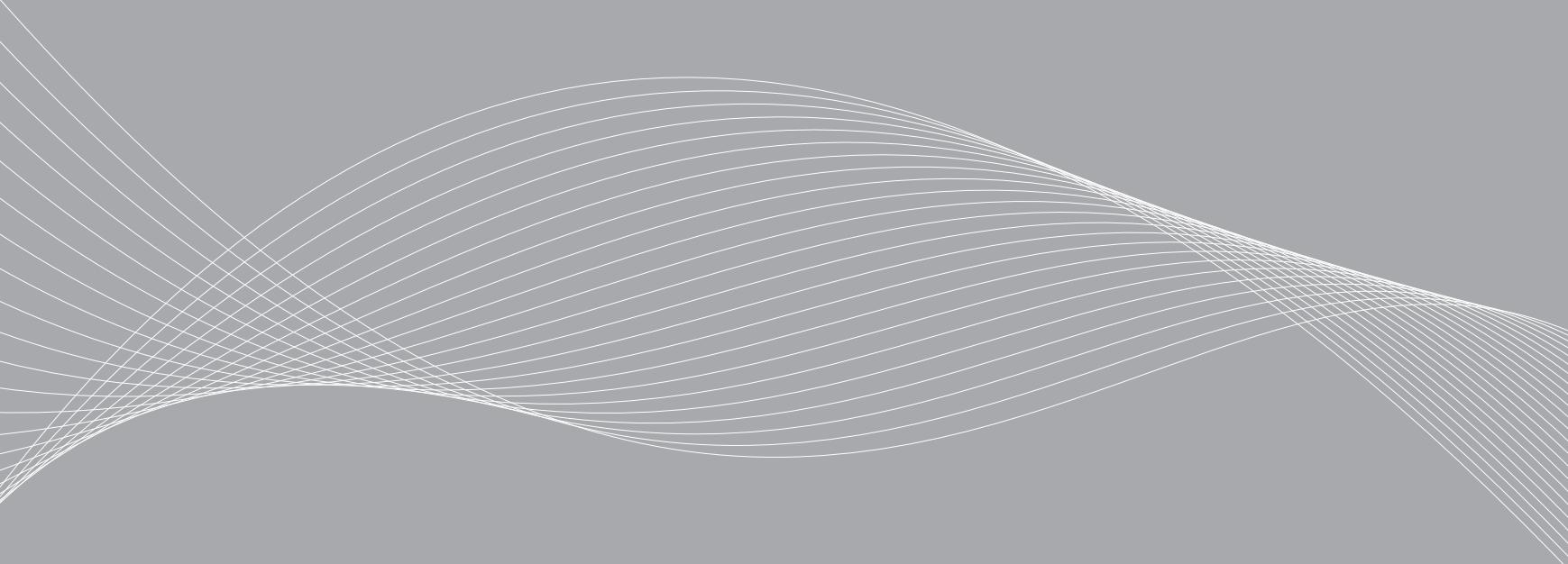
يجب إعداد وتوثيق محاضر كافة اجتماعات المراجعة، وحفظها في ملف المشروع.

٧. الإغلاق

يجب أن يتم إغلاق مشروع تنفيذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات رسميًا بعد المراجعة الرسمية للأداء من قبل لجنة التوجيه. وعند اتضاح التنفيذ الناجح، ترفع لجنة التوجيه تقريراً إلى الإدارة العليا لعرض الحالة عليها والحصول على موافقها الرسمية. عقب ذلك، ينبغي أن تقوم لجنة التوجيه بالتوقيع على إنجاز المشروع، وتخلي سراح الموارد التي كان قد تم تخصيصها للمشروع، وتتضمن عملية الإغلاق الرسمية ما يلي:

- مراجعة التنفيذ.
- الحصول على القبول الرسمي.
- التقرير النهائي.
- الفهرسة، وسجلات الأرشيف.
- تحديث الدروس المستفادة.
- التوقيع النهائي.
- إخلاء الموارد.

الجزء الرابع
ادارة التغيير



٢. الأدوار والمسؤوليات

من الضروري تعيين الأدوار والمسؤوليات قبل البدء في عملية إدارة التغيير، حيث أن ذلك سيساعد على تنفيذ العملية، نظرًا لأنها بحاجة إلى تحديد مسبق للمؤليات وللشخص المسؤول عنها. ومن خلال هذه الأدوار، سيكون لدى الإدارة المعنية والموظفين فهماً واضحًا لمسؤولياتهم ووظائفهم في كل مرحلة من مراحل إدارة التغيير.

يتعين على (اسم الجهة) تحديد الأدوار والمسؤوليات المساعدة لعملية إدارة التغيير، وسيتم من خلال المسؤوليات المحددة التحكم بالتغيير الذي أحدثه سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

٢.١. المسوؤل عن عملية التغيير

يجب تعيين المسئول عن عملية تغيير سياسات وإجراءات أمن المعلومات من خارج إدارة أمن المعلومات، لتقلادي ورود التعارض في المصالح. وبالتالي، يتم تعيين المسئول التنفيذي الأعلى ليكون مسؤولاً عن عملية التغيير.

وسيكون المسئول عن التغيير مسؤولاً عن كامل عملية التغيير، والتتأكد من اتباع هذه العملية بشكل سليم. ومن مسؤولياته الأخرى:

- الحفاظ على الغايات والأهداف ضمن العملية.
- تصميم والتوصيه بالمقاييس والتقارير للإدارة.
- تقديم عملية إدارة تغيير تعامل بشكل يكسب الرضا للموظفين.
- التأكد من تمنع الموارد المستخدمة بالمهارات المطلوبة.
- الحفاظ على التحسين المستمر للعملية بشكل منتظم.

١. لمحة عامة

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن خطة إدارة التغيير التي سيتم استخدامها من قبل (اسم الجهة). وتحدد الوثيقة تفاصيل الأدوار والمسؤوليات التي سيتم تعيينها ضمن عملية إدارة التغيير، حسبما يلي:

- المسئول عن عملية التغيير.
- مدير التغيير.
- منشئ التغيير.
- محلل التغيير.
- لجنة التوجيه.

كما تقدم الوثيقة تفاصيل مراحل عملية إدارة التغيير:

- البدء في التغيير.
- تقييم التغيير.
- تحديد فئة التغيير.
- فحص التغيير.
- اعتماد التغيير.
- تحطيط وجدولة التغيير.
- تنفيذ التغيير.
- مراجعة التنفيذ.

تقديم خطة إدارة التغيير الأدوات والأساليب المطلوبة لإدارة الأشخاص والفرق والإدارات عند تطبيق التغيير على بيئة العمل لديهم وقياس فاعليته.

- التأكيد من فئة التغيير.
- التأكيد من اكمال التغيير.
- إجراءات المراجعات اللاحقة للتغيير.
- مراجعة التقارير الإدارية، ومؤشرات الأداء الرئيسية (التأكد من تحقيق الغايات المستهدفة)، وإصدار تدابير تصحيحية بشأن الأهداف غير القابلة للتحقيق).
- تحليل سجلات التغيير لتحديد التوجهات أو المشاكل الظاهرة التي تحدث بما في ذلك مقاومة التغيير.
- تحديد التغيرات في الوثائق التي تجاوزت / لم تلتزم بعملية إدارة التغيير، وتقديم معلومات إلى المسؤول عن عملية التغيير للتعامل مع متطلبات الالتزام.
- مساعدة المسؤول عن عملية الالتزام في تحديد ووضع أولويات التحسينات المطلوبة على العملية.
- التأكيد من الالتزام بالعملية.
- الدعوة إلى وتسهيل عقد اجتماعات الإدارة العليا لمراجعة التغييرات الرئيسية والتي تم التصديق عليها.
- إحالة التغييرات الجوهرية والرئيسية إلى لجنة التوجيه أو المسئول التنفيذي الأعلى للمراجعة.
- التواصل مع كافة الأطراف الضرورية لتنسيق عمليات بناء واختبار وتنفيذ التغييرات.
- تحديث سجل التغيير بكلفة المعلومات المتعلقة بتقديم سير العمل.
- مراجعة التغييرات المعلقة التي تنتظر البت فيها أو اتخاذ الإجراء اللازم نحوها.

ومن المهارات الرئيسية المطلوب أن يتحلى بها صاحب هذا الدور أن يكون له تأثير على كامل المؤسسة، وأن تكون لديه مهارات اتصال، ومهارات تنظيمية، وتسهيلية، وقيادة، وأن يتمتع بالمعرفة ب (اسم الجهة)، وأن تكون لديه مهارات في إدارة المشاريع، ومهارات تقاضوية، ومعرفة فنية عامة، ومهارات قوية في إدارة الموظفين، ومهارات مالية.

٢.٢. مدير التغيير

يجب تعين مدير التغيير في سياسات وإجراءات أمن المعلومات من إدارة أمن المعلومات، إذ سيكون لديه معرفة أفضل ببيئة أمن المعلومات. ووفقاً للممارسات المعايير المتبعة في هذا القطاع، يمكن أن يكون هذا الدور هو دور آخر لمدير أمن المعلومات / مسئول أمن المعلومات، ويعتمد ذلك على الهيكل التنظيمي لدى (اسم الجهة). وحسبما تم تحديده في أقسام سابقة من هذه الوثيقة، فسيكون هذا الشخص كذلك هو مدير برنامج تنفيذ أمن المعلومات.

يكون مدير التغيير مسئول عن اعتماد أو رفض طلبات التغيير بعد مراجعتها من لجنة توجيه أمن المعلومات. وتتضمن مسؤولياته الأخرى ما يلي:

- تقييم الأثر المحتمل للتغيير على بيئة التشغيل الحية.
- تقييم الموارد المطلوبة لتنفيذ التغيير.
- تقييم التكاليف المستمرة للتغيير حسب اللزوم.
- تقييم أثر عدم تنفيذ التغيير.
- اعتماد التغييرات المقبولة التي صادقت عليها لجنة التوجيه أو المسئول التنفيذي الأعلى للتغييرات الجوهرية والرئيسية.
- التحقق من صحة أولوية التغيير.

٢.٤. محلل التغيير

يجب أن يتم تعيين محلل التغيير في سياسات وإجراءات أمن المعلومات من داخل إدارة أمن المعلومات نظراً لأنه سيكون لديه فهم أفضل في بيئة أمن المعلومات.

يقوم محلل التغيير باستلام طلبات التغيير مع سياسات وإجراءات أمن المعلومات المطلوب تفيذهما. وتكون مسؤوليته الأساسية تقييم الحالة الراهنة للسياسات والإجراءات وفحصها مقابل السياسات والإجراءات الجديدة، وإعداد تحليل الفجوة بين الحالتين. كما يتبع على محلل التغيير إجراء تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) للسياسات والإجراءات التي تم إعدادها حديثاً، ويشمل ذلك تحديد مواطن القوة في تنفيذ السياسات والإجراءات، وتحديد نقاط الضعف التي يغطيها تنفيذ السياسات والإجراءات، وما هي الفرص التي ستتوفر لـ (اسم الجهة) من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات، وما هي التهديدات/ التهديدات التي قد تواجهها (اسم الجهة) من خلال تنفيذ هذه السياسات والإجراءات. وقد تم تضمين مثال نموذجي لتحليل الثغرة وتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات في الملحق.

وتتضمن المسؤوليات الأخرى لمحلل التغيير ما يلي:

- التقييم الأولي لطلبات التغيير، وإعادة طلبات التغيير غير المكتملة إلى منشئها.
- المشاركة في المراجعة اللاحقة للتنفيذ حسب اللزوم.
- المشاركة في اجتماعات لجنة التوجيه حسب الحاجة.

المهارات الرئيسية المطلوبة لهذا الدور:

- مهارات في الاتصال.

تتضمن المهارات الرئيسية المطلوبة في هذا الدور مهارات الاتصال، المهارات التنظيمية، والتسهيلية، والقيادة، والمعرفة بـ(اسم الجهة)، والقدرة على التأثير، ومهارات في إدارة المشاريع، ومهارات في العرض، ومهارات تقاضية، والخبرة في كافة جوانب أمن المعلومات، ومهارات إدارة قوية للموظفين، وبعض المهارات المالية.

٢.٣. منشئ التغيير

منشئ التغيير لإحداث تغيير في سياسات وإجراءات أمن المعلومات يمكن أن يتم تعيينه من إدارة أمن المعلومات نظراً لأنه سيكون لديه فهم أفضل في بيئة أمن المعلومات. ووفقاً للممارسات المعيارية، المتتبعة في هذا المجال، فإن هذا الدور يمكن أن يكون دوراً إضافياً لأحد الموظفين المعينين بإدارة أمن المعلومات / إدارة تقنية المعلومات، ويعتمد ذلك على الهيكل التنظيمي لـ(اسم الجهة).

تمثل المسئولية الأساسية لمنشئ التغيير في استلام إشعارات التغيير من مدير / مدراء المشاريع وتسجيلها في طلب تغيير، وهنا يتبع على منشئ التغيير استكمال كافة المعلومات الإلزامية المتعلقة بالتغيير.

تتضمن المهارات الرئيسية المطلوبة في منشئ التغيير ما يلي:

- مهارات اتصالات.
- المعرفة بـ (اسم الجهة).
- المعرفة بأمن المعلومات.

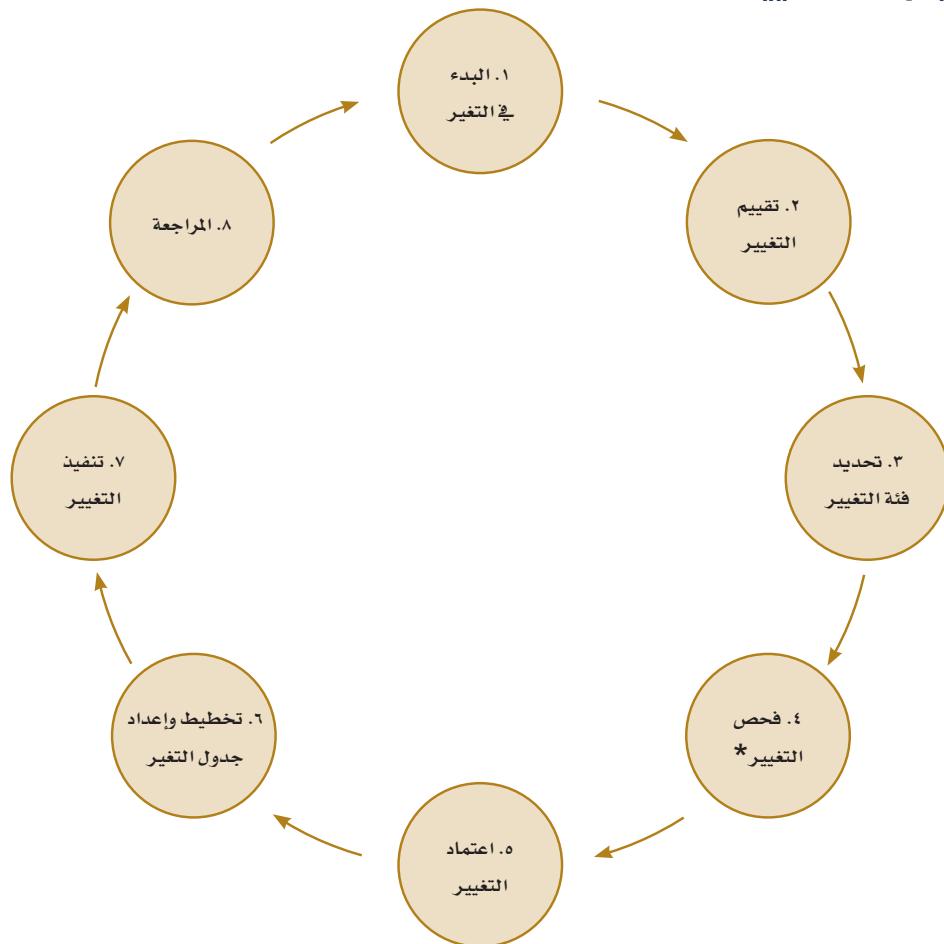
- مهارات تنظيمية.
- المعرفة في (اسم الجهة).
- مهارات تحليلية قوية.
- خبرة / مهارات في تجميع البيانات.
- مهارات فنية قوية في مجال أمن المعلومات وبشكل محدد في بيئة النظام، والأنظمة المساندة.

٥. المجلس الاستشاري للتغيير (تعمل لجنة أمن المعلومات بمثابة مجلس استشاري للتغيير)

ستعمل لجنة التوجيه بمثابة مجلس استشاري للتغيير السياسات والإجراءات التي تم إعدادها حديثاً. والوظيفة الأساسية للجنة التوجيه هي مراجعة التغييرات المقترحة والتأكد من أنها متوافقة مع إطار سياسات وإجراءات أمن المعلومات. وتتضمن مسؤوليات لجنة التوجيه ما يلي:

- مراجعة طلبات التغيير المقدمة إلى لجنة التوجيه.
- تقييم التغييرات الجوهرية والرئيسية التي تم تعديلها من حيث أثرها على البرنامج.
- المشاركة في جدولة التغييرات الجوهرية والرئيسية.
- التأكد من صحة أولويات وفئات التغيير.
- مراجعة طلبات التغيير، وتقديم المشورة إلى مدير التغيير باعتماد / رفض الطلب.
- النظر في جميع التغييرات على جدول الأعمال، وتقديم المشورة إلى مدير التغيير بشأن الطلبات الواجب اعتمادها.
- المشاركة في المراجعة اللاحقة للتنفيذ حسب الحاجة.
- مراجعة المراجعات اللاحقة للتنفيذ حسب الحاجة.

٣. عملية إدارة التغيير



* ملاحظة: في بعض الحالات يكون الفحص مطلوباً للتأكد من أن التغييرات الجاري تنفيذها لا تؤثر سلباً على لأنظمة والتطبيقات لدى (اسم الجهة) وأعمالها اليومية.

التقييم، يتم إبلاغ مدير التغيير فيما إذا كان ينصح باعتماد طلب التغيير. وإذا اعتمد طلب التغيير، يتم إحالته للتخطيط والتنفيذ والاختبار. أما في حال عدم اعتماده، يتم الرد على منشئ طلب التغيير مع إيضاح سبب الرفض.

يقبل التغيير بناءً على اكتمال معلومات طلب التغيير. وتعاد طلبات التغيير المرفوضة إلى منشئها مع إيضاح الرفض. وفيما يلي الخطوات المتبعة في هذه المرحلة.

- مراجعة طلب التغيير للتأكد من اكتمال معلوماته.
- قبول أو رفض طلب التغيير بناءً على اكتمال المعلومات الإلزامية.
- توقع وجود مقاومة للتغيير، واستخدام أدوات وأساليب لكافحة المقاومة للتغيير (فضلاً راجع الملحق ٢-لإطلاع على الأدوات والأساليب المستخدمة في مكافحة المقاومة للتغيير).

٣.٣. تحديد فئات التغيير

يقوم محلل التغيير بتقييم التغيير بالتعاون مع مدير التغيير لتحديد همة التغيير، (طيف، أو جوهرى، أو رئيسي). ويمكن تحديد ذلك بطرح عدد من الأسئلة مثل:

- ما هي السياسة التي سيتم تغييرها، أي تحديد فيما إذا كانت السياسة موجودة.
- من هم المستخدمون الذين سيتأثرون من هذه السياسة، أي هل هم مدراء أم موظفين.
- ما هو الإجراء الذي سيتم تغييره، أي تحديد فيما إذا كان الإجراء موجود بالفعل.
- من هم المستخدمون الذين سيتأثرون من هذا الإجراء، أي هل هم مدراء أم موظفين.

تهدف إدارة التغيير بشكل أساسي إلى تسجيل، وتقييم، واعتماد، وتحديد أولويات، وتخطيط، وفحص، وتنفيذ، وتوثيق، ومراجعة التغيير في سياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات بطريقة قابلة للتحكم. أما الهدف الثاني لإدارة التغيير فهو من إنعام الفترة الانتقالية بشكل سلس، مما يعني عموماً التعامل مع القضايا والإشكالات المتعلقة بمقاومة التغيير. ويتعين على (اسم الجهة) اتباع عملية إدارة التغيير التالية من أجل تغيير سياسات وإجراءات أمن المعلومات الحالية لديها.

٤.١. البدء في التغيير

بمجرد استلام منشئ التغيير إشعاراً رسمياً بالتغيير المطلوب، فإليه تقديم طلب التغيير للبدء في عملية إدارة التغيير. يتم إحالة طلب التغيير بعد ذلك إلى محل التغيير لتقييم التغيير. وفيما يلي الخطوات المتبعة في هذه المرحلة:

- يقوم منشئ التغيير بإرسال طلب التغيير.
- يقوم منشئ التغيير بتسجيل البيانات الأساسية (اسم الإدارة، المستخدمين المتأثرين).
- إحالة طلب التغيير إلى محل التغيير.

٤.٢. تقييم التغيير

يقوم محلل التغيير بتقييم التغيير المطلوب بالتعاون مع مدير التغيير، ويشمل ذلك الجوانب التالية:

- المالية.
- الفنية.
- الأثر على النشاط.

يؤخذ في الاعتبار أثناء التقييم كذلك توفر الموارد والمجدولة. وعقب

- يقوم مدير التغيير بتقييم الموارد وأثر التغيير على البنية التحتية لتقنية المعلومات بالرجوع إلى السياسات، وجدولة التغيير من الفئة الطفيفة بناءً على اتفاقيات مستوى الخدمة، وتبلغ لجنة التوجيه بالإجراء المتخذ.
 - يقوم مدير التغيير بتمرير طلب التغيير على أعضاء لجنة التوجيه لتقييمه قبل الاجتماع الرسمي للجنة.
 - يحيل مدير التغيير طلب التغيير إلى المسئول التنفيذي الأعلى لتقييمه من ناحية النشاط ومن الناحية المالية، ويقوم مدير التغيير كذلك بإبلاغ لجنة التوجيه.
 - يقوم المسئول التنفيذي الأعلى بالصادقة على طلب التغيير الذي قدمه (جوهرى أو رئيسى) أو رفضه. إذا تمت المصادقة على طلب التغيير، يتم إرساله إلى لجنة توجيه أمن المعلومات.
 - يقوم أعضاء اللجنة بتقييم الموارد وأثر التغيير على البنية التحتية لتقنية المعلومات بالرجوع إلى قاعدة بيانات الإعدادات واتفاقيات مستوى الخدمة، حسب اللزوم.
 - تبلغ لجنة التوجيه مدير التغيير بقبول التغيير على البيئة، وبدرجة أولويته، وجدول التنفيذ.
 - أما إذا تم رفض طلب التغيير، فيتم إيقافه وتسجيله مع ذكر أسباب الرفض. ويكون لمنشئ التغيير الحق في الاعتراض والاستئناف.
- ما هي التغييرات التقنية المطلوب تنفيذها ضمن الإعدادات الحالية لتقنية المعلومات.
 - هل سيتم تنفيذ الأجهزة (العتاد) و/أو البرامج في بيئة الإنتاج كمطلوب سابق لدعم السياسات والإجراءات الجديدة.

٤. اختبار التغيير

يتquin اختبار التغيير في حالات معينة عندما يتعلق الأمر بتطبيقات وأنظمة. ويستخدم محلل التغيير بيئة اختبار بمساعدة إدارة تقنية المعلومات لنشر التغييرات المطلوبة الرامية إلى تطبيق سياسات وإجراءات معينة.

وسيدوي اختبار التغيير إلى حصول المحلل على المخرجات التالية:

- المشاكل المحتملة.
- أوجه القصور في الأجهزة.
- أوجه القصور في البرنامج.
- مرئيات وردود المستخدمين.

٥.٣. اعتماد التغيير

تكون لجنة التوجيه مسؤولة عن الأخذ في الاعتبار المخاطر التي قد تلحق بـ(اسم الجهة) جراء أي تغيير. وفي سياق الأعمال الاعتيادية، يقوم مدير التغيير بتعيين فئة التغيير (طفي، جوهري، رئيسى) وذلك بالتعاون مع محلل التغيير. وتحدد فئة التغيير المستوى الإداري المشمول في تقييم التغيير. وبعد التقييم، يتم إبلاغ لجنة التوجيه فيما إذا كان يتعين اعتماد التغيير. ويتم إما قبول التغيير والمضي قدماً فيه، أو رفضه وإيضاح أسباب الرفض لمنشئ التغيير.

٦.٣. تغيير الخطة والجدول

تعاد التغييرات المعتمدة إلى مدير المشروع من أجل التخطيط والتنفيذ. يساعد مدير التغيير في تنسيق، وتبلیغ، وجدولة التغيير المعتمد. ويتأكد كذلك من الإعداد والتوثيق المسبق لإجراءات التراجع عن التغيير أو خطط التصحيح والإصلاح. بعد أن يستكمل مدير المشروع التخطيط والجدولة بما في ذلك إعداد جداول العمل للتغيير، فإن عليه الحصول على مصادقة من مدير التغيير أو لجنة التوجيه قبل التنفيذ الفعلي للخطة. وبعد المصادقة على خطة المشروع يقوم مدير المشروع بتوزيعها على جميع الأطراف المعنية، ويبلغ عن البدء في تنفيذ التغيير.

- ١٠.٨. المراجعة
يراجع مدير التغيير طلب التغيير وفقاً لسياسة مراجعة الأعمال بعد تنفيذها:
 - بعد فترة محددة مسبقاً، يجري مدير التغيير مراجعة ما بعد التنفيذ طبقاً لسياسة مراجعة الأعمال بعد تنفيذها. ويتم تدوين النتائج في طلب التغيير، وعرضها على لجنة التوجيه للإطلاع والمراجعة.
 - تستخدم النتائج كمدخلات لأنشطة التحسين لعملية إدارة التغيير.
 - إذا لم تكن نتائج مراجعة الأعمال بعد تنفيذها مرضية، يقوم أعضاء لجنة التوجيه بإعادة فحص طلب التغيير الأصلي، ويقرروا الإجراءات المتعين اتخاذها. وقد تتضمن تلك الإجراءات طلب تقديم طلب تغيير جديد بعد إغلاق طلب التغيير الأصلي.
 - أما إذا كانت النتائج مرضية، فيتم تغيير حالة طلب التغيير إلى «مغلق».

٤. مقاومة التغيير - الأدوات والأساليب المستخدمة في إدارة التغيير

عند تنفيذ أي برنامج ضخم، فإن مقاومة التغيير قد تتطوّي على تهديد كبير لنجاح التغيير المزمع. وفي معظم الحالات، فإن مفتاح التغلب على المقاومة / أو إدارة التغيير هو تحقيق أهداف التغيير. أدكار (ADKAR) هو أحد أنظمة مقاومة التغيير القائم على تحقيق الأهداف، ويتبع لفرق إدارة التغيير تركيز أنشطتها على تحقيق نتائج محددة للجهة الحكومية. هذا علماً أن الأهداف والنتائج المحددة في نظام (أدكار) هي تسلسلية وتراتيمية. ويجب

٧.٣. تنفيذ التغيير

يتم تعيين مهمة محددة لكل موظف مشارك في العملية، ويكون مدير المشروع مسؤولاً عن التأكيد من تنفيذ جميع المهام وفقاً للخطة، ويجب التبليغ عن أي مخالفات أو خروج على الخطة إلى لجنة التوجيه.

تراقب لجنة التوجيه تقدم سير العمل في طلب التغيير طوال هذه العملية، وتشرف على كامل عملية التنفيذ، فيما يقوم مدير المشروع بالتشاور مع مدير التغيير أثناء عملية التنفيذ لتحديد أيه خروج عن خطة تنفيذ طلب التغيير المعتمد.

وبعد التنفيذ، يقرر مدير التغيير فيما إذا تحققت النتائج المتوقعة، ويقرر مدير التغيير فيما إذا كان سيتم تعديل خطة التراجع عن التغيير.

٤.٤. القدرة

إلى جانب المعرفة بكيفية إحداث التغيير الناجح، فيتعين أن يحصل كل شخص مشارك في العملية على التدريب المحدد والمعلومات الالزامية لتحقيق النجاح في تفويض التغييرات المحددة بالتفصيل. وتعد ورش العمل والتدريب عبر الإنترن特 من العناصر الهاامة لتقديم التعليم للموظفين الذين هم بحاجة لذلك من أجل إنجاح التغييرات.

٤.٥. التعزيز

لكي يتسعى تفويض التغيير بنجاح، ينبغي على الإدارة العليا استخدام أسلوب التكرار والتعزيز، فإذا أكرر الموظف المهمة أو العمل لفترة طويلة، مثلًا لمدة شهر بشكل دقيق، فستصبح لديه عادة، وتعزيز "العادات" الجديدة للموظفين سيحسن من نجاح التغييرات المنفذة. ويمكن تحقيق هذا التعزيز من خلال الترقيات، والتقييم، واتباع أساليب تحفيزية مختلفة.

إن التركيز على التوعية، والرغبة، والمعرفة هي القاعدة التي تشكل أساساً لقبول التغيير والقدرة على تنفيذ السياسات والإجراءات الجديدة بنجاح. وباستخدام تلك القاعدة الأساسية والمتابعة، والتعزيز، يمكن التغلب على التردد في قبول التغيير الذي يعتبر من السمات الشخصية الإنسانية، وهو الأمر الذي من شأنه خلق جهود جماعية قوية للقيام بالأعمال التطويرية القادمة بشكل سلس وبغاية النجاح. إن تطبيق نظام (أدكار) بشكل مناسب يؤدي في العادة إلى إدارة التغيير بشكل يخلو من الصدمات والضغوط والإحباطات.

على مدير التغيير الحصول على كل عنصر بالسلسلة كي يتسعى تفويض التغيير والحفاظ على استمراريته. ويمكن استخدام هذا النظام لتحديد الفجوات في عملية إدارة التغيير، وتقديم تدريب فاعل لموظفي الجهة. ويمكن استخدام نظام (أدكار) فيما يلي:

- تشخيص مقاومة الموظفين للتغيير.
- مساعدة انتقال الموظفين عبر عملية التغيير.
- إعداد خطة عمل ناجحة للتقدم الشخصي والوظيفي أثناء التغيير.
- تطوير خطة إدارة التغيير للموظفين.

ولدى نظام (أدكار) القدرة على تحديد سبب انعدام فاعلية التغيير، والمساعدة على اتخاذ الخطوات الالزامية لإنجاح التغيير.

٤.٦. التوعية

تهدف التوعية إلى إيصال جميع الموظفين من كافة المستويات إلى إدراك سبب الحاجة إلى التغيير. ويجب أن يفهم موظفو الجهة أن التغيير المنفذ يهدف إلى تحسين مستوى أمن أصول المعلومات، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى النجاح.

٤.٧. الرغبة

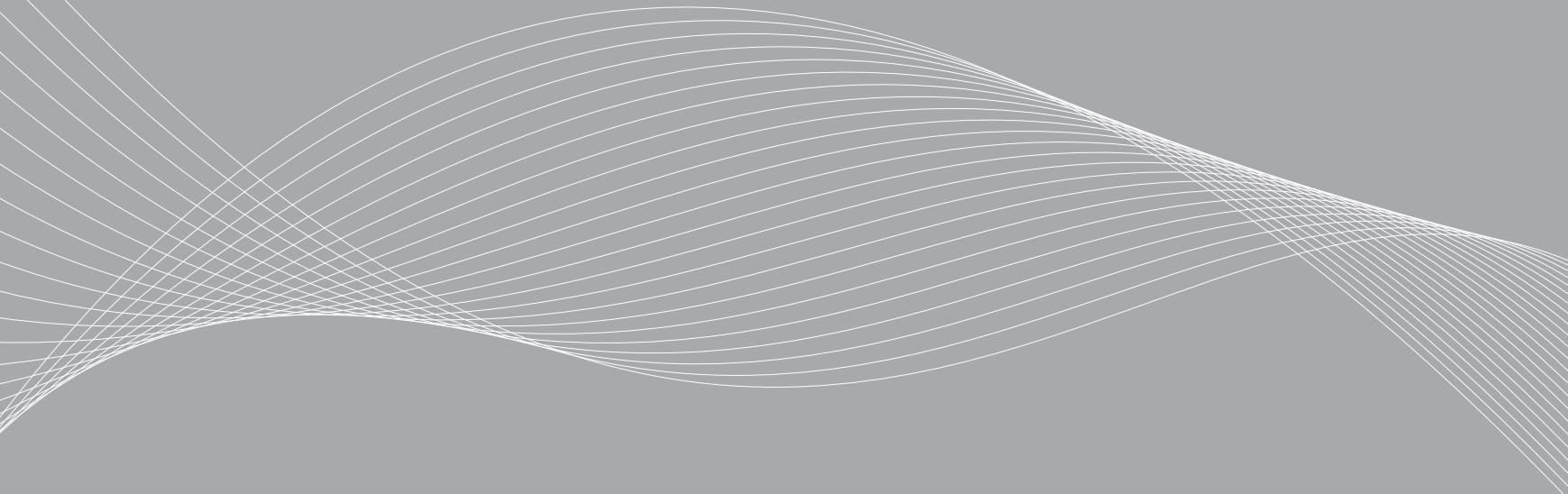
تلتزم الإدارة بتشجيع الرغبة لدى موظفيها لدعم التغيير المزمع والمشاركة فيه بفاعلية، بصرف النظر عما إذا كانت العمليات أو الإجراءات الجديدة تبدو جذابة أو براقة.

٤.٨. المعرفة

يجب أن تقدم الإدارة التدريب والتعليم لموظفيها بشأن طرق التغيير إلى السياسات والإجراءات الجديدة ووظيفة أمن المعلومات الجديدة. هذا علماً بأنه لا طائل من تحقيق مستويات عالية من الوعي والرغبة إذا لم تكن مصحوبة بالمعرفة الضرورية لكيفية تأثير التغيير على تحقيق الأهداف المرجوة.

الجزء الخامس

**الخطة التوعوية لسياسات
وإجراءات أمن المعلومات**



١. مقدمة

يعزز برنامج التوعية بأمن المعلومات من قاعدي الضوابط الأمنية التي تم إنشاؤها وتنفيذها مسبقاً، ولا شك أن وعي الموظفين بالمسؤوليات الأمنية الملقاة على عاتقهم يشكل رادعاً قوياً ضد التهديدات المعروفة والمجهولة على حد سواء.

تعرض هذه الوثيقة العملية والمنهج اللذان يجب على (اسم الجهة) إتباعهما عند تنفيذ ومتابعة برنامج التوعية الأمنية. وتبيّن الوثيقة الأدوار والمسؤوليات في إطار برنامج التوعية الأمنية، كما تبيّن عناصر وجدال النماذج الخاصة بالبرنامج.

٢. نظرة عامة

يشكل برنامج التوعية بأمن المعلومات عنصراً مهماً لنجاح تنفيذ برنامج أمن المعلومات.

يجب أن تسير خطة التوعية التي وضعها المسئول ببرنامج التوعية بأمن المعلومات في (اسم الجهة) على خطى النهج السليم لإدارة المشاريع بغية تحقيق أفضل النتائج. يتألف البرنامج من المراحل الخمسة الموضحة أدناه:

- بدء برنامج التوعية بأمن المعلومات.
- التخطيط لبرنامج التوعية بأمن المعلومات.
- تنفيذ برنامج التوعية بأمن المعلومات.
- المراقبة والتحكم في برنامج التوعية بأمن المعلومات.
- إنهاء برنامج التوعية بأمن المعلومات واستعراض النتائج.

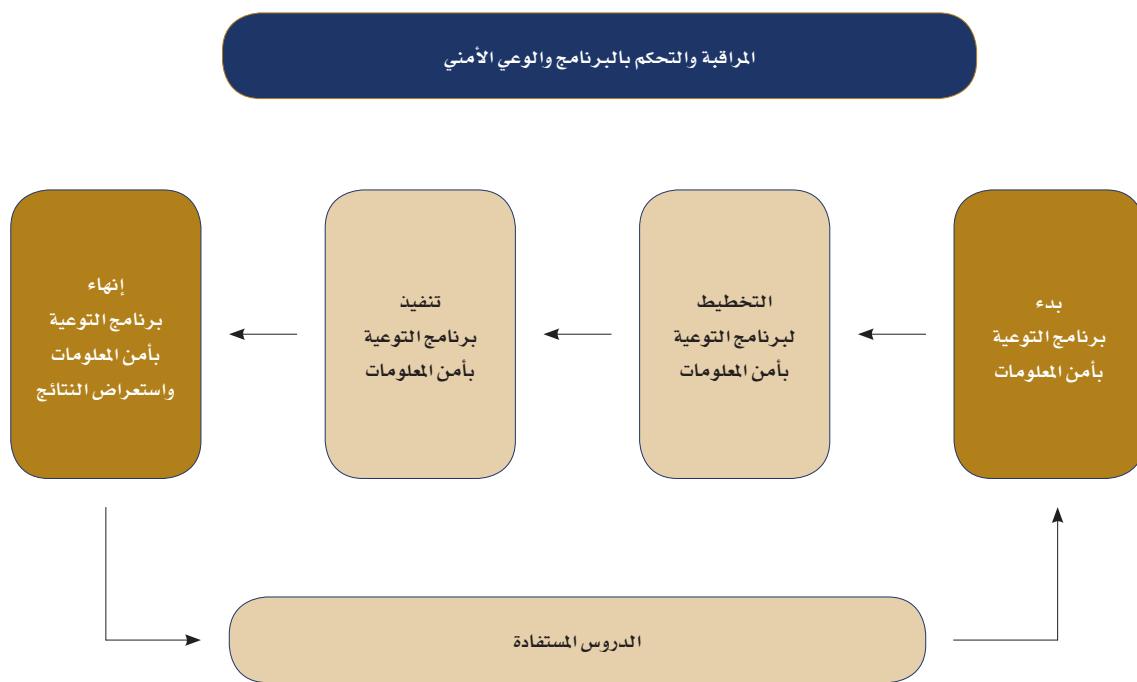
يتتيح هذا النهج لـ (اسم الجهة) وضع برامج تدريبية تتناسب مع متطلباتها لأقصى قدر ممكن، فضلاً عن تقديم منتجات ذات جودة عالية في موعد زمني محدد، ومراقبة مدى فاعلية برنامج التوعية بأمن المعلومات.

٣. منهج برنامج التوعية بأمن المعلومات

يوضح هذا القسم مجريات العملية الإجمالية والعمليات الفرعية الخاصة بعميم برنامج التوعية بأمن المعلومات، علمًا بأنه ينبغي إتباع نهج سليم لإدارة المشاريع لتنفيذ البرنامج وعميمه في إطار زمني محدد.

بما أن التوعية بأمن المعلومات عملية مستمرة بطبيعتها، فإن البرنامج يعمل ضمن خطة تشغيلية لمدة ١٢ شهرًا، حيث تستعرض النتائج بصفة مستمرة، وتحدد التعديلات / التحسينات المطلوبة بالنظر إلى أهداف خطة التوعية ونطاقها في المرحلة التالية من عملية التوعية.

الشكل (١)



٣. بعه برنامج التوعية بأمن المعلومات

تمثل هذه المرحلة بداية البرنامج، والهدف الرئيسي منها هو تحديد النطاق والأهداف والقيود، وتحديد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة ببرنامج التوعية بأمن المعلومات. ويعتبر عنصر "إدارة المشاريع" أحد أهم عوامل النجاح في هذه المرحلة.

٤.١.٣. تحديد الأدوار والمسؤوليات

يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات وتعيينها بوضوح تام. يرجى الرجوع إلى الملحق ١ للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

٤.٢.٣. تحديد مدير المشروع

يتولى مدير المشروع إدارة جميع مراحل المشروع، ويدخل في مهام عمله تحديد نطاق البرنامج وميزانيته وخطة إدارته. كما يقوم مدير المشروع برصد معدل تقدم البرنامج واستيعاب القيود التي قد تعرقل إدارة البرنامج بسلامة. كما تتضمن مهامه البدء في عملية الحصول على المواقف المطلوبة للبرنامج.

٤.١.٣. تحديد متطلبات برنامج التوعية بأمن المعلومات لدى الجهة

توقف متطلبات برنامج التوعية بأمن المعلومات على تحديد الاحتياجات وتقدير الجهود وترتيب الأولويات بالنسبة لخطط التدريب:

٤.١.٣.١. تحديد الاحتياجات

ينبغي رصد نتائج البرامج المطبقة مسبقاً أو تقييم الوضع الحالي استناداً إلى الوضع الأساسي لأمن المعلومات. ويعقب ذلك إعداد برنامج تدريبي مكثف لمعالجة القصور المعرفية.

مثال على ذلك، المعرفة الأمنية في مجال محدد مثل (التحكم في الوصول) تقل عن الحد الأدنى لقيمة الوضع الأساسي. أو مثال آخر أن عمليات التدقيق الداخلية/ الخارجية الأخيرة كشفت عن نتائج بالغة الأهمية في مجالات السياسية شديدة المخاطر.

ينبغي تحديد أهم السياسات بناء على الأثر المتربّع على الافتقار إلى التوعية بأمن المعلومات، وستتضمن الموضوعات -على سبيل المثال لا الحصر- المجالات التالية:

الجدول ١

إدارة الأمن	تصنيف المعلومات	إدارة المخاطر	الأمن المادي (والبيئي)
أمن الموظفين	التدريب للتوعية بأمن المعلومات	الاستجابة للحوادث الأمنية	مراقبة مستوى الأمان
أمن الشبكة	أمن محطات العمل / الحواسيب الشخصية	الدعم والأمن التشغيلي ذي الصلة	التشغيل وسرية المعلومات
أمن الوسائط	آليات الكشف عن الهوية والتحقق	أمن دورة الحياة بالنظم المختلفة	التخطيط لاستدامة الأعمال

١.٣ .٢ . ترتيب أولويات مجالات التوعية

يجب أن ترتب (اسم الجهة) أولوياتها من حيث مجالات التدريب، ويتضمن التدريب مستويين هما: أساسى ومكثف. أما التدريب الأساسي فيشمل جميع أعضاء فريق العمل ومتناولو الطرف الثالث وقسم الموارد البشرية / الإدارية. وأما التدريب المكثف فيشمل موظفي أمن المعلومات وموظفي عمليات تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تدريب الموردين و/أو تدريب آخر للمتخصصين.

يرجى الرجوع إلى الجدول ٢ للاطلاع على مجالات التدريب المكثف.

إنه من الضروري إخضاع موظفي أمن المعلومات للتدريب المكثف قبل الشروع في البرنامج الأساسي أو المكثف للتوعية المقدم لفريق عمل تكنولوجيا المعلومات.

١.٤ . تحديد أهداف البرنامج

تعد أهداف التوعية بأمن المعلومات أهدافاً رفيعة المستوى لتقود البرنامج، وتحدد (اسم الجهة) هذه الأهداف. ويجب أن يركز البرنامج بادئ الأمر على رسائل أمنية محددة تطرح بشكل متسلسل يمكن العاملين في (اسم الجهة) من إحراز قدم واضح في تعلم السياسات الأمنية واستيعابها وتطبيقها على أنشطة الأعمال اليومية. يجب أن تكون الأهداف المحددة قابلة للقياس في نهاية البرنامج.

مثال: أن يفهم ويستوعب ٧٠٪ من فريق العمل الرسالة الأهم من حملة "سياسة كلمات المرور".

١.٥ . تحديد نطاق البرنامج

يركز نطاق البرنامج على تحديد الجمهور المستهدف والأدوات المقرر استخدامها في البرنامج.

١.٥ .١ . من هو الجمهور المستهدف؟

إن تحديد الجمهور المستهدف يعد أمراً مهماً لأنّه يجب إعداد برامج التوعية على نحو يلبي متطلبات محددة وملائمة لهذا الجمهور.

يصنف الجدول التالي الجمهور المستهدف وبين المجالات التي يتوجب التركيز عليها في برنامج التوعية لكل مجموعة. وهو ما تحتاجه (اسم الجهة) لتحقيق الأهداف المراد بلوغها من برنامج التوعية بأمن المعلومات.

الجدول ٢

الجمهور المستهدف	المجال الذي ينبغي التركيز عليه في برنامج التوعية
الإدارة العليا	مسؤوليات إدارة الأمن، وتأييد المبادرات الأمنية ودعمها، ومراجعة مدى تقديم البرنامج وفعاليته.
إدارة أمن المعلومات والموظفو	الإطار والسياسات والإجراءات والمعايير ذات الصلة بأمن المعلومات، وتدقيق أمن المعلومات واستدامة الأعمال ومعالجة الكوارث.
الجمهور العام	السياسات الأمنية لدى (اسم الجهة)، وسياسة الاستخدام المقبول والإبلاغ عن الحوادث.
إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات وموظفو تكنولوجيا المعلومات	المسؤوليات الأمنية، واختبار خطة الحفاظ على استمرارية العمل وإجراءات التعافي من الكوارث.
القاولون / الاستشاريون	المسؤوليات الأمنية.
إدارة قسم الإدارة والموظفو	سياسات السلامة المادية وإجراءاتها، وإجراءات الحفاظ على استمرارية العمل.
إدارة قسم الموارد البشرية والموظفو	المسؤوليات الأمنية، وإجراءات التعيين الوظيفي/ إنهاء التوظيف، والإجراءات التأديبية.

١.٥.٢. ما الأدوات المقرر استخدامها في البرنامج؟

ثمة عدد من الأدوات التي يمكن إدراجها في برنامج التوعية بأمن المعلومات كما هو موضح في الجدول ٣. وعلى المدى البعيد، يجب الاستعانة بمجموعة من الأدوات لأي نطاق من نطاقات السياسات بغية المحافظة على مصلحة المستخدم النهائي وتحسين إمكانية التعلم.

تصف الجداول التالية مختلف الأدوات وتكلفتها النسبية، فضلاً عن المعدل المقترن لتكرار استخدامها.

جدول ٣

المكونات	الوصف
أدوات التوعية في عموم الجهة الحكومية	<p>ينبغي تصميم أدوات التوعية التالية المقرر استخدامها في عموم الجهة وتنفيذها:</p> <ul style="list-style-type: none">رسالة المحافظ: توضح هذه الوثيقة ما ترقبه (اسم الجهة) من موظفيها فيما يتعلق بأمن المعلومات.كتيب الموظف: تقديم هذه الوثيقة الإرشادات الأساسية لأمن المعلومات لجميع موظفي (اسم الجهة).وحدة التعلم الإلكتروني: بناء على متطلبات أمن المعلومات لدى (اسم الجهة)، يمكن استخدام وحدة تعليمية إلكترونية، على أن تقدم هذه الوحدة معلومات مفصلة حول العديد من الموضوعات المتعلقة بأمن المعلومات مثل النسخ الاحتياطي والبريد الإلكتروني وإدارة الحوادث واستخدام الإنترنت والحماية من الفيروسات وسرية البيانات، إلخ.الأسئلة الشائعة: ستشكل الأسئلة الشائعة مرجعاً سريعاً ليحصل الموظفون على معلومات للاستفسارات المتعلقة بأمن المعلومات. يجب استخدام موقع على شبكة الإنترنات للجهة يتم فيه استضافة هذه الأسئلة الشائعة لتصبح في متناول الجميع. <p>يمكن أن تقوم (اسم الجهة) بنشر رسائل التوعية من خلال مجموعة من المطبوعات الداخلية المتعلقة بالموضوعات التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام.</p> <p>أما المنشورات الداخلية التي يمكن تصميمها لهذا الغرض، فهي كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none">المصقات وشاشات التوقف: تجذب المصقات وشاشات التوقف انتباه الموظفين إلى الأمور الأساسية المتعلقة بأمن المعلومات، وينبغي أن تخضع المصقات للتغيير باستمرار حتى يستمر الآثر المرجو منها. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتعود المصقات بقدر من الاحترافية في عرضها وتوافق مع المصقات الأخرى الموجودة بالمؤسسة.الكتيبات والمنشورات: ينبعي أن تُعد (اسم الجهة) الكتيبات والمنشورات بحيث تضم رسائل مختصرة تجذب الانتباه فيما يتعلق بأمن المعلومات.نشرة إخبارية لأمن المعلومات: يمكن تصميم «نشرات إخبارية لأمن المعلومات» واعدادها لنشر المعرفة المتعلقة بمختلف قضايا أمن المعلومات. مثل: أحدث ملصقات منشورة والتبيهات الخاصة بوجود فيروسات / برامجيات ضارة وتتميّز ضوابط أمنية جديدة في (اسم الجهة).
المطبوعات الداخلية	

المكونات	الوصف
بوابة الإنترنات	<p>تعد صفحة الويب على الإنترنات إحدى الآليات الجيدة التي تعرّف فريق العمل / المقاول بسياسات أمن المعلومات وإجراءاتها ومعاييرها وأسلئلة المتكررة حولها والفحوص الخاصة بها.</p> <p>يضاف إلى ذلك توفير جميع التشرفات الداخلية سائفة الذكر على بوابة الإنترنات.</p>
أدوات تقييم التوعية بأمن المعلومات	<p>يجب على (اسم الجهة) تصميم نماذج أدوات التقييم وتنفيذها حتى يسهل قياس مستوىوعي الموظفين بأمن المعلومات بانتظام. ويجب إعداد نماذج الأدوات التالية باعتبارها جزءاً من هذه المرحلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستفتاءات: تتضمن الاستفتاءات أسئلة تتعلق بأمن المعلومات إلى جانب السياسات والإجراءات المتبعة لدى (اسم الجهة) فيما يتعلق بأمن المعلومات في مجالات بعينها. • الأسئلة والألغاز: ترتبط الأسئلة والألغاز بالمجالات المتعلقة بأمن المعلومات، ومن شأنها مساعدة (اسم الجهة) في قياس مستوىوعي الموظفين بأمن المعلومات. • نماذج الأوضاع الأساسية: تعد النماذج كبطاقات قياس الأداء التي تستخدم لقياس مستوىوعي الموظفين بأمن المعلومات. وسيتم استخدام هذه النماذج قبل تنفيذ البرنامج وبعده لقياس مدى فاعليته. ويمكن استخدام بوابة الإنترنات استخداماً مكثفاً لهذا الغرض.
العروض التقديمية	<p>ستتولى (اسم الجهة) تصميم محتوى دورة التوعية بأمن المعلومات وإعداده بحيث يشمل فئات الجمهور المستهدف التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإدارة العليا: يتضمن العرض التقديمي للإدارة العليا رسائل أكثر شمولًا وأيجازًا للتوعية بأمن المعلومات. • الأعضاء الجدد: يتضمن هذا العرض التقديمي أساسيات أمن المعلومات وممارسات أمن المعلومات المعامل بها لدى (اسم الجهة). • المدربين: يراد من هذا العرض التقديمي تدريب المدرب حتى يتثنى له تعليم جميع موظفي (اسم الجهة) بصفة مستمرة. • ويمكن استخدام بوابة الإنترنات بصورة فعالة للمحافظة على الأرشيف المتاح على الشبكة الخاص بهذه العروض التقديمية حتى يتثنى الرجوع إليها لاحقاً.

طرق التقديم

الجدول ٤

أمثلة	معدل التكرار المقترن	مستوى التكلفة المتوقعة	الأدوات والأساليب
<p>إتاحة مجموعة من المقصات وتتجديدها سنويًا.</p> <p>ويتبين عرض مجموعة من المقصات المصممة بعينة بحيث تضم ما قل ودل فيما يخص مجموعة متعددة من قضايا أمن الحاسوب. وستؤتي المقصات الغرض المرجو منها عند وضعها في الأروقة والمطاعم ولوحات النشرات والاستراحات الخاصة بالمؤسسة، إلخ.</p>	سنويًا	منخفض	المقصات
<p>تحصيص نشرات إخبارية شهرية لمواضيع أمن المعلومات، ويمكن تحصيصها بحيث تحمل اسم وشعار (اسم الجهة).</p>	شهرياً	متوسط	النشرات الإخبارية / المقالات
<p>موقع الإنترانت (البوابة الداخلية) يمثل مصدرًا مفيدًا لتعليم سياسات أمن المعلومات المعمول بها لدى (اسم الجهة).</p>	تحديث أسبوعي	منخفض	شبكة الإنترانت
<p>نشر رسائل بسيطة المحتوى عبر البريد الإلكتروني (أو البريد الصوتي) للتبليغ العاملين إلى القضايا المرتبطة بأمن المعلومات داخل الأماكن المختارة أو المباني أو المكاتب.</p>	ربع سنوي	منخفض	البريد الإلكتروني والصوتي
<p>طباعة شعارات أو رسائل برامج التوعية بأمن المعلومات مثل بعض المواد الترويجية مثل لوحات الماء والأقلام والأكواب والكؤوس البلاستيكية، إلخ.</p>	غير محدد	متوسط	المواد الترويجية
<p>طباعة شعار برنامج التوعية بأمن المعلومات على الدفاتر / المفكرة / بعض الوثائق المطبوعة والخاصة بـ (اسم الجهة)، مثل كشف المرتب.</p>	غير محدد	منخفض	مواد التوعية الداخلية
<p>يمكن عقد دورات التوعية بأمن المعلومات مرة أو مرتين شهريًا حسب عدد الحضور، علمًا بأن حضور الموظفين الجدد أمر إلزامي.</p> <p>ويتعين حضور الموظفين الحاليين مرة واحدة في العام.</p>	مرتان شهريًا أو سنويًا	منخفض	العروض التقديمية / دورات التوعية

٣. التخطيط للتوعية بأمن المعلومات

يحين تشكيل فريق المشروع وإعداد الميزانية والجدالول الزمنية أثناء هذه المرحلة، إلى جانب استحداث مقياس الوضع الأساسي القائم.

٤.١. تشكيل فريق لتنفيذ برنامج التوعية بأمن المعلومات

يجب أن يكون أعضاء الفريق الذين يقع عليهم الاختيار على دراية جيدة بأمن المعلومات، كما يجب أن يتحلوا بمهارات العرض وحسن التعامل مع الآخرين.

سيعتمد اختيار الكوادر المناسبة لفريق التنفيذ على الأسلوب المحدد لتقديم التوعية، وفيما يلي بيان بالمهارات والكفاءات التي يجب توفرها في الكوادر.

الجدول ٥

الوصف	مجموعة المهارات / الكفاءة
خبير في جميع مجالات أمن المعلومات.	المعرفة بأمن المعلومات
ضمان جودة جميع المسودات بتحليل الأخطاء اللغوية والفنية.	مهارة المراجعة / تحليل الجودة
المهارات المطلوبة لإعداد الوثائق وال تصاميم ووسائل الفلاش ومحظى البريد الإلكتروني وشاشات التوقف ومقاطع الفيديو.	مهارات الوسائل الإلكترونية (الاستعانة بجهات خارجية إذا لزم الأمر)
المهارات المطلوبة لإعداد الكتبيات والمصقات والتقاويم، إلخ.	الوسائل المطبوعة (الاستعانة بجهات خارجية إذا لزم الأمر)

٤.٢.٣. تطوير الأوضاع الأساسية

يجب تطوير الأوضاع الأساسية والتي يُستند إليها كآلية لاختبار مدى كفاءة الوسائل المحددة لتقديم التوعية الأمنية. على سبيل المثال، أعرب ٧٠٪ من الموظفين الجدد الذين حضروا دورات التوعية بأمن المعلومات عن انتطباعات إيجابية.

٢.١.٢.٣. وضع خطة للتوعية بأمن المعلومات (في شكل جدول زمني)

يجب وضع جدول زمني يحتوي على مراحل واضحة فيما يتعلق ببرامج التدريب بتوعية أمن المعلومات / والرسائل المقرر تعميمها على مختلف أصناف المستهدفين بالتوعية (على النحو المحدد أعلاه)، وتكرار الرسائل وتوقيتها والمحظى التوعي والقناة المستخدمة في ذلك. وينبغي تحديد كلٍ من هذه العوامل بعناية بالغة في ضوء مستوى التكلفة المتوقعة على ميزانية التوعية الخاصة بالجهة الحكومية.

نموذج خطة التوعية مرفق بالملحق ١

٢.١.٢.٣. وضع ميزانية التوعية بأمن المعلومات

يجب على مدير المشروع إعداد ميزانية في حدود المخصصات المالية السنوية لأنشطة التوعية بأمن المعلومات.

يقدم الجدول ٦ مثلاً توضيحيًا للميزانية (هذا المثال للتوضيح ولا يمثل التكاليف الفعلية)

الجدول ٦

عنصر الميزانية	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مقاطع الفيديو الخاصة بالتوعية بأمن المعلومات	٩٩	٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
ملصقات التوعية بأمن المعلومات	٩٩	٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
نشرات إخبارية ربع سنوية حول أمن المعلومات - ٤ نسخ	٩٩	٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
التصميم البديهي للمواد التي يتعرض على الموقع الخاص بأمن المعلومات	٩٩	٩٩٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
عضوية منظمة أمن نظم المعلومات لـ ٩٩ من فريق العمل المركزي و ٩٩ موظف من فريق العمل الإقليمي.	٩٩	٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
إرسال بريد إلكتروني ذو محتوى أمني أسبوعياً بالمجان من خلال معهد (SANS)			٠ ريال سعودي
بدل المواصلات المستحقة لفريق أمن المعلومات المركزي مقابل زيارة الواقع البعيدة لتقديم المساعدة في الدورات التدريبية	٩٩	٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
جهود الموارد البشرية (الداخلية)	٩٩٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي	٩٩٩٩٩ ريال سعودي
التدريب المتخصص			٩٩٩٩٩ ريال سعودي
إجمالي النفقات المقدرة			٩٩٩٩٩ ريال سعودي

٤.١.٢.٣. الإعلام ببدء البرنامج

إعلان راعي المشروع بالموعد الرسمي لبدء البرنامج.

٣.٣. تنفيذ التوعية بأمن المعلومات

يتخلل هذه المرحلة إعداد جميع مواد التدريب ونشرها حسب الجدول الزمني. وفيما يلي بيان الأنشطة الرئيسية:

- إعداد مواد التدريب الخاصة بالبرنامج.
- مراجعة محتوى المادة وتعديلها إذا لزم الأمر.
- إجراء مراجعة على المسودات لضمان الجودة وتعديلها إذا لزم الأمر.
- تحديد النسخة النهائية لعميمها.
- تقديم المواد بالوسائل والأدوات التي تم اختيارها.
- إجراء مراجعة نهائية لضمان الجودة واعتماد النسخة النهائية.
- تطبيق أداة تقديم التوعية.

٤. المراقبة والتحكم في التوعية بأمن المعلومات

يخضع المشروع للمراقبة والتحكم طوال مرحلتي التخطيط والتنفيذ لبرنامج التوعية بأمن المعلومات، لذلك يجب رصد أية مشكلات أو عراقيل قد تخل بالجدول الزمني للبرنامج أو تعيق تحقيق أهدافه، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ويجب إخطار لجنة التوجيه الخاصة بأمن المعلومات في حال رصدت أية مشكلات مستعصية. وفيما يلي بيان بعض الأنشطة الرئيسية في المراقبة والتحكم في التوعية بأمن المعلومات:

- رصد التقدم في البرنامج مقارنة بقائمة المراحل الرئيسية للخطة.
- رصد العراقيل واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تسهيل حل النزاعات وإخطار راعي البرنامج /لجنة التوجيه الخاصة بأمن المعلومات إذا تطلب الأمر مساعدة إضافية.
- تقديم تقرير عن حالة البرنامج بصفة شهرية لجميع الأطراف المعنية.

٥. انتهاء برنامج التوعية بأمن المعلومات واستعراض النتائج

يتخلل هذه المرحلة الانتهاء من البرنامج وقياس مدى فعاليته مقارنة بالحد الأدنى الذي تحدد أثاثه مرحلة التخطيط لبرنامج التوعية الأمنية. تتضمن الأنشطة الرئيسية لهذه المرحلة قياس مدى فاعلية التوعية وتحديثها وفقاً للدروس المستفادة.

١.٥.٣. قياس الفاعلية

الجدول ٧

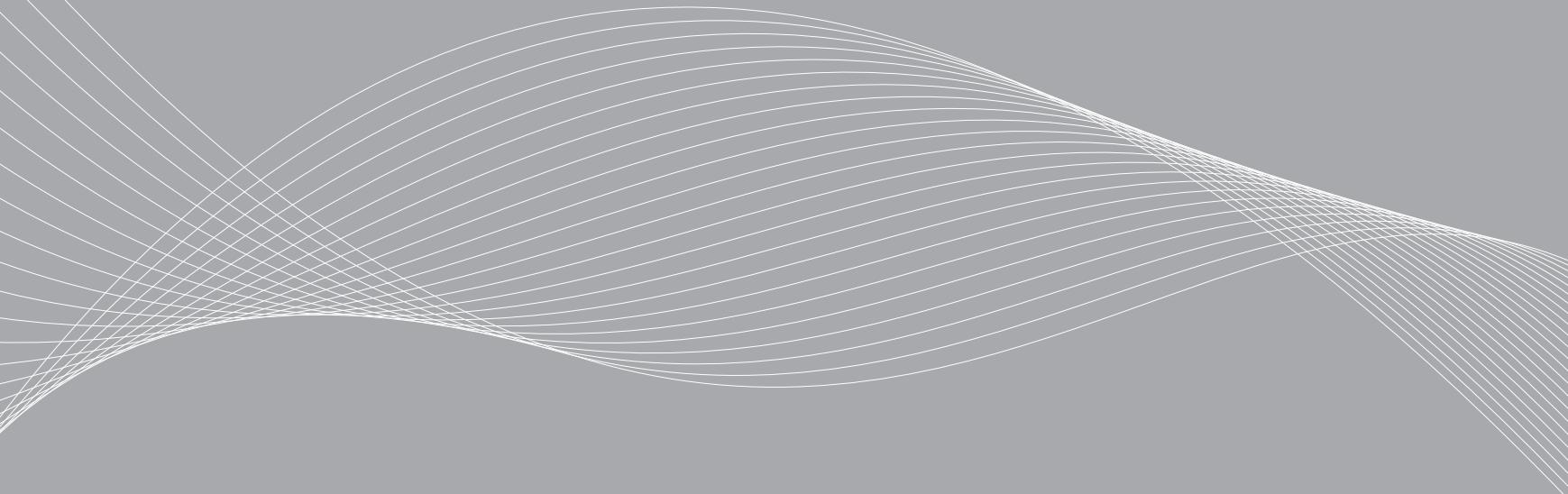
طريقة الاستفتاء	نشر النتائج	إجراءات المتابعة	تدقيق أمن المعلومات	الأساليب الأخرى
اختيار حجم العينة يجب أن تغطي العينة ما لا يقل عن ١٥ - ٢٠٪ من حجم فريق العمل.				
تحديد الموضوعات ذات الخطورة التي يجب أن يشملها الاستفتاء اختيار مجالات تتسم سياساتها بالمخاطر الشديدة أو الموضوعات التي تتسم بقلة مستوىوعي موظفي الجهة أو العاملين بها.				
إعداد الاستفتاء والحصول على الاعتماد من المسئول عن برنامج التوعية بأمن المعلومات.				
إجراء الاستفتاء وتحليل النتائج ومقارنتها بمقاييس الحد الأدنى.				
	نشر النتائج يتولى المسئول عن برنامج التوعية بأمن المعلومات توزيع نتائج الاستفتاء على الأشخاص المعنيين وسرية تامة.			
		إجراءات المتابعة تجمع كل النتائج باعتبارها ركيزة لتخطيط برنامج التوعية بأمن المعلومات في الأعوام القادمة.		
			تدقيق أمن المعلومات إجراء مراجعة للمكاتب للاحظة ما إذا كانت كلمات المرور مكتوبة ومرسلة إلى الوحدات الطرفية الحاسوبية، وما إذا كانت الملفات السرية متروكة من دون ضوابط أمنية.	
				الأساليب الأخرى الهندسة الاجتماعية (Social Engineering)
			استخدام تقنيات الهندسة الاجتماعية مثل التفكير، واختبار ما إذا كان مكتب المساعدة أو الدعم الفني أو مكتب الاستقبال يتبع الإرشادات الأمنية أثناء تقديم المساعدة للعملاء.	

٢.٥.٣. تحديد الدروس المستفادة

على فريق المشروع بحث ومناقشة جميع الدروس المستفادة أثناء البرنامج، ودراستها بغية الارتقاء بفاعلية التوعية بأمن المعلومات.

الجزء السادس

**خيارات تعين موقع لإدارة
أمن المعلومات في الهيكل التنظيمي**



١. المقدمة

تقدم هذه الوثيقة خيارات تعين موقع لإدارة أمن المعلومات في الهيكل التنظيمي، وتوضح الجوانب المختلفة التي تحدد ماهية وظيفة أمن المعلومات، والأدوار والمسؤوليات الضرورية المطلوبة لتأسيس إدارة فاعلة لأمن المعلومات وفقاً للمعايير العالمية المتبعة.

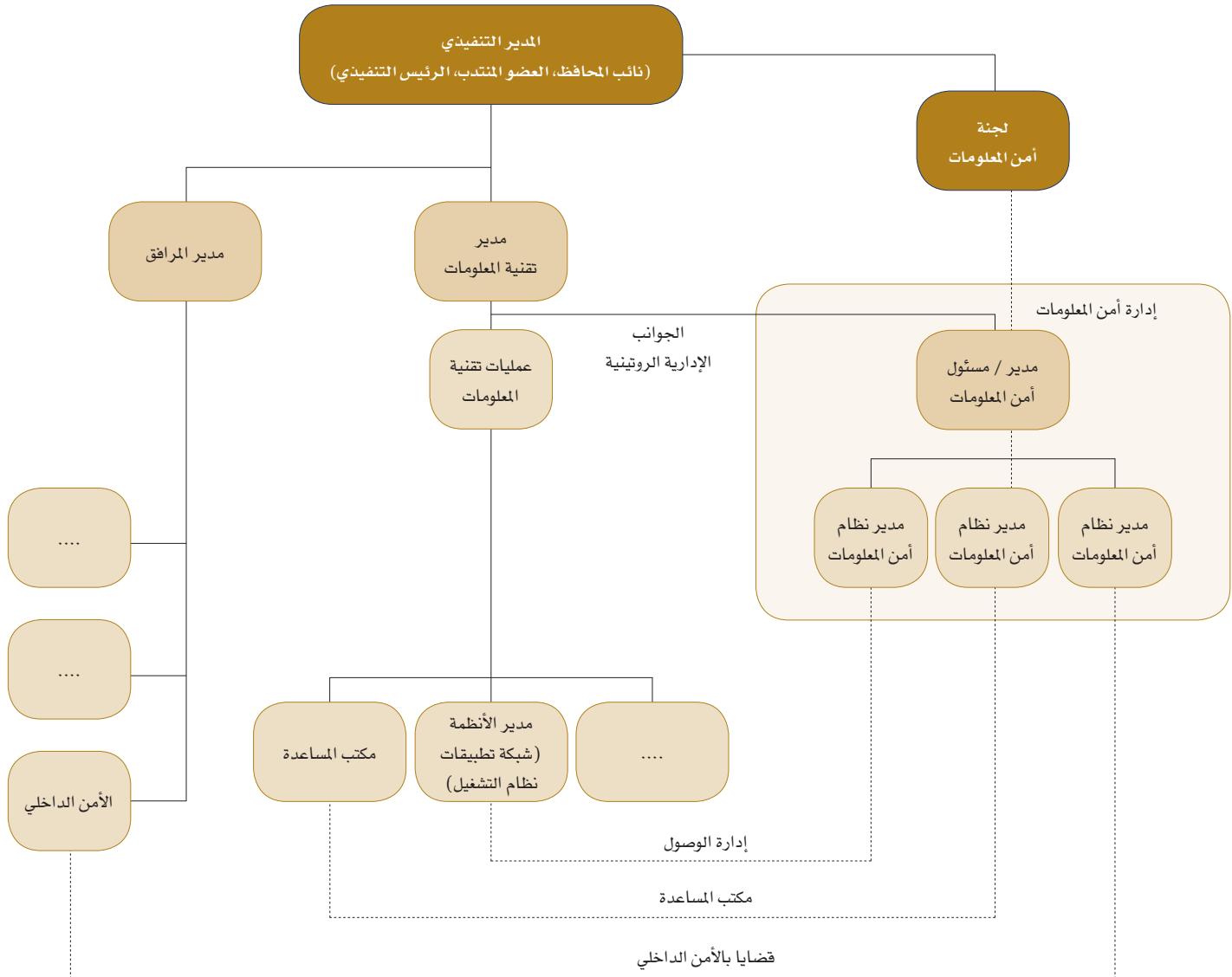
٢. نظرة عامة

تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة بخصوص الخيارات المختلفة والمتعلقة بتأسيس إدارة أمن المعلومات لدى (اسم الجهة)، وتوضح بالتفصيل الأدوار والمسؤوليات المطلوبة ضمن إدارة أمن المعلومات، كما توضح هذه الوثيقة العمليات المطلوبة لتأسيس إدارة أمن المعلومات والتي تشمل المراحل التالية:

- البدء.
- التخطيط.

في ظل البيئة المعقدة لأنظمة المعلومات السائدة في هذه الأيام، تلعب عمليات أمن المعلومات دوراً هاماً من أجل التأكيد من تكامل وسرعة وتوفر البيانات الحساسة. وإن التوسع المتسارع في ترابط أنظمه الحاسوب الآلي، والزيادة المضطردة في استخدام تقنيات الإنترنت قد أوجدا تغييرات إيجابية في طريقة تواصل الجهات الحكومية ومزاولتها لأعمالها. غير أنه مع هذا التقدم التقني، فقد ظهرت ثغرات أمنية تسببت في زيادة مخاطر فقدان المعلومات الحساسة. وبالنظر لهذه المخاطر، ينبغي أن تدرك الجهات الحكومية حاجتها لوجود إدارة أمن معلومات لتراقب وتحكم بالمخاطر والتهديدات المحاطة بأمن المعلومات. وكما هو الحال في الإدارات والأقسام الأخرى، فإن أمن المعلومات ينطوي على مهام وظيفية رئيسية ينبغي تخطيطها وتطويرها وتنفيذها ومراقبتها والتحكم بها.

١.٣. الخيار الأول



يلائم تصميم وضع هيكلة الخيار الأول الجهات صغيرة الحجم ذات المخاطر المتدينة. ويجب بذل العناية الالزمة عند اختيار هذه الهيكلية لأنها قد تسبب تضارباً في المصالح. ويجب تحديد الفصل في المهام مع الأخذ في الاعتبار القيود المتعلقة بالحجم والميزانية لدى الجهة ذات العلاقة.

ضمن هذا الخيار، يكون مدير أمن المعلومات تابعاً للجنة أمن المعلومات، فيما تدار الجوانب الإدارية لأمن المعلومات تحت إشراف مدير تقنية المعلومات. ويمثل الخطوط الملونة المتقطعة الترابط المطلوب للتشاور بين الإدارات المختلفة ووظيفة أمن المعلومات.

وقد تم تقديم المزيد من الإيضاحات للأدوار المشمولة في الخيار الأول ضمن القسم ١، ١، ٤. وفيما يلي الإيجابيات والسلبيات الرئيسية لهذا الخيار :

١.١.٣ جدول: الإيجابيات مقابل السلبيات

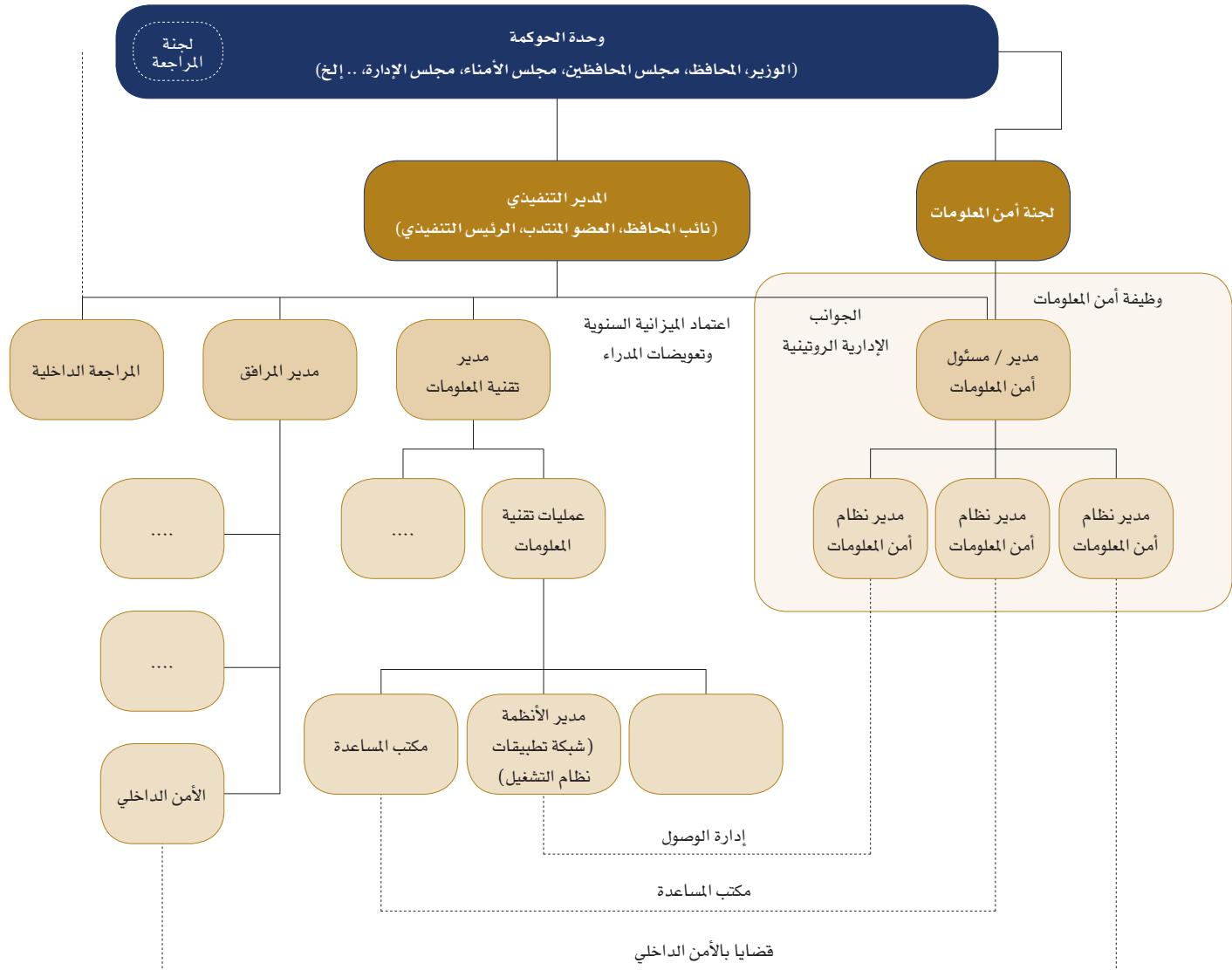
السلبيات (على إدارة أمن المعلومات)	الإيجابيات
انعدام الاستقلالية	خفض التكاليف الكلية
عدم دقة / عدم اكتمال التقارير والتبعية الإدارية	خفض مقاومة التغيير
عدم وجود فصل في المهام والواجبات	
أباء عمل إضافية	
كتأة أقل للأعمال	
قلة الخبرات	

يتضح من مزايا الخيار الأول أنه حل اقتصادي التكلفة، حيث يمكن أن تشارك إدارة التقنية المعلومات وأمن المعلومات في الأدوار الوظيفية. كما ستكون هناك مقاومة أقل للتغيير الناتج عن تفعيل هذا الخيار، حيث أن الهيكل التنظيمي للمستويات العالية لدى الجهة المعنية لن يتغير بصورة كبيرة. غير أن السلبيات تصنف إدارة أمن المعلومات على أنها تفتقر للاستقلالية لأنها تقع في ظل إدارة تقنية المعلومات، كما أن التبعية الإدارية تكون غير دقيقة وغير كاملة وذلك لكون التبعية الإدارية الروتينية ترجع إلى مدير تقنية المعلومات، الذي يتبع بدوره المدير التنفيذي. ويمكن لمدير تقنية المعلومات تصفية (حذف وإضافة) و اختيار نوعيه التقارير المرفوعة بما تقتضي مصلحته، كما أن مدير أمن المعلومات لن تكون لديه الصلاحيه الالزمه لاتخاذ القرارات في تشجيع اجراء التغييرات التنظيمية المطلوبة والضرورية لإلزام إتخاذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

١.٢.٣ الخلاصة:

بناءً على الإيجابيات والسلبيات المذكورة أعلاه، فإن الخيار الأول يلائم الجهات الأصغر حجماً والتي تواجه مخاطر عادلة.

٣. الخيار الثاني



تم تصميم ووضع هيكلة الخيار الثاني للجهات متوسطة الحجم التي تواجه مخاطر متوسطة. ويجب تحديد فصل واضح للمهام والواجبات مع الأخذ في الاعتبار القيود التي تتعلق بحجم وميزانية الجهة المعنية.

في هذا الخيار، تكون تبعية مدير أمن المعلومات مباشرة للجنة أمن المعلومات، بينما يمكن إدارة الجوانب الإدارية لأمن المعلومات تحت إشراف المدير التنفيذي. ويكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن اعتماد الميزانية السنوية وتعيينات المدراء التنفيذيين. ويمثل الخط الملون المتقطع متطلبات التشاور بين الإدارات المختلفة وإدارة أمن المعلومات.

وقد تم إيضاح الأدوار المشمولة في الخيار الثاني ضمن القسم ١، ٤. وهناك عدد من الإيجابيات والسلبيات الرئيسية التي ينطوي عليها الخيار الثاني.

٢٠٣ . جدول الإيجابيات مقابل السلبيات

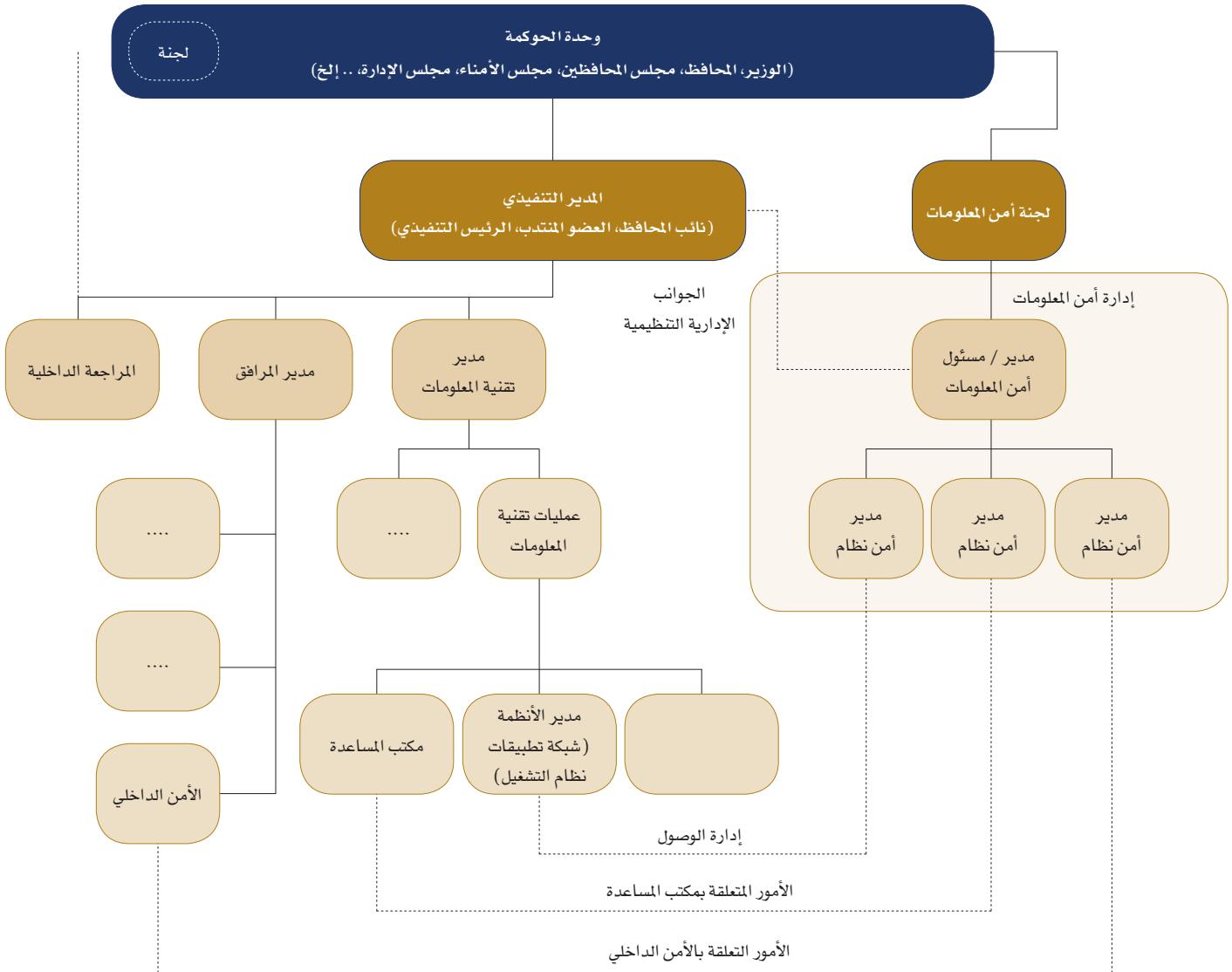
السلبيات	الإيجابيات
زيادة التكالفة	كفاءة توزيع أعباء العمل
عدم دقة / عدم اكمال التقارير والتبعية الإدارية	فصل المهام والواجبات
مقاومة التغيير	وجود موارد مخصصة
	رفع تقارير صحيحة لمستوى المدير التنفيذي

يتضح من خلال إيجابيات الخيار الثاني أن إدارة أمن المعلومات تركز على المهام والمسؤوليات المتعلقة بأمن المعلومات، حيث يوجد فصل واضح للمهام والواجبات مع وجود موارد مخصصة ومكرسة للقيام بالمهام والوظائف المختلفة لأمن المعلومات. كما أن هذا الخيار يرجع التبعية الإدارية كاملة إلى المدير التنفيذي، حيث يرفع مدير أمن المعلومات تقاريره إلى المدير التنفيذي مباشرة. وبذلك تكون للمدير التنفيذي صلاحيات اتخاذ القرارات لإحداث التغييرات التنظيمية المطلوبة لازماً إنفاذ سياسات وإجراءات أمن المعلومات. بينما تتضمن سلبيات الخيار الثاني زيادة التكالفة بسبب زيادة عدد الموظفين والمراقب المطلوب. ورغم أن التبعية الإداري والتقارير ترفع كاملة لمستوى الرئيس التنفيذي، إلا أنه بإمكان المدير التنفيذي في بعض الحالات تصفية (حذف وإضافة) و اختيار نوعية التقارير المرفوعة بما تقتضي مصلحته، وذلك قد يعكس صورة غير دقيقة / غير كاملة لوحدة لوحدة الحكومة.

٢٠٤ . الخلاصة

وفقاً للإيجابيات والسلبيات المذكورة أعلاه، فإن الخيار الثاني يناسب الجهات متوسطة الحجم والتي لديها مخاطر متوسطة.

٣. الخيار الثالث



تم تصميم وهيكلة الخيار الثالث للجهات الكبيرة الحجم ذات المخاطر العالية والعالية جداً. وفي هذه الحالة يجب الأخذ في الاعتبار الأولويات العليا عند اختيار تعين الموقع الهرمي لإدارة أمن المعلومات، بحيث تعين دون التنازل عن أي من الأدوار الرئيسية في إدارة أمن المعلومات.

في هذا الخيار، يرتبط مدير أمن المعلومات في المدير التنفيذي في الأمور والمهام الإدارية الروتينية الخاصة بإدارة أمن المعلومات بينما يرتبط مباشرة بلجنة أمن المعلومات، وهي التي تعتمد الميزانية السنوية وتوصيات المسؤولين التنفيذيين. وتمثل الخطوط الملوحة المنقطعة متطلبات التشاور بين الإدارات المختلفة وإدارة أمن المعلومات.

تعمل إدارة أمن المعلومات باستقلالية عن المدير التنفيذي، ويكون لديها أهداف رئيسية وفرعية محددة تتعلق بأمن المعلومات، غير أنه يتبع على إدارة أمن المعلومات التفاعل والتعاون بشأن الأمور المتعلقة بأمن المعلومات مع الإدارات المعنية الأخرى قبل تنفيذ السياسات والمعايير والإجراءات الجديدة.

وقد تم تضمين المزيد من الإيضاحات حول الأدوار المتعلقة في الخيار الثالث ضمن القسم ١ ، ٤ . وفيما يلي الإيجابيات والسلبيات الرئيسية للخيار المذكور أعلاه:

١ . ٣ . ٣ . جدول الإيجابيات مقابل السلبيات

السلبيات	الإيجابيات
زيادة التكالفة	كفاءة توزيع أعباء العمل
	فصل المهام والواجبات
	وجود موارد مخصصة
	تقارير إدارية كاملة
	استقلالية واضحة

يتضح من خلال إيجابيات الخيار الثالث أن إدارة أمن المعلومات تركز على المهام والمسؤوليات المتعلقة بأمن المعلومات، حيث يوجد فصل واضح في المهام والواجبات مع وجود موارد مخصصة ومكرسة للقيام بالمهام والوظائف المختلفة لأمن المعلومات. وتكون التبعية الإدارية بالكامل إلى وحدة الحكومة، حيث يتبع مدير أمن المعلومات مباشرة إلى وحدة الحكومة. وتتضمن سلبيات الخيار الثالث زيادة التكالفة بسبب زيادة عدد الموظفين والمرافق المطلوبة.

٢ . ٣ . ٣ . الخلاصة

وفقاً للإيجابيات والسلبيات المذكورة أعلاه، فإن الخيار الثالث يناسب الجهات كبيرة الحجم والتي لديها مخاطر عالية.

٤.٣. تعيين الموقع للإدارة في الهيكل التنظيمي استناداً إلى المخاطر

قد لا تطبق الخيارات المذكورة أعلاه على بعض الجهات الحكومية، ومثال ذلك الجهات الكبيرة الحجم ذات المخاطر العادية، أو الجهات المتوسطة الحجم ذات المخاطر العالية. ويوضح الجدول أدناه خيارات مختلفة يمكن تطبيقها على مختلف الجهات. يجب الأخذ بعين الاعتبار الإيجابيات والسلبيات المذكورة أعلاه إذ ما زالت تطبق على كل من الخيارات الواردة في هذا الجدول:

مخاطر عادية	مخاطر متوسطة	مخاطر عالية	الجهات الكبيرة الحجم
ال الخيار الأول	ال الخيار الثاني	ال الخيار الثالث	الجهات المتوسطة الحجم
ال الخيار الأول	ال الخيار الثاني	ال الخيار الثاني	الجهات الصغيرة الحجم
ال الخيار الأول	ال الخيار الثاني	ال الخيار الثاني	الجهات الصغيرة الحجم

٤. الموافقة على الخيار

يجب أيضاً أخذ قيود الميزانية في الاعتبار عند الاختيار، مما يستلزم الحصول على موافقة من الإدارة العليا لتكوين وإنشاء إدارة أمن المعلومات. بعد اختيار خيار، لا بد من تقديم اقتراح رسمي إلى الإدارة العليا مع الميزانية العامة لإنشاء وظيفة لأمن المعلومات. يجب على الإدارة العليا الموافقة رسمياً على مقترن وظيفة أمن المعلومات قبل البدء في عملية تنفيذ إنشاء الإدارة.

٥. عملية تعيين إدارة أمن المعلومات.

٤.١. البدء في عملية التعيين

يناقش هذا القسم مرحلة البدء في عملية التعيين حسب توجيهات الإدارة العليا، حيث يتعين على (اسم الجهة) أن تكون لديها إدارة لأمن المعلومات.

يتم إجراء تحليل للثغرات الأمنية المحتملة للمعلومات قبل تأسيس إدارة لأمن المعلومات. وستحدد نتائج تحليل الثغرات جوانب النقص في إدارة أمن المعلومات (وذلك عند إفتراض وجود إدارة تعنى بأمن المعلومات لدى الجهة)، وسيكون من مسؤولية الإدارة العليا تأسيس إدارة أمن المعلومات حسبما ورد في هذا الدليل.

الدقique، وأيضا من القبول بالمخاطر التي قد تترجم عند عدم اتخاذهم القرارات المناسبة الالزامه لحماية أمن المعلومات أو من أي إخفاق قد ينبع من عدم فهم طبيعة المخاطر المتصلة في العمليات الحالية لأنظمة المعلومات.

الأمن هو مسؤولية جميع الأشخاص في الجهة، ويكون جميع المستخدمين النهائين مسؤولين عن فهم السياسات والإجراءات المطبقة على أعمالهم ووظائفهم والالتزام بما هو متوقع منهم في مجال المراقبة الأمنية. ويجب أن يكون المستخدمون ملمنين بمسؤولياتهم ومدربين إلى مستوى كاف للحد من مخاطر الخسارة.

٢.١.٥. مسئول أمن المعلومات

يتولى مسئول أمن المعلومات توجيه، وتنسيق، وتحطيم، وتنظيم أنشطة أمن المعلومات لدى الجهة. يعمل مسئول أمن المعلومات مع عدد كبير من الأشخاص (الموظفين) مثل الإدارة التنفيذية، إدارات وحدات العمل، الموظفين الفنيين، والأطراف الثالثة مثل المراجعين والاستشاريين الخارجيين. ويكون مسئول أمن المعلومات والفريق العامل معه مسؤولين عن تقييم، وتفييد، وإدارة، ومراجعة السياسات والمعايير، والإجراءات، والقواعد، والإرشادات الأمنية لدى الجهة.

ورغم أن المسميات الوظيفية المحددة ونطاق مسؤولية الموظفين قد تختلف من جهة حكومية لأخرى، إلا أن الأدوار التي سيلي ذكرها تدعم تنفيذ الضوابط الأمنية. ومن الممكن أن يؤدي موظف ما عدة أدوار عندما تحدد العمليات لدى الجهة المنعية، وذلك اعتماداً على التبادل القائم والهيكل الوظيفي للجهة. ومن المهم الإيمان بمهام وظائف أمن المعلومات المختلفة وتحديد مسؤوليات واضحة للموظفين المعنيين للتأكد من تنفيذ المهام. إن تبليغ المسؤوليات المتعلقة بكل وظيفة من خلال توزيع السياسات، والأوصاف الوظيفية، والتدريب، وتوجيهات الإدارة يوفر الأساس لتنفيذ الضوابط الأمنية من قبل فريق العمل.

٣. مراجع أنظمة المعلومات

يقرر مراجع أنظمة المعلومات فيما إذا كانت تلك الأنظمة متوافقة مع السياسات، والإجراءات، والمعايير، والقواعد، والتصاميم، والبنية المعمارية، وتوجيهات الإدارة، والمتطلبات الأخرى المتعلقة بأمن المعلومات. ويقوم مراجعو أمن المعلومات بتقديم تطمينات/ تأكيدات مستقلة إلى الإدارة حول مدى ملائمة الأهداف الأمنية اعتماداً على نتائج المراجعة المستقلة. ويقوم المراجعون بفحص أنظمة المعلومات ويقررون فيما إذا كانت مصممة، ومعدة، ومنفذة، ومشغلة، ومداربة بطريقة تكفل تحقيق الأهداف التنظيمية. كما يقدم المراجعون للإدارة العليا للجهة الحكومية نظرة مستقلة حول الضوابط المتبعة ومدى فاعليتها. ويجبأخذ عينات لفحص وجود وفاعلية ضوابط أمن المعلومات.

٤.١.٥. الأدوار والمسؤوليات

٤.١.١. الإدارة العليا

تعنى الإدارة العليا بالمسؤولية الكلية عن حماية أصول المعلومات. وتعتمد أعمال الجهة الحكومية على توفر ودقة المعلومات المتاحة وحمايتها من الأشخاص الذين لا حاجة لديهم للإطلاع عليها. إذ قد تتطلب الجهة خسائر مالية أو تتعلق بسمعتها في حال انتهاء سريّة ونزاهة وتكامل وتوفر المعلومات. وعلى أعضاء فريق الإدارة أن يدركوا مصلحة الجهة حين يقبلون بأي مخاطر تحيط بأمن معلومات الجهة، إذ عليهم أخذ الحيوة عند اتخاذ القرارات

٤.١.١.٥. مدير أمن أنظمة المعلومات

يدير مدير أمن أنظمة المعلومات عمليات طلبات دخول المستخدمين، وعليهم التأكد من إعطاء الصالحيات للأشخاص الذين تم تقويضهم بالوصول من قبل الإدارة. ويمتلك الأشخاص المفوضين صالحيات عالية، إذ يمكنهم إنشاء وحذف الحسابات وصالحيات الوصول. وعلى مدراء أمن الأنظمة إنهاء صالحيات الوصول عند ترك الموظفين لوظائفهم أو نقلهم بين أقسام الجهة. ويحتفظ مدراء أمن الأنظمة بسجلات الموافقة كجزء من البيئة الرقابية، ويقدمون تلك السجلات لمراجعي أنظمة المعلومات لإظهار الالتزام بالسياسات.

٤.١.١.٥. الأمان الداخلي

يعنى الموظفون الذين تم ايعاز أدوار الأمان المادي إليهم بإقامة علاقات عمل مع الجهات الخارجية المختصة بالزام تنفيذ القانون مثل الشرطة وذلك للمساعدة في إجراء التحقيقات المتعلقة بالحوادث الأمنية. ويدير موظفو الأمن المادي عمليات تركيب، وصيانة، واستمرارية أنظمة المراقبة عبر الشبكة التلفزيونية المغلقة، وأنظمة الإنذار بالسرقة، وأنظمة التحكم بالوصول من خلال قارئ البطاقات. ويتم وضع الحراس حيالاً يلزم منع الدخول غير المصرح به، وتوفير السلامة لموظفي الجهة. ويعاون موظفو الأمن الطبيعي مع أمن الأنظمة، والموارد البشرية، والمرافق، والمناطق القانونية، ومناطق الأعمال للتأكد من تكامل كافة الممارسات المتبعة.

٤.١.١.٥. مدير مكتب المساعدة

حسبما يتضح من المسمى، فإن مهمة مكتب المساعدة التعامل مع الاستفسارات الواردة من المستخدمين الذين يبلغون عن مشاكل في النظام عن طريق نظام تقبّل المشاكل. ومن ضمن مشاكل أنظمة المعلومات الوارد إبلاغها إلى مكتب المساعدة، الاستجابة البطيئة، احتمال الإصابة بالفيروس، الدخول غير المصرح به، عدم القدرة على الوصول إلى موارد النظام، أو الأسئلة والاستفسارات حول استخدام البرامج. إن مكتب المساعدة مسؤول عن إعادة ضبط كلمات المرور، إعادة تزامن/ إعادة إنشاء الرموز المميزة (tokens) والبطاقات الذكية، وحل المشاكل الأخرى المتعلقة بالتحكم بالدخول/ الوصول إلى الأنظمة. ويمكن القيام بهذه الوظائف من خلال الخدمة الذاتية بواسطة المستخدمين النهائين أنفسهم، أو من قبل طرف آخر مثل إدارة الأمن أو مدراء الأنظمة، إلخ بدلاً من أن يقوم بها موظفو مكتب المساعدة، ويعتمد ذلك على الهيكل التنظيمي ومبادئ فصل المهام المستخدمة لدى الجهة.

٤.٥. تخطيط عملية التعيين

اختيار الموظفين الملائمين هو أحد عوامل نجاح إدارة أمن المعلومات. وبعد تحديد الأدوار والمسؤوليات لخيارات التعيين المقترحة، يجب على (اسم الجهة) أن تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- إعداد جدول المهارات (انظر النموذج أدناه) الذي يحدد المهارات المطلوبة:

جدول المهن

المؤهلات والتدريبات الأخرى المتعلقة بمنظمة المعلومات	الشهادات								المرشح
	ISO 27001	GIAC	CEH	CPP	CCSP	CISA	CISSP	CISM	
									الاسم
									الاسم
									الاسم
									الاسم
									الاسم
									الاسم

- تبليغ الموارد البشرية بالمهارات المطلوبة والجدول الزمنية للحاجة إليها.
- بدء عملية التوظيف.
- تجميع السير الذاتية للمرشحين.
- تحديد قائمة نهائية بالمرشحين باختيار من تتوافق مؤهلاته مع الخواص المطلوبة للتوظيف.
- الترتيب لإجراء مقابلات شخصية مع المرشحين المختارين.

٣.٥. تنفيذ عملية التعيين

في مرحلة تنفيذ التعيين، ينبغي على (اسم الجهة) أن تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمرشحين المؤهلين لشغل الوظائف المختلفة بناءً على خيارات التعيين المذكورة آنفًا في هذه الوثيقة.

- يجب توظيف المرشحين وفقاً لعملية التوظيف المتبعة لدى (اسم الجهة).
- عند وصول المرشح إلى (اسم الجهة)، يجب أن يخضع للتوجيه والتعریف للتأكد من البداية السلسة للعمل.

٤. المراقبة والتحكم بالتعيين

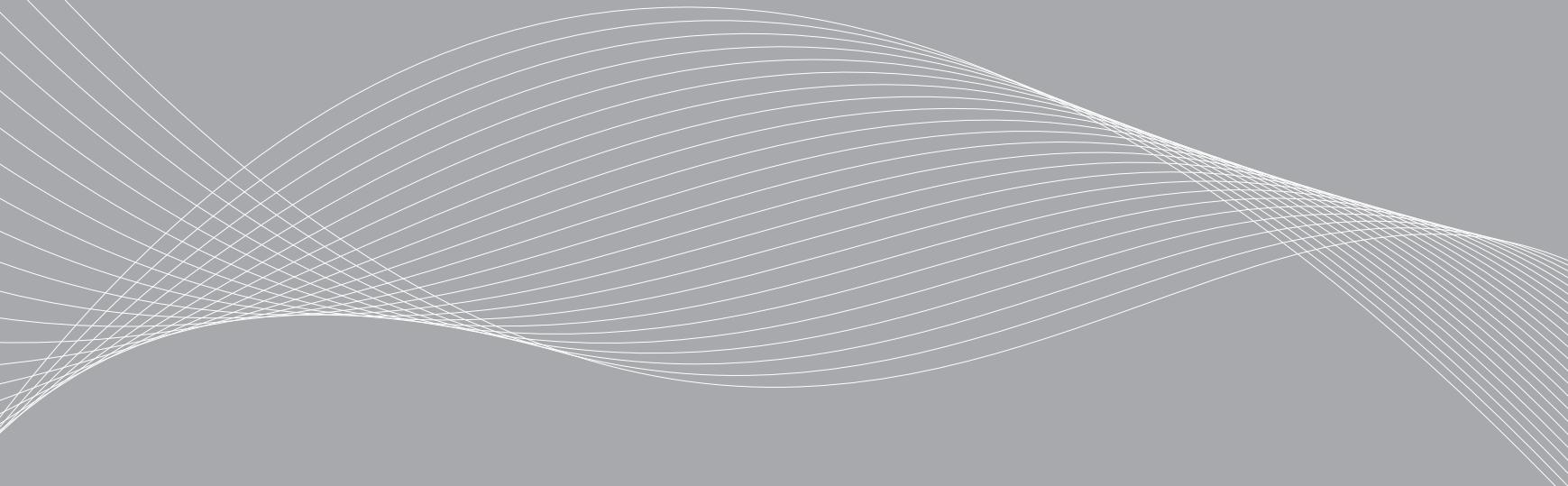
لضمان استمرارية نجاح إدارة أمن المعلومات، يجب أن تأخذ (اسم الجهة) في اعتبارها ما يلي:

- عمل تقييم سنوي للموظفين.
- تطوير الأوصاف الوظيفية والحفاظ عليها.
- إعداد خطط التطوير الوظيفي والحفاظ عليها.
- إجراء تقييم الضعف في المهارات سنويًا.
- تطوير منهج تدريب يتم تحديثه بانتظام لكل مجموعة مستهدفة من الموظفين مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:
 - احتياجات وإستراتيجية العمل الحالية والمستقبلية.
 - قيم الشركة (القيم الأخلاقية، ثقافة الرقابة والأمن، إلخ).
 - تنفيذ بنية تحتية وبرامج جديدة لتقنية المعلومات (أيمجموعات البرامج والتطبيقات).
- المهارات الحالية والمستقبلية، مواصفات الكفاءة، والشهادات، و/أو احتياجات الاعتماد من الهيئات ذات العلاقة، وكذلك إعادة اعتماد الشهادات.
- طرق تقديم الخدمات (مثل الحصص الدراسية أو عبر الويب)، حجم المجموعة المستهدفة، إمكانية الوصول.

الجزء السابع

عملية مراجعة أمن المعلومات

(ملخص دليل المراجعة)



١. مقدمة

تقدم هذه الوثيقة عملية مراجعة أمن المعلومات لدى (اسم الجهة). وتتضمن عملية المراجعة الأنشطة الرئيسية المتعلقة بتحطيط وتنفيذ وإعداد تقارير مراجعة أمن المعلومات.

٢. نظرة عامة

يتم إجراء مراجعة أمن المعلومات للحصول على وجهة نظر مستقلة عن حالة ضوابط أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية المعنية، ويحسن تنفيذ وظيفة المراجعة هذه من قبل:

١. قسم مستقل يختص بمراجعة أمن المعلومات يتبع إدارة المراجعة الداخلية للجهة.
٢. قسم مختص بمراجعة أمن المعلومات يتبع إدارة / لجنة مركزية مختصة بحوكمة أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية الضخمة.

تكون إدارة / وحدة مراجعة أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية مسؤولة عن العمليات الرئيسية التالية:

١. تحطيط مراجعة أمن المعلومات: ويشمل ذلك أنشطة التحطيط المبنية على المخاطر لتحديد أنواع مراجعات أمن المعلومات المزمع إجراؤها للجهة الحكومية.
٢. تنفيذ مراجعة أمن المعلومات: ويشمل هذا النشاط القيام بالمراجعة المختلطة بناءً على خطة مراجعة محددة لأمن المعلومات.
٣. إعداد تقارير مراجعة أمن المعلومات: كجزء من هذا النشاط، يتم تجميع نتائج مراجعات أمن المعلومات وتضمينها في التقارير المعدة لإبلاغ أصحاب الصلاحية المعنيين.

٣. عمليات مراجعة أمن المعلومات

يوضح هذا القسم بشكل إضافي الإجراءات المحددة لعمليات مراجعة أمن المعلومات؛ حيث يعرض في البداية إجراءات تحطيط مراجعة أمن المعلومات. ومن ثم يتم عرض إجراءات تنفيذ مراجعات أمن المعلومات وإجراءات إعداد تقارير مراجعة أمن المعلومات نظراً لترابطها أثناء تنفيذ هذه العمليات:

١.٣. تخطيط مراجعة أمن المعلومات

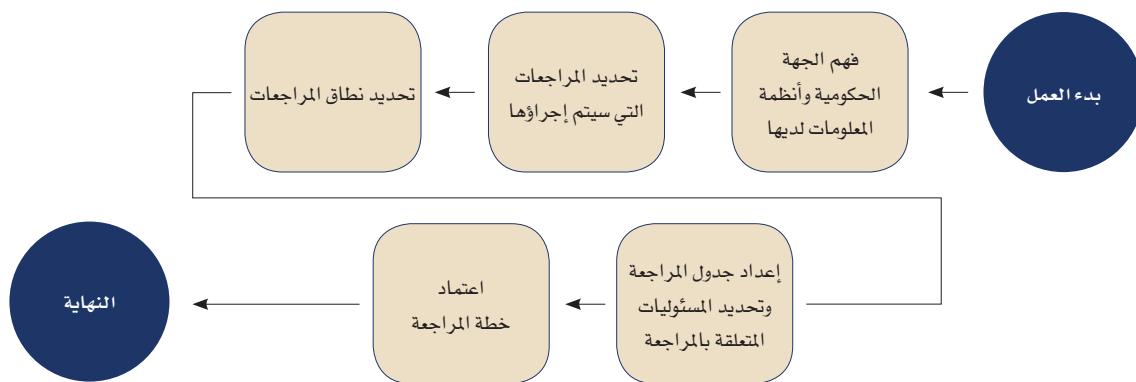
١.١.٣. الهدف

يوضح هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية للقيام بتحطيم مراجعة أمن المعلومات المبني على المخاطر لدى (اسم الجهة).

١.٢.٣. مرجعية الوثيقة

سياسة مراجعة أمن المعلومات.

١.٣.٣. الإجراء



١.٣.١.٣. فهم الجهة الحكومية وأنظمة

المعلومات لديها

١. يقوم (مدير إدارة المراجعة الداخلية) بالتنسيق مع (مدير مراجعة أمن المعلومات لديه) باليقظة في عملية تخطيط مراجعة أمن المعلومات كجزء من التخطيط السنوي للمراجعة الداخلية لدى الجهة الحكومية. ويتم تكليف (مدير مراجعة أمن المعلومات) بالمسؤولية الرئيسية عن مراجعة أمن المعلومات.
٢. يقوم (مدير مراجعة أمن المعلومات) بما يلي:

- تطوير/تحديث مفهومه للأعمال والمهام الفنية المختلفة (خصوصاً تلك المتعلقة بتقنية المعلومات وأمن المعلومات) لدى الجهة الحكومية.
- يقوم (مدير مراجعة أمن المعلومات) بمراجعة قائمة تصنيف أنظمة المعلومات لدى الجهة الحكومية التي تم إعدادها ضمن إجراءات تحديد وتصنيف أنظمة المعلومات.
- يقوم (مدير مراجعة أمن المعلومات) بتعيين التصنيف الأمني للإدارات التقنية والإدارية المحددة آخذًا في الاعتبار التصنيف الأمني لجميع أنظمة المعلومات المستخدمة أو التي يتم إدارتها بواسطة تلك الإدارات، وكذلك آراء (مدير إدارة المراجعة الداخلية) والعوامل الأخرى ذات الصلة.

١.٣.٣. تحديد نطاق المراجعات

١. يحدد (مدير مراجعة أمن المعلومات) نطاق كل عملية من عمليات المراجعة، كما يلي:

- يتم تحديد نطاق مراجعة كل من إدارات الأعمال والإدارات الفنية من خلال تعريف الجوانب الرئيسية من سياسات وإجراءات أمن المعلومات العامة المتعلقة بتلك الإدارات.
- يتم تحديد نطاق مراجعة أنظمة المعلومات من خلال مراجعة السياسة الأمنية المتعلقة بالنظام المعنى. في حالة عدم وجود سياسة محددة تطبق على النظام، يتم تحديد النطاق من خلال مراجعة الجوانب المطلقة على نظام مشابه استناداً على ما يتاسب من معايير الأنظمة المؤقتة لدى الجهة الحكومية، وأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الصدد.

١.٣.١.٣. تحديد أعمال المراجعات التي

سيتم إجراؤها

١. يستخدم (مدير إدارة المراجعة الداخلية) نموذج متطلبات تخطيط مراجعة أمن المعلومات من أجل إدراج الوظائف والأعمال وأنظمة المعلومات التي سيتم مراجعتها.
٢. يحدد (مدير مراجعة أمن المعلومات) عدد مرات المراجعة لكل من إدارات الأعمال والإدارات الفنية وأنظمة المعلومات كما يلي:
 - وظائف/أنظمة المعلومات عالية المخاطر، وتم مراجعتها بصورة شاملة سنوياً.
 - وظائف/أنظمة المعلومات متوسطة المخاطر، وتم مراجعتها بدقة كل سنتين، وتراجع عينات محددة منها سنوياً.
 - وظائف/أنظمة المعلومات عادلة المخاطر، وتم مراجعتها على أساس عينات مختارة سنوياً.

٣. حيثما ينطبق، يقوم (مدير مراجعة أمن المعلومات) بمدخلات من (مدير إدارة المراجعة الداخلية) بتحديد الشخص المسئول عن إجراء المراجعة من إدارة المراجعة الداخلية.

٣ .١ .٥ . اعتماد خطة المراجعة

١. يرسل (مدير مراجعة أمن المعلومات) خطة المراجعة الداخلية إلى (مدير إدارة المراجعة الداخلية) للمراجعة والاعتماد.

٢. يقوم (مدير إدارة المراجعة الداخلية) بمراجعة واعتماد الخطة ويرسلها إلى (لجنة المراجعة) لدى الجهة الحكومية للمراجعة والاعتماد.

٣. عند استلام موافقة (لجنة المراجعة)، يقوم (مدير إدارة المراجعة الداخلية) بما يلي:

- تبليغ خطة المراجعة الأمنية إلى الموظفين المعنيين في (اسم الجهة).
- تنظيم الموارد الداخلية والموارد المزودة من قبل المورد الخارجي للقيام بأعمال المراجعة وفقاً للمعليمات المتبعة لدى الجهة الحكومية.

٤ .١ .٤ . النموذج ذي العلاقة

خطة المراجعة الأمنية.

٢. يحدد (مدير مراجعة أمن المعلومات) نوع المراجعة التي سيتم أجراؤها حتى يتم تعطيل نطاق أعمال المراجعة، مثل:

- مراجعة عمليات أمن المعلومات.
- الهجمات والاختراقات الحاسوبية.
- تقييم الثغرات الأمنية.
- حساسية أصول المعلومات.
- مراجعة الإعدادات الأمنية.
- وغير ذلك.

٤ .١ .٣ . إعداد جدول أعمال المراجعة وتعيين المسؤوليات المتعلقة بالمراجعة

١. يحدد (مدير مراجعة أمن المعلومات) جدولًا محدداً لكل عملية مراجعة كالتالي:

- يحدد الوقت المقدر الذي يستغرقه كل مراجعة.
- يحدد تاريخ بداية ونهاية كل مراجعة من المراجعات وأضاعاً في الاعتبار تكرار المراجعات، مدة المراجعة، توفر وقت المعنيين بأعمال الوحدة التي ستتم مراجعتها، والعوامل الأخرى ذات العلاقة.

٢. يقرر (مدير مراجعة أمن المعلومات) بمقتضى المدخلات التي يساهم بها (مدير إدارة المراجعة الداخلية) فيما إذا كان سيتم إجراء المراجعة المتعلقة بأمن المعلومات داخلياً من خلال الموارد البشرية المتاحة في إدارته، أو من خلال مراجعين خارجيين، أو باستخدام طريقة العمل المشتركة بين الموارد المتاحة في إدارته مع موارد من المراجعين الخارجيين.

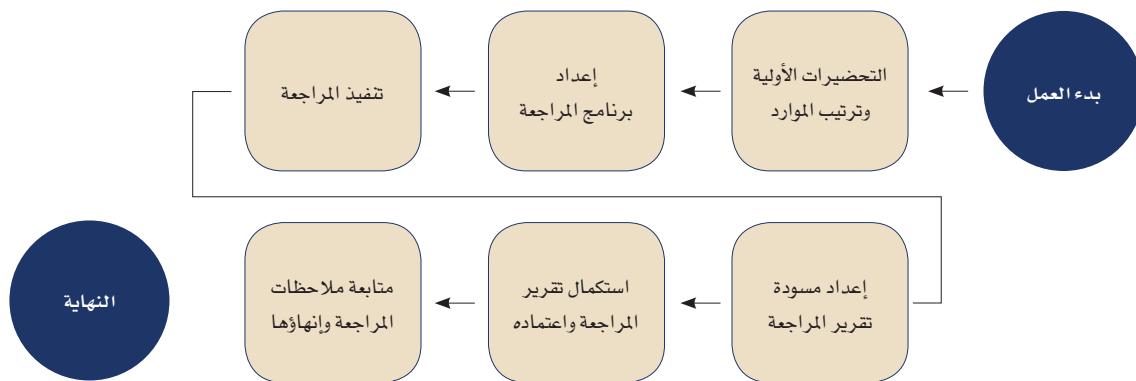
٣. تنفيذ وإعداد التقارير ومتابعة مراجعة أمن المعلومات

١.٢.٣. الهدف

يوضح هذا الإجراء الأنشطة الرئيسية لتنفيذ خطة مراجعة أمن المعلومات التي تم وضعها للجهة الحكومية وإعداد تقارير المتابعة لنتائج المراجعة والمخاطر والتوصيات إلى المعينين.

٢.٢.٣. مرجعية الوثيقة

سياسة مراجعة أمن المعلومات.



٣ .٢ .٣ . الإجراء

٢. الاعتبارات الرئيسية لتطوير برنامج مراجعة أمن المعلومات هي كالتالي:

- الرجوع إلى السياسة الأمنية الخاصة بنظام المعلومات المعني (أو مجموعة أنظمة المعلومات).
- إذا كانت لا توجد سياسة للمعايير الأمنية لنظام المعلومات (أو مجموعة أنظمة المعلومات)، فيتم الرجوع إلى معيار الأمان المحدد لنظام المعلومات المعني.
- مراجعة إدارات الأعمال أو الإدارات الفنية، يتم تحديد السياسات والإجراءات العامة المطبقة على تلك الإدارة المراد مراجعتها.
- الرجوع إلى أفضل الممارسات والقواعد.
- ٣. يقوم فريق المراجعة المعين بتحديد وتوثيق طرق وأساليب المراجعة المناسبة للتأكد من فاعلية الضوابط المحددة في برنامج المراجعة.

٣ .٢ .٣ . تنفيذ المراجعة

١. يقوم فريق مراجعة أمن المعلومات بإجراء تقييم لأمن المعلومات وفقاً لبرنامج المراجعة والذي تم إعداده مسبقاً، وأساليب التي تم تحديدها لتقييم أمن المعلومات.

٢. يتم تقييم ضوابط الإجراءات كما يلي:

- يقوم فريق مراجعة أمن المعلومات سنوياً بمناقشة الأشخاص المسؤولين عن نظام المعلومات بشأن حالة كل ضابط من ضوابط التحكم المشتمل عليها برنامج مراجعة أمن المعلومات.
- بناءً على الرد المستلم، وإذا ما تقرر أن ضابط التحكم غير فعال، يقوم فريق المراجعة بتدوين تلك الملاحظات.
- وإذا تم إبلاغ فريق المراجعة أن الضوابط فعالة، يطلب

٣ .٢ .٣ . التحضيرات الأولية وتنظيم الموارد

١. يقوم (مدير مراجعة أمن المعلومات) بتنظيم الموارد البشرية المطلوبة لإجراء المراجعة المجدولة:

- إذا كان سيتم تنفيذ هذه المبادرة داخلياً، يقوم (مدير إدارة المراجعة الداخلية) بالتنسيق مع (مدير إدارة أمن المعلومات) بتحديد الموارد البشرية الداخلية التي يتعين عليها إجراء عملية المراجعة، وبذلك بمهام المراجعة التي تم تعينها لهم.

٤. أما إذا كان سيتم تنفيذ هذه المبادرة بواسطة مراجعين خارجيين، فسيقوم (مدير إدارة المراجعة الداخلية) بالتأكد من اختيار طرف ثالث مناسب لذلك، وتوقيع عقد معه لتنفيذ أعمال المراجعة حسب الخطة.

- ٢. يقوم (مدير إدارة أمن المعلومات) بتبيين الأشخاص ذوي العلاقة بتاريخ المراجعة المخططة ويطلب منهم التعاون، ويشمل ذلك تبليغ كل من:
 - مدير إدارة الأعمال أو الإداره الفنيه التي سيتم مراجعتها.
 - المسئول عن نظام المعلومات الذي سيتم مراجعته.
 - الأشخاص الآخرين ذوي العلاقة.

٣ .٢ .٣ . إعداد برنامج المراجعة

١. قبل البدء في أية عملية مراجعة، يتم إعداد برنامج مراجعة تفصيلي باستخدام نموذج تطوير برنامج المراجعة. ويتم من خلاله توثيق الضوابط المحددة الواجب تقييمها كجزء من المراجعة.

- نتائج المراجعة: لوصف نقاط الضعف في الضوابط التي تمت ملاحظتها أثناء المراجعة.
 - المخاطر: لوصف المخاطر التي تتعرض لها الجهة الحكومية، حسبما تبين من نتائج المراجعة ودرجة خطورتها (عالية، متوسطة، متدنية).
 - إجراءات التخفيف من المخاطر الموصى بها: لوصف الإجراءات المقترن اتخاذها من قبل الجهة الحكومية أو المسئول عن المعلومات لمعالجة نقاط الضعف في الضوابط.
 - ٣. يتم إشعار الإدارة التي تمت مراجعتها بمسودة تقرير / تقارير المراجعة ومناقشة مسئوليها للتأكد من صحة نتائج المراجعة، والمخاطر، والتوصيات.
- ٣.٢.٣.٥. استكمال تقرير المراجعة واعتماده**
١. يقوم المراجع بمناقشة مسودة تقرير المراجعة مع الإدارة التي تمت مراجعتها ويقدم إيضاحات كافية بشأن ملاحظات المراجعة، والمخاطر، والتوصيات التي تم تحديدها أثناء المراجعة. وللإدارة التي تمت مراجعتها أن تتفق أو لا تتفق مع المراجع فيما تم توثيقه في التقرير. وفي حال عدم موافقتها، يتعين على تلك الإدارة تقديم أدلة داعمة كافية على فاعلية الضوابط لديها.
 ٢. تقدم الإدارة التي تمت مراجعتها إجابات موثقة للمراجع بشأن خطتها لمعالجة الملاحظات التي تم تحديدها.
 ٣. عند الاتفاق على الملاحظات والإجراءات التصحيحية المطلوبة مع الإدارة التي تمت مراجعتها، يتم استكمال تقرير / تقارير المراجعة ورفعها إلى (مدير إدارة المراجعة الداخلية) لمراجعته واعتماده.
 ٤. بعد ذلك، يتم رفع ذلك التقرير إلى (لجنة المراجعة) للمراجعة والاعتماد.
- الفريق أولدة لدعم ومساندة صحة فعالية الضوابط، أو يقوم بنفسه بإجراء تقييم لضوابط أمن المعلومات للتأكد من صحة فعالية الضوابط. كما يقوم فريق مراجعة أمن المعلومات بتدوين أي نقاط ضعف تمت ملاحظتها في ضوابط التحكم كجزء من هذه المراجعة.
٢. بناء على نطاق أعمال مراجعة أمن المعلومات، يجوز لفريق مراجعة أمن المعلومات استخدام الأدوات والأساليب المناسبة لإجراء مراجعات أمن المعلومات، مثل مراجعة إعدادات الأنظمة، تقييم الثغرات الأمنية، فحص الهجمات والاختراق، وغير ذلك. وفي هذه الحالات فإنه:
- يتم أخذ إذن من الأشخاص المعنيين لتشغيل أدوات وبرامج التقييم الأمني.
 - يتم استخدام طرق تقييم أمنية مناسبة لإجراء اختبارات التقييم الأمني.
 - يتم تدوين الملاحظات ومراجعتها لحذف الملاحظات الخاطئة منها.
 - ٤. يقوم فريق مراجعة أمن المعلومات بالتأكد من الاحتفاظ بالدليل عن كل ملاحظة تم تحديدها ضمن عملية مراجعة أمن المعلومات.
- ٣.٢.٣.٤. إعداد مسودة تقرير المراجعة**
١. يتم توثيق ملاحظات المراجعة بشكل مناسب في مسودة تقرير المراجعة.
 ٢. يتم توثيق الجوانب التالية لكل ملاحظة من الملاحظات التي ظهرت أثناء المراجعة:

٦ .٣ .٢ .٣ . متابعة ملاحظات المراجعة وإغلاقها

١. يعني كل مسئول عن أحد أنظمة المعلومات/ مدير الإدارة المعنية بمسؤولية معالجة الملاحظات الناشئة عن مراجعة أمن المعلومات المتعلقة بإدارته/ نظامه بالسرعة الواجبة وبشكل فعال.
٢. كل شهر (أو أقل من ذلك حسب الطلب)، يقوم المسؤول عن نظام المعلومات/ مدير الإدارة المعنية بإبلاغ (مدير إدارة المراجعة الداخلية) عن وضع الإجراءات التي اتخذها معالجة الملاحظات ذات العلاقة والتي تم التعرف عليها أثناء عملية المراجعة.
٣. بناءً على المدخلات المستلمة من الوحدة التي تم تدقيقها، تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير شهري حول حالة تنفيذ توصيات المراجعة، وترسله إلى (لجنة المراجعة).
٤. تراجع (لجنة المراجعة) التقرير المستلم وتتخذ الإجراءات الضرورية للتأكد من تنفيذ الحلول المُرضية لجميع الملاحظات التي ظهرت أثناء مراجعة أمن المعلومات.

٤ .٢ .٣ . النموذج المستخدم في هذه الحالة :

١. تطوير برنامج المراجعة.
٢. تقرير المراجعة.

٤. الاستثمارات المساعدة

٤.١. نموذج خطة مراجعة أمن المعلومات

نموذج خطة المراجعة الخاص بمراجعة إدارات الأعمال والإدارات الفنية

ملاحظات	المهارات المطلوبة	الشخص المسؤول عن إدارة المراجعة	النكرار / الجدول	ملخص نطاق المراجعة	مراجعة أمن المعلومات التي سيتم إجراؤها	تصنيف المخاطر (عالي / متوسط / متدني)	القسم الإداري / قسم التقنية الذي ستتم مراجعته	م
								١
								٢
								٣
								N

نموذج خطة المراجعة الخاص بمراجعة نظام المعلومات

ملاحظات	المهارات المطلوبة	الشخص المسؤول عن إدارة المراجعة	النكرار / الجدول	ملخص نطاق المراجعة	مراجعة أمن المعلومات التي سيتم إجراؤها	تصنيف المخاطر (عالي / متوسط / متدني)	القسم الإداري / قسم التقنية الذي ستتم مراجعته	م
								١
								٢
								٣
								N

٤.٢. نموذج برنامج مراجعة أمن المعلومات

يتم تعبئة هذا النموذج لكل نظام معلومات أو مجموعة من أنظمة المعلومات المطلوب مراجعتها.

اسم نظام / قسم المعلومات: (وثيق نظام / قسم المعلومات المزعزع مراجعته)

اسم نظام / قسم المعلومات: (وثيق الرقم المرجعي لنظام / قسم المعلومات (حيثما ينطبق)).

بيانات المراجع	الرقم المرجعي للدليل المستلم	النتائج	/ الوثائق المطلوبة/ الأدلة	مراحل التقييم/ أسلوب التقييم	الرقابة	رقم الصابط
(محور المراجعة)						
(المحور الفرعى للمراجعة)						
						١
						٢
						٣
						٤

٤.٣. نموذج تقرير مراجعة أمن المعلومات

القسم (١): الملخص التنفيذي

(وثيق ملخص عام للاحظات المراجعة الرئيسية، والمخاطر، والتوصيات، مع التركيز على الملاحظات عالية المخاطر).

القسم (٢): نطاق المراجعة

(وثيق النطاق الكلي لأعمال المراجعة).

القسم (٣): منهجية المراجعة

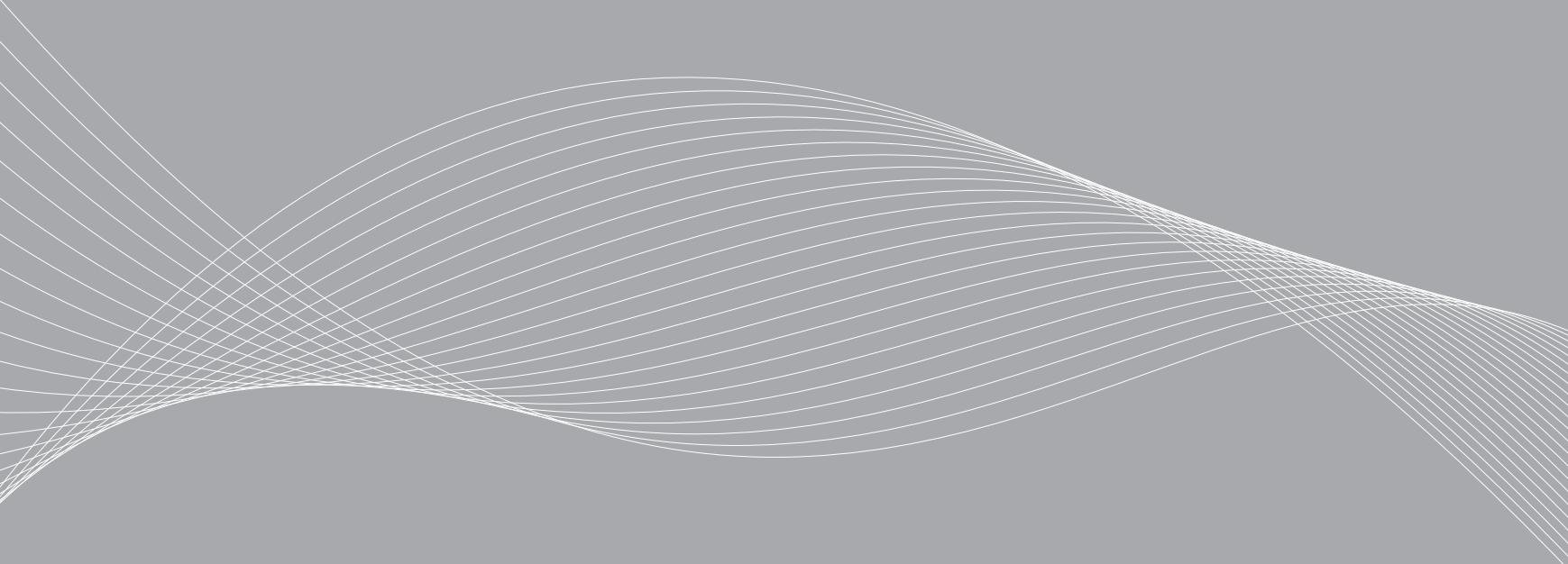
(توثيق المنهجية العامة المتبعة في المراجعة).

القسم (٤): نتائج المراجعة، والمخاطر، والتوصيات

(توثيق النتائج المحددة المسجلة أثناء عملية المراجعة، والمخاطر المتعلقة بذلك والتوصيات. ويستخدم هذا القسم كذلك لتسجيل الخطط الخاصة بالإدارات التي تم مراجعتها لمعالجة الملاحظات المحددة).

الرقم	الوصيات والنتائج الرئيسية
١	(محور المراجعة)
	النتائج :
	أثر الخطر:
	التوصيات:
	رد الإدارة:
	موافق <input type="checkbox"/> غير موافق <input type="checkbox"/>
	خطة عمل الإدارة:
	(تعنى خطة العمل بتحديد تنفيذ التوصيات أو إجراءات تصحيحية لما ورد من الملاحظات أثناء المراجعة)
	تاريخ التطبيق:
	(التاريخ)
	المسؤولية:
	(الاسم، المسمى الوظيفي)

الجزء الثامن
الملاحي



١.٣.١. نموذج للأداة المبنية على نظام (MS-Access) لسياسات أمن المعلومات العامة

تحتوي الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) لسياسات أمن المعلومات العامة على العناصر التالية:

- الغرض من السياسة: وصف موجز لغرض من السياسة.
- مجال تطبيق السياسة: تحديد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تطبق عليهم هذه السياسة.
- المسؤول التنفيذي: تحديد الشخص الذي يضطلع بالصلاحيه والمسئولية النهاية عن أي تغييرات أو تحديات تجري على السياسة. يجب اعتماد أي تغييرات أو تحديات على السياسة من قبل المسؤول التنفيذي عن السياسة.
- راعي وثيقة السياسة: الشخص المسؤول عن إبقاء وحفظ السياسة وتلقيها وتحديثها بناءً على توجيهات المسؤول التنفيذي عن السياسة.
- إلزامية التنفيذ: تحديد تبعات ونتائج أي مخالفة لهذه السياسة.
- قيود سياسة أمن المعلومات: يشتمل هذا القسم وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بسياسة المحددة.
- الإجراءات ذات العلاقة: يحدد هذا العنصر الإجراءات ذات العلاقة لسياسة معينة، إذا كان ذلك ينطبق.
- تاريخ نفاذ السياسة: يحدد هذا القسم التاريخ الذي يسري فيه تطبيق السياسة، وهو اليوم الذي يجب فيه اتباعها.

ا. الملحق (ا): دليل استخدام مستودع سياسات وإجراءات أمن المعلومات

ا.١. مقدمة

يصف هذا القسم الهيكل العام للأداة البسيطة المبنية على تطبيق (MS-Access) والتي سيتم استخدامها لممثل مستودعات سياسات أمن المعلومات والمعايير الأمنية المتعلقة بأنظمة محددة. ويهدف هذا القسم إلى تحديد الأغراض والهيكل العام لنموذج من مستودعات السياسات التي ستستخدمها الجهات الحكومية في إعداد سياسات وإجراءات أمن المعلومات لديها.

ا.٢. الغرض

إن الغرض من هذه المستودعات النموذجية هو تكوين تجميعاً جيداً لسياسات أمن المعلومات لدى الجهات الحكومية. وستستخدم هذه العينة من المستودعات من قبل الجهات الحكومية أثناء عملية تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات.

ا.٣. نموذج من هيكل المستودعات

يحتوي إطار المستودعات النموذجية على الصفحات المختلفة التالية:

- الصفحة الأولى هي أداة بسيطة مبنية على نظام (MS-Access) الذي يحتوي عينة من سياسات أمن المعلومات العامة.
- الصفحة الثانية هي وثيقة تحتوي على إجراءات أمن المعلومات.
- الصفحة الثالثة هي أداة بسيطة مبنية على نظام (MS-Access) الذي يحتوي عينة من سياسات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة.

٤. تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات

٤.١. تطوير سياسات أمن المعلومات العامة

فيما يلي الخطوات الرئيسية التي سيعتمد عليها أعضاء فريق المشروع لدى (اسم الجهة) باستخدام الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) في تطوير سياسات أمن المعلومات العامة لإعداد تلك السياسات:

- الخيار (١): إصدار جميع سياسات أمن المعلومات العامة في وثيقة واحدة.
 - استبدال جميع حقوق (اسم الجهة) في الأداة البسيطة المبنية على (MS-Access) الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة باسم الجهة الحكومية، بحيث يتم تعديل سياسات أمن المعلومات العامة لظهور الاسم الفعلي للجهة الحكومية ذات العلاقة.
 - استبدال جميع المسميات المتغيرة (راعي وثيقة السياسة والمسؤول التنفيذي عن السياسة) في الأداة المذكورة بالمعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للجهة الحكومية.
 - تحديد تاريخ تفاصيل كل سياسة باستخدام الحقوق الفارغة في الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) الخاصة بسياسات أمن المعلومات.
 - استخدام نموذج سياسات أمن المعلومات العامة الوارد في الملحق (٢)، لإدخال المحتوى الكامل في الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access).

٢.٣.١. نموذج لوثيقة الإجراءات

تحتوي وثيقة الإجراءات على العناصر التالية:

- مرجعية الوثيقة: يحدد هذا العنصر السياسة ذات العلاقة بالإجراء المحدد.
- الهدف: يذكر هذا العنصر بوضوح الهدف من الإجراء.
- أنشطة إجراء أمن المعلومات: يدرج هذا العنصر ويصف أنشطة الإجراء.
- النموذج المطبق: يحدد هذا العنصر اسم النموذج ذي العلاقة لإجراء معين إذا كان موجوداً.

٣.١. نموذج السياسات المتعلقة بأنظمة محددة

تحتوي الأداة السياسات المتعلقة بأنظمة محددة على العناصر التالية:

- مجال السياسة: يحدد هذا العنصر الفئة الأساسية للضوابط الأمنية في السياسة.
- المجال الفرعي للسياسة: يحدد هذا العنصر الفئة الفرعية للضوابط الأمنية في السياسة.
- تاريخ النفاذ: يمثل هذا العنصر التاريخ الذي يسري فيه تطبيق السياسة، والذي يجب إتباعه حينما يحل.

- الخيار (٢) : إصدار سياسات أمن المعلومات العامة المبنية على المستخدمين.
 - اختيار نوع / فئة المستخدمين من الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة، ويتم وبالتالي تكوين الضوابط المتعلقة بهذه المستخدمين المختارة.
 - استبدال جميع حقول (اسم الجهة) في الأداة البسيطة المبنية على (MS-Access) الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة باسم الجهة الحكومية، بحيث يتم تعديل سياسات أمن المعلومات العامة لأنواع المستخدمين المختارين لظهور الاسم الفعلي للجهة الحكومية ذات العلاقة.
 - استبدال جميع المسميات المتغيرة (راعي وثيقة السياسة والمسؤول التنفيذي عن السياسة) في الأداة المذكورة بالمعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للجهة الحكومية.
 - تحديد تاريخ نفاذ مجال السياسة المختارة باستخدام الحقول الفارغة ضمن الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) المتعلقة بسياسات أمن المعلومات العامة.
 - استخدام النماذج الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة المضمنة الواردة في الملحق (٢)، القسم (٢,٢,٢) لإدخال الضوابط المترتبة والحقول الإضافية.
 - إعادة الخطوات أعلاه لكل نوع / فئة من فئات المستخدمين.
- الخيار (٢) : إعداد وثيقة منفصلة لكل سياسة من سياسات أمن المعلومات العامة.
 - اختيار مجال السياسة من الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة، ويتم وبالتالي تكوين الضوابط المتعلقة بالسياسة.
 - استبدال جميع حقول (اسم الجهة) في الأداة البسيطة المبنية على (MS-Access) الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة باسم الجهة الحكومية، بحيث يتم تعديل سياسات أمن المعلومات العامة لتظهر الاسم الفعلي للجهة الحكومية المعنية.
 - استبدال جميع المسميات المتغيرة (راعي وثيقة السياسة والمسؤول التنفيذي عن السياسة) في الأداة المذكورة بالمعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للجهة الحكومية.
 - تحديد تاريخ نفاذ مجال السياسة المختارة باستخدام الحقول الفارغة ضمن الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) المتعلقة بسياسات أمن المعلومات العامة.
 - استخدام النماذج الخاصة بسياسات أمن المعلومات العامة المضمنة الواردة في الملحق (٢) لإدخال الضوابط المترتبة والحقول الإضافية.
 - إعادة الخطوات أعلاه لكل مجال من مجالات السياسات التي تريد الجهة الحكومية إصدارها.

٤ .٤ .٢ . تطوير إجراءات أمن المعلومات

فيما يلي الخطوات الرئيسية التي سيتبعها أعضاء فريق المشروع التابع للجهة الحكومية في استخدام وثيقة الإجراءات لإعداد و/ أو تعديل إجراءات أمن المعلومات:

١. اختيار عنصر نظام المعلومات (مثل تطبيق قاعدة البيانات، خوادم الأنظمة، الموجهات، غرف الخوادم، إلخ) تحت نوع البنية التحتية لتقنية المعلومات (أي التطبيق، نظام المعلومات، الشبكة، والبنية التحتية المادية) في مستودع السياسات، ويتم تبعاً لذلك توليد الضوابط ذات العلاقة.
٢. اختيار مستوى السرية والتكميل والتوافر (عالي، متوسط، عادي) لعنصر نظام المعلومات المختار لإصدار الضوابط المتعلقة بمستوى السرية والتكميل والتوافر.
٣. استبدال جميع حقول (نظام المعلومات) في الأداة المذكورة باسم عنصر أمن المعلومات ذي العلاقة، بحيث يتم تعديل بنود المعيار لتظهر اسم العنصر.
٤. استبدال جميع حقول (اسم الجهة) في الأداة بالاسم الفعلي للجهة الحكومية بحيث يتم تعديل بنود المعيار لتظهر اسم الجهة.
٥. تحديد تاريخ نفاذ المعيار باستخدام الحقول الفارغة الخاصة بمعايير أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة.
٦. استخدام نموذج المعيار الأمني للسياسات المتعلقة بمعايير محدد والمقدم ضمن الملحق (٢)، لإدخال الضوابط المتولدة والحقول الإضافية.
٧. تكرار الخطوات أعلاه لكل عنصر من عناصر أنظمة المعلومات التي تريد الجهة الحكومية استغراجها فيما يتعلق بمعايير أنظمة المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة.

٤ .٤ .٣ . تطوير سياسات أمن المعلومات

المتعلقة بأنظمة محددة

فيما يلي الخطوات الرئيسية التي سيتبعها أعضاء فريق المشروع التابع للجهة الحكومية في استخدام الأداة البسيطة المبنية على نظام (MS-Access) والخاصة بتطوير معايير أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة، لإصدار معايير أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة محددة:

٢.١. المسؤولية عن الإجراءات

- يكون (المستأول عن الوثيقة) مسؤولاً عما يلي:
 - تحديد راعي وثيقة السياسة، وكتابتها، ومدير تأييد الجودة.
 - مساعدة راعي وثيقة السياسة عند الحاجة.
 - تصنيف الوثيقة.
 - اعتماد الوثيقة.
- يكون (راعي وثيقة السياسة) مسؤولاً عما يلي:
 - مراجعة الوثائق وتحديد الوثائق التي تحتاج لتطوير وتحديث.
 - إصدار نسخ من الوثيقة للتعديل.
 - تحديث الإجراء التصحيحي إذا لم يتم اعتماد الوثيقة.
 - نشر الوثيقة.
 - تحديث سجل الوثيقة.
- يكون (كاتب الوثيقة) مسؤولاً عما يلي:
 - اختيار النموذج المناسب للوثيقة.
 - إنشاء وتحديث الوثائق.
- يكون (مدير تأكيد الجودة) مسؤولاً عما يلي:
 - المراجعة والتصديق على الوثيقة المنشأة والمحدثة.
- يكون (مسجل الوثيقة) مسؤولاً عما يلي:
 - تحديث سجل الوثيقة.
- يكون (أمين حفظ الوثيقة في المكتبة) مسؤولاً عما يلي:
 - التأكد من حفظ الوثائق في القسم الصحيح في المكتبة.

٤.٥. تحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات

فيما يتعلق بتحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية، يفضل الاستماع إلى الإدارات المعنية لفهم الوضع الحالي. إضافة لذلك، فعد تحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات لدى الجهة الحكومية، فمن المهم إجراء التحديثات الضرورية على الحالة الراهنة لبيئة تقنية المعلومات لتمكن الجهة من الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير التي تتطلبهها الحكومة.

ويجب أن يتواافق أي نظام معلومات يتم شراؤه / تطويره من قبل الجهة الحكومية مع سياسة واجراء شراء وتطوير أنظمة المعلومات، وبالتالي يجب تحديث محتوى/هيكل مستودع العينات تبعاً لذلك.

في حال السياسات الأمنية المتعلقة بأنظمة محددة، فمن المهم بذل جهود يومية لتجميع المعلومات حول الهجمات الجديدة، واستخدامها لتحديث السياسات الأمنية المتعلقة بأنظمة محددة لدى الجهة الحكومية.

عند اكتمال تعديل سياسات وإجراءات أمن المعلومات بناء على نتائج المعاينة والتقييم لأنظمة المعلومات لدى الجهة الحكومية، فيتعين على تلك الجهة تديث محتوى مستودعات العينات تبعاً لذلك.

٢. الملحق (٢): التحكم بالتوثيق

إن الغرض من عملية إدارة التوثيق هو التحكم بجودة وثائق السياسات والإجراءات، والحفاظ على تحديثات وثائق السياسات والإجراءات لتلبية متطلبات الجهات الحكومية.

٢.٢. الأنشطة المتعلقة بالإجراءات

- التخطيط لإنشاء وثيقة جديدة أو تحديث وثيقة قائمة
- لإنشاء وثيقة جديدة، ينبغي على (المستوى عن الوثيقة) تسمية الموظفين الذين سيضططون بمسؤوليات راعي وثيقة السياسة، كاتب الوثيقة، ومدير تأكيد الجودة.
- يجب على (راعي الوثيقة) بالتنسيق مع (المستوى عن الوثيقة)، إذا لزم الأمر، تحديد نطاق التغيير في الوثيقة الحالية، والعناصر الرئيسية التي ستعطى لها في الوثيقة الجديدة.
- يجب على (راعي الوثيقة) بالتنسيق مع (المستوى عن الوثيقة)، إذا لزم الأمر، مراجعة (سجل الوثائق) لتقرير فيما إذا كانت هناك وثيقة قائمة تحتوي على جميع المحتوى المطلوب أو جزء منه. وفي حال وجود وثائق أخرى تغطي الموضوع جزئياً، يجب التنسيق مع الراعين الآخرين للوثائق أو المسؤولين الآخرين عن الوثائق، إذا لزم الأمر، لتحديد المرجعية المطلوبة بين الوثائق.

٢.٢.١. إصدار نسخة من الوثيقة

- في حال وجود وثيقة قائمة، يجب على (راعي الوثيقة) أو (سجل الوثيقة) تحديد حالة الوثيقة الحالية بحيث تصبح "قيد المراجعة".
- وفي حال تحديث الوثيقة، يجب على (راعي الوثيقة)، أو (أمين حفظ الوثيقة في المكتبة) إنشاء نسخة من الوثيقة بحيث تم إعادة تسميتها لعكس رقم التعديل التالي. ويجب إصدار نسخة من الوثيقة إلى (كاتب الوثيقة).
- إذا كان سيتم إنشاء وثيقة جديدة، راجع التعليمات المتعلقة بإجراء «اختيار النموذج المناسب».

٢.٢.٢. اختيار النموذج المناسب

- يجب أن يرجع (كاتب الوثيقة) إلى القواعد المتبعة لدى الجهة من أجل التنسيق الفياسي للوثيقة.
- يجب أن يختار (كاتب الوثيقة) النموذج المطلوب.
- في حالة عدم توفر نموذج، فيجب على (كاتب الوثيقة) أن يطلب من (راعي الوثيقة) أو (أمين حفظ الوثيقة في المكتبة) المساعدة في إيجاد وثيقة مشابهة.

٢.٢.٣. إنشاء / تحديث الوثيقة

- يجب أن يستلم (كاتب الوثيقة) "نموذج طلب إنشاء / تحديث وثيقة" للإطلاع على متطلبات إنشاء أو تحديث الوثيقة:

- ينبغي على (راعي الوثيقة) تعبئة التفاصيل المطلوبة في الوثيقة القائمة، إذا كان ينطبق، والوثيقة الجديدة / المحدثة في نموذج طلب إنشاء / تغيير وثيقة.
- يتوجب على (راعي الوثيقة) أو (سجل الوثيقة) تحديث التفاصيل التالية في الوثيقة الجديدة / المحدثة في (سجل الوثيقة):
 - مرجعية الوثيقة لدى تقنية المعلومات وفقاً لقواعد المرجعية في نظام (ISMS) وتحديداً في منهجية إدارة التوثيق.
 - عنوان الوثيقة.
- رقم النسخة، وفقاً لقواعد ترقيم النسخ في نظام (ISMS) وتحديداً في منهجية إدارة التوثيق.
- المسؤول عن الوثيقة.

٢٠٢.٥. تصنیف الوثیقة

يجب أن يقوم (المسئول عن الوثيقة) ببدء إجراء (تصنيف الأصل المعلوماتي) لتحديد مستوى تصنیف مناسب للوثيقة.

٢٠٢.٦. اعتماد الوثیقة

يجب أن يجري (المسئول عن الوثيقة) مراجعة محتوياتها من أجل التوقيع على نموذج الطلب.

- إذا لم يقم (المسئول عن الوثيقة) باعتمادها، ولديه ملاحظات محددة عليها، فيتم الرجوع إلى التعليمات الإجرائية بشأن "تحديد الإجراء التصحيحي".
- إذا اجتازت الوثيقة عملية المراجعة بنجاح، فيتوجب على (المسئول عن الوثيقة) التوقيع على النموذج وإرسال الوثيقة إلى (راعي الوثيقة). ويتوخى على (راعي الوثيقة) أو (مسجل الوثيقة) تعديل حالة الوثيقة في "سجل الوثيقة" لتصبح "معتمدة".

٢٠٢.٧. تحديد الإجراء التصحيحي

ينبغي على (راعي الوثيقة) تقييم سبب عدم اعتماد الوثيقة، وتقرير العملية الواجب القيام بها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، فإذا احتاجت الوثيقة إلى التعديل، فيتم الرجوع إلى التعليمات الإجرائية المتعلقة بإنشاء / تحديث الوثيقة.

٢٠٢.٨. تحديث معلومات الوثیقة

يجب أن يقرر (راعي الوثيقة) مع (المسئول عن الوثيقة) إذا لزم الأمر، التاريخ التالي لتحديث الوثيقة.

يجب أن يقوم (راعي الوثيقة) بتحديث معلومات الوثيقة المدرجة قبل جدول المحتويات وفقاً لمتطلبات منهجهية إدارة الوثائق ISMS.

- إذا كان سيتم تحدث الوثيقة، فيجب على (كاتب الوثيقة) استلام نسخة من الوثيقة والبدء في تطبيق التحديثات المطلوبة.

- إذا كان سيتم إنشاء وثيقة جديدة، فيجب على (كاتب الوثيقة) الاتفاق على الأقسام الرئيسية مع (راعي الوثيقة)، وتأليف الوثيقة تبعاً لذلك وفقاً للمتطلبات الواردة في نموذج الطلب.

- يجب على (كاتب الوثيقة) تقديم الوثيقة التي تم إنشاؤها / تحدثها إلى (مدير تأكيد الجودة) المذكور في النموذج.

٢٠٢.٩. مراجعة الوثیقة

يجب أن يقوم (مدير تأكيد الجودة) بمراجعة الوثيقة للتأكد من أنه تم تلبية متطلبات الجودة لدى المجموعة، وفيما إذا كان إنشاء / تحدث الوثيقة تم بناءً على الطلب.

- إذا أظهرت المراجعة ملاحظات محددة، فيجب تضمينها من قبل (كاتب الوثيقة) وإعادة تقديمها إلى (مدير تأكيد الجودة) للمراجعة.

- إذا اجتازت الوثيقة عملية المراجعة بنجاح، فيجب على (مدير تأكيد الجودة) التصديق على الوثيقة بتوقيع نموذج الطلب.

- يجب تبليغ (راعي الوثيقة) أو (المسئول عن الوثيقة)، إذا لزم الأمر، بالتغييرات المقترنة من قبل (مدير تأكيد الجودة).

• يجب أن يقوم (راعي الوثيقة) أو (المسئول عن الوثيقة) بتحديث سجل حالة الوثيقة الجديدة / المحدثة، بحيث تصبح «بانتظار الاعتماد».

- يجب على (مدير تأكيد الجودة) تقديم الوثيقة المراجعة ونموذج الطلب إلى (المسئول عن الوثيقة).

٩ . ٢ . ٢ . نشر الوثيقة

يجب على (راعي الوثيقة) نشر الوثيقة بصيغة (PDF) إلى المستخدمين المعينين المدرجين في قائمة التوزيع، ويجب أن يتم النشر وفقاً لمنهجيات إدارة وثائق (ISMS) وإدارة أصول المعلومات.

ويجب على (راعي الوثيقة) بالتنسيق مع (أمين حفظ الوثيقة في المكتبة) التأكيد من أن النسخة الجديدة من الوثيقة القابلة للتعديل محفوظة في قسم "الجاري" ضمن (مكتبة الوثائق)، وأنه يتم تطبيق ضوابط الوصول الملائمة إلى تلك الوثيقة.

إذا كانت هناك نسخة أقدم من الوثيقة، فيتوجب على (راعي الوثيقة) التأكيد أن (أمين حفظ الوثيقة في المكتبة) قد قام بنقل تلك النسخة إلى قسم "الأرشيف" من (مكتبة الوثائق).

١٠ . ٢ . ٢ . تعديل سجل الوثيقة

ينبغي على (راعي الوثيقة) و(مسجل الوثيقة) التأكيد من اكتمال سجلات الوثيقة الجديدة / المحدثة.

وفي حالة وجود نسخة أقدم من الوثيقة، فيتعين على (راعي الوثيقة) أو (مسجل الوثيقة) تغيير حالة الوثيقة إلى «متوقفة» للتأكد من عدم الرجوع إليها عن طريق الخطأ.

١١ . ٢ . ٢ . المراجعة الدورية للوثيقة

تم مراجعة الوثيقة بعد مدة من الزمن بناءً على جدول المراجعة الدورية للوثيقة، أو من خلال عمليات أخرى.

- عند قيام (مسجل الوثيقة) باستخراج قائمة ربع سنوية من الوثائق من "سجل الوثائق" التي حل موعد مراجعتها، فإنه يجب إبلاغ (راعي الوثيقة) المعنى. أو يجب أن يقوم كل (راعي وثيقة) بمراجعة السجلات الخاصة به بشكل شهري لتحديد الوثائق التي حلت مراجعتها.

- عندما تكون عملية المراجعة ناشئة بفعل تغييرات تستدعي تحديث الوثيقة، فيجب إبلاغ (راعي الوثيقة) عن الأثر الممكن أن تحدثه تلك التغييرات بالوثيقة.

يجب على (راعي الوثيقة)، بالتنسيق مع (المسئول عن الوثيقة) إذا لزم الأمر، القيام بمراجعة أثر التغيير على الوثيقة، وتقرير فيما إذا كان يتطلب إجراء أي تغييرات على الوثيقة.

- إذا كان يتطلب إجراء تغييرات، يتم الرجوع إلى التعليمات الإجرائية المتعلقة بـ «تخطيط إنشاء وثيقة جديدة / تحديث وثيقة قائمة».
- إذا لم يتطلب الأمر إجراء أي تغييرات، فيجب على (راعي الوثيقة) تحديث تاريخ التعديل التالي لنسخة الوثيقة إذا لزم الأمر. ويجب

على (راعي الوثيقة) مراجعة الوثيقة مرة أخرى عندما يحل تاريخ التعديل التالي.

تعريف المصطلح	المصطلح
<p>قبول أو رفض طلبات معينة تختص به:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحصول على (حيازة) معلومات واستخدامها وكذلك الحصول على خدمات تتعلق بمعالجتها. • الدخول إلى منشآت مادية محددة مثل المباني الحكومية والمؤسسات العسكرية ونقاط العبور الحدودية. 	التحكم في الوصول
<p>سجل يضم :</p> <ul style="list-style-type: none"> • بيانات المستخدمين (شاملة المجموعات والمعدات والعمليات) الممنوحين إذن باستخدام مورد نظام معين. • أنواع الوصول المصرح لهم. 	قواعد التحكم في الوصول
<p>الهدف الأمني الذي يولد الحاجة لتتبع أعمال جهة بعینها. يدعم ذلك عدم الإنكار، الردع، تشخيص الخطأ، اكتشاف ومنع الاختراق، القدرة على الاسترجاع بعد تنفيذ الفعل، الإجراء القانوني.</p>	المسؤولية
<p>يحدد المعيار المتقدم للتشفير خوارزمية التشفر الصادر بشأنها موافقة من الحكومة الأمريكية التي يمكن استخدامها لحماية البيانات الإلكترونية. وتمثل خوارزمية المعيار المتقدم للتشفير قالب متوازن من الترميز يمكنه تشفير وفك تشفير المعلومات. يحدد هذا المعيار خوارزمية «ريجنديل» وهي تشفير قالب متوازن يمكنها معالجة قوالب بيانات بطول ١٢٨ بت باستخدام مفاتيح ترميز طولها ١٢٨ و ١٩٢ و ٢٥٦ بت.</p>	المعيار المتقدم للتشفير
<p>برنامج يقوم بمراقبة الحاسوب أو الشبكة للتعرف على كل أنواع البرمجيات الخبيثة ومنع أو عزل ما يظهر من حالات (أعراض) تلك البرمجيات الخبيثة.</p>	برامج مكافحة الفيروسات
<p>تطبيق رئيسي أو نظام دعم عام أو برنامج له تأثير بالغ أو منشأة مادية أو نظام للتعامل مع المهام الحرجة أو مجموعة من الأنظمة المرتبطة منطقياً.</p>	أصل (مورد رئيسي)
<p>الفرد المعين من قبل مالك البيانات لتكون مسؤولة عن إصدار الأحكام واتخاذ القرارات نيابة عن المنظمة فيما يتعلق بالمعلومات الأصول فئة التعيين، واستخدامها وحمايتها، وتقاسم</p>	الأمين الأصول
<p>الشخص المسؤول عن إصدار الأحكام واتخاذ القرارات نيابة عن المنظمة فيما يتعلق بحساسية الأصول التعيين، واستخدامها وحمايتها، وتقاسم</p>	المالك الأصول
<p>مفتاحين مرتبطين أحدهما مفتاح عام والأخر خاص يتم استخدامهما لأداء عمليات متكاملة مثل التشفير وفك التشفير أو إصدار التوقيع والتحقق من صحة التوقيع.</p>	مفاتيح غير متوازنة

المصطلح	تعريف المصطلح
هجوم والاختراق	اختبار الأمن في التقييم التي تحاكي العالم الحقيقي الهجمات في محاولة لتحديد أساليب للتحايل على ميزات الأمان للتطبيق، نظام، أو الشبكة.
التدقيق والفحص	مراجعة مستقلة وفحص للسجلات والأنشطة لتنقييم كفاية عناصر تحكم النظام للتأكد من موافقتها للسياسات وإجراءات التشغيل المقررة، وإصدار التوصيات حول ما هو ضروري من تغييرات في عناصر التحكم أو السياسات أو الإجراءات.
سجل الفحص والمراجعة	سجل يوضح من قام بالدخول إلى نظام تقنية معلومات والعمليات التي قام بتنفيذها أثناء فترة معينة.
يصدق على / يتحقق من هوية	التأكد من هوية جهة معينة عند تقديم تلك الهوية.
التصديق / التحقق من الهوية	التأكد من صحة هوية الخاصة بأحد المستخدمين أو العمليات أو الأجهزة. يكون ذلك عادةً كأحد متطلبات السماح بالوصول إلى الموارد الموجودة في نظام معلومات معين. عملية تأسيس الثقة وتشمل التتحقق من صحة الهوية والتتحقق من مصدر الرسالة ومحتها. عملية تهدف إلى تحديد مصدر المعلومات أو هوية جهة ما.
برتوكول التتحقق من الهوية	عملية تبادل للرسائل محددة بدقة يجري خلالها التتحقق من صحة امتلاك أحد الرموز المميزة بغرض التتحقق عن بعد من هوية الشخص الذي يطلب التعامل مع نظام معين. بعض برتووكولات التصديق تقوم بإنشاء مفاتيح تشفير تُستخدم لتوفير الحماية طوال فترة التعامل مع النظام ولذلك تكون البيانات المنقولة خلال تلك الفترة محمية بفضل تشفيرها.
تصريح	قرار الإدارة الرسمية الصادر من أحد الكوادر العليا لهيئة ما لاعتماد الموافقة على تشغيل نظام معلومات والقبول علانيةً بعراض عمليات تلك الهيئة للمعاشرة (بما في ذلك رسالتها ووظائفها ومصداقيتها وسمعتها) أو أصولها أو منسوبيها بناءً على تنفيذ مجموعة من عناصر التحكم الأمني المتفق عليها.
استمرارية توفر الخدمة	التأكد من إمكانية الوصول إلى المعلومات واستخدامها في الوقت المناسب وبشكل يعتمد عليه.
الوعي بأمن المعلومات	الأنشطة التي تسعى لجذب انتباه الأفراد إلى موضوع أو مجموعة من الموضوعات في أمن المعلومات.
نسخة احتياطية	نسخة من الملفات والبرامج تسهل عملية الاسترجاع في حالة الضرورة.
الحد الأدنى من الأمان	الحد الأدنى من عناصر التحكم الأمنية المطلوبة لحماية نظام معلومات معين بناءً على الاحتياجات المحددة لحماية سرية وتكامل و/أو استمرارية توفر خدمة هذا النظام.
تشفير القالب	خوارزمية تشفير متاظرة تحول قالب من المعلومات في وقت واحد مستخدمة مفتاح تشفير. من صفات تلك الخوارزمية أن طول قالب المدخلات هو نفس طول قالب المخرجات.

المصطلح	تعريف المصطلح
طريقة الاستقصاء في الهجوم على كلمة المرور	أسلوب لمحاولة الدخول على أحد الأجهزة التي تمثل عائقاً من خلال إجراء المحاولات باستخدام كلمات مرور متعددة تجمع عدد من الحروف و/أو الأرقام.
إغراق ذاكرة التخزين المؤقت	شرط في قناة الاتصال يمكن من خلاله وضع عدد أكبر من المدخلات في منطقة مخصصة لاحتياز البيانات بما يفوق قدرتها الاستيعابية لذلك من خلال استبدال المعلومات الموجودة بالكتابة عليها. يستخدم المهاجمون ذلك الشرط لإسقاط النظام أو إدخال شفرات خاصة تم إعدادها بمهارة عالية تسمح لهم بالسيطرة على النظام والتحكم فيه.
الهجوم بإغراق ذاكرة التخزين المؤقت	أسلوب التحميل الزائد للبيانات داخل مساحة محددة سلفاً في منطقة حفظ البيانات مما يؤدي إلى احتمالية الكتابة على الكتابة الموجودة في الذاكرة أو تخريبها.
خطة الحفاظ على استمرارية العمل	توثيق مجموعة من التعليمات والإجراءات المعدة سلفاً لوصف كيفية الحفاظ على وظائف العمل داخل منظمة معينة أثناء وبعد حدوث خلل خطير.
هيئة التوثيق	كيان موثوق يقوم بإصدار وإلغاء شهادات المفتاح العام. ذلك الكيان الموجودة في البنية التحتية للمفتاح العام حيث يتولى مسؤولية إصدار الشهادات والتتأكد من الالتزام بسياسة البنية التحتية للمفتاح العام.
إدارة التغيير	التطهير، واختبار، وتنفيذ جميع جوانب عملية الانتقال من هيكل تنظيمي واحد أو عملية تجارية إلى آخر.
وظيف الوكالة المسئولة عن:	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار النصيحة ومد يد العون لرئيس الوكالة التنفيذية والآخرين من كوادر الإدارة العليا للتأكد من تحصيل تقنية المعلومات وترتيب موارد البيانات بشكل يتوافق مع القوانين والأوامر التنفيذية والتعليمات والسياسات والواحات والأولويات التي أرساها رئيس الوكالة. • إعداد وصيانت و تسهيل تطبيق بنية معلوماتية سلية تسم بالتكامل داخل الوكالة.
رئيس قطاع المعلومات	معلومات تم تصنيفها بناءً على القرار التنفيذي رقم ١٢٩٢ أو أي قرارات تالية بفرض الحماية ضد الكشف غير المصرح به ويتم تعزيزها للإشارة إلى سريتها عند تحويلها إلى الأرشيف كملفات وثائقية.
معلومات سرية / مصنفة	أحد مكونات نظام معين عادة ما تكون عملية حاسوبية تعمل نيابة عن أحد العناصر البشرية حيث تستفيد من أحد الخدمات التي يوفرها خادم معين.
العميل (برنامج/تطبيق)	عناصر التحكم الإدارية والتشغيلية والفنية مثل إجراءات الوقاية وعوامل المقاومة التي يتم العمل بها داخل منظمة بدلاً من عناصر التحكم الموصى بها في الحد الأدنى من عناصر التحكم الأمني المتضمن أو المتوسط أو المرتفع بفرض توفير درجة متساوية أو مكافئة من الحماية لنظام معلومات معين.
عناصر التحكم المكافئة	

تعريف المصطلح	المصطلح
انهاك أو تهديد خطير بانهاك السياسات الأمنية للحاسوب أو سياسات الاستخدام المتفق عليها أو الممارسات القياسية لامن الحاسوب.	حادثة أمن الحاسوب
عملية للتحكم في إجراء التغييرات للأجهزة والبرمجيات وبرامج التشغيل المثبتة في ذاكرة القراءة والوثرائق للتأكد من حماية نظام المعلومات ضد التغييرات الخاطئة قبل أو أثناء أو بعد تطبيق النظام.	التحكم في تهيئة/إعدادات النظم
الضوابط، التي هي الضمانات أو تفاصيل تدابير للحد من المخاطر الأمنية.	الضوابط
معلومة يرسلها خادم الويب إلى برنامج المتصفح بالورقة المطلوب. يقوم المتصفح بتخزين تلك المعلومة مؤقتاً على أن يعودها لخادم الويب مرة أخرى في الزيارات أو الطلبات التالية.	ملفات جمع البيانات
في الرصد والإبلاغ الأمن عن شروط وقواعد مكتوبة بطريقة أنه كلما منفصلة الأحداث الفريدة تحدث معاً هم ذكرت لمزيد من التحقيق.	قواعد الارتباط
أعمال أو أدوات أو إجراءات أو أساليب أو معايير أخرى تعمل على تقليل الثغرات الأمنية في نظام المعلومات. تعتبر مرادفاً لعناصر التحكم الأمني وإجراءات الوقاية.	عوامل المقاومة
دالة تحول سلسلة نصية من وحدات البيت ذات الطول العشوائي إلى سلسلة محددة الطول من وحدات البيت. تميز دالة الاختزال الصادر بشأنها موافقة بالمواصفات التالية: <ul style="list-style-type: none"> • (وحيدة الاتجاه) بمعنى أنه من غير الممكن رياضياً الحصول على مدخل يمكن تحويله إلى مخرج محددة سلفاً. • (مقاومة للتعارض) فمن غير الممكن رياضياً الحصول على أي مدخلين مختلفين يتحولان إلى نفس المخرج. 	التشفير باستخدام دالة الاختزال
قيمة تُستخدم في العمليات التشفيرية مثل فك التشفير والتشفير وإصدار التوقيع أو التحقق من صحته. معيار يستخدم بالاقتران مع خوارزمية تشفير حيث يقوم بتحديد التشغيل المخصص لتلك الخوارزمية. معيار يستخدم مقترباً بخوارزمية تشفير لتحديد تحويل البيانات من النص البسيط إلى نص مشفر. تحويل النص المشفر إلى نص غير مشفر. حساب التوقيع الإلكتروني من البيانات. التتحقق من صحة التوقيع الرقمي المحسوب من البيانات. شفرة التصديق المحسوبة من البيانات أو اتفاقية تبادل لأحد الأسرار المشتركة.	مفتاح تشفير

المصطلح	تعريف المصطلح
التشفير	ذلك الفرع من فروع المعرفة الذي يهتم بتقديم مبادئ ووسائل وأساليب تحويل البيانات بغرض إخفاء ما تحويه من دلالات لفظية ومنع استخدامها دون تصريح وكذلك منع تغييرها. ذلك الفرع من المعرفة الذي يهتم بتقديم المبادئ والوسائل والأساليب التي توفر أمن المعلومات بما في ذلك السرية وتكامل البيانات وعدم الإنكار والمصداقية. وينقسم إلى مفتاح سري أو مفتاح عام. تشفير المفتاح السري يعتمد على استخدام مفتاح تشفير واحد مشترك بين طرفين. نفس المفتاح يستخدم في تشفير وفك تشفير البيانات. يحتفظ الطرفين بهذا المفتاح سراً، أما تشفير المفتاح العام فإنه يستخدم مفتاحين أحدهما مفتاح عام والأخر مفتاح خاص. كلا المفتاحين مرتبطة بالآخر ولكن للمفتاح العام خاصية وهي أنه لن يجدي اشتغال المفتاح الخاص(140-FIPS 1-). في نظام تشفير المفتاح العام يمتلك كلا الطرفين زوج يضم مفتاح عام وأخر خاص. المفتاح العام متاح لأي شخص بينما يجب الاحتفاظ بسرية المفتاح الخاص.
علم الشفرات	هو ذلك العلم الذي يتعامل مع الاتصالات المخفية والمشفرة والمتركرة ويسهم أمن الاتصالات واستخبارات الاتصالات.
خوارزمية تشفير البيانات	محرك تشفير يستخدم بواسطة خوارزمية التشفير الثلاثية للبيانات.
تكامل البيانات	خاصية عدم تغيير البيانات بطريقة غير مُصرّح بها. يعطي مفهوم التكامل البيانات في مرحلة تخزينها وأثناء معالجتها وأنباء مراحلها الانتقالية.
ذلك التشفير	عملية تحويل نص التشفير إلى نص غير مشفر. عملية تغيير نص تشفير إلى نص غير مشفر باستخدام خوارزمية ومفتاح تشفير. تحويل نص تشفير إلى نص بسيط باستخدام خوارزمية تشفير.
منطقة محايدة	شبكة مكونة من بربط اثنين من جدران الحماية. الأنظمة التي يتم الوصول إليها عن بعد ولكنها تحتاج لقدر من الحماية عادة ما تتوضع في شبكات المنطقة المحايدة.
تعطيل الخدمة	منع الوصول المقصود إلى الموارد أو تأخير العمليات التي يكون فيها الوقت عاملاً حرجاً. (ربما يقاس الوقت عندما يكون عاملاً حرجاً بالمتى ثانية أو بالساعات اعتماداً على الخدمة المقدمة).
التحكم. المباحث	التحكم. المباحث كشف عن نتائج غير مرغوب فيها، بعد وقوعها. هم أقل فعالية من الضوابط الوقائية.
خوارزمية التوقيع الرقمي	خوارزميات غير متاظرة تستخدم لتوقيع البيانات رقمياً.
خطة معالجة الكوارث	خطة مكتوبة لمعالجة التطبيقات الحرجة في حالة تعطل الأجهزة والبرامج الرئيسية أو تعرض المنشآة للدمار.
حجب الخدمة المؤزع	أسلوب لحجب الخدمة باستخدام العديد من أجهزة المضيف بغرض تنفيذ الهجوم.
مجال / نطاق	مجموعة من الأطراف الفاعلة وعناصر معلوماتها بالإضافة إلى سياسة أمن مشترك.
حدث	أي حدث يسترعى الملاحظة في الشبكة أو النظام.

المصطلح	تعريف المصطلح
شهادة	<p>المعلومات التي إما وحدها أو عندما تستخدم بالاقتران مع معلومات أخرى تستخدم لإثبات حول حدث أو عمل.</p> <p>ملاحظة - الإثبات لا يثبت بالضرورة الحقيقة أو وجود شيء إلا أنها تسهم في إقامة الحجة.</p>
شفرة الاقتحام	<p>تقنية أو رمز يستخدم الضعف لتوفير نظام الحصول على المهاجم.</p>
جدار حماية	<p>بوابة تحكم في الوصول بين الشبكات طبقاً لسياسة الأمن المحلية.</p>
هاكر	<p>فرد مع تقارب لأجهزة الكمبيوتر. فراصنة قبعة بيضاء مفتون بها التحدي الفكري لتمرّق أنظمة الكمبيوتر لتحسين أمن الكمبيوتر. فراصنة قبعة سوداء عمدًا نظم تحطم الطائرة، سرقة كلمات السر، الخ، وليس بالضرورة لتحقيق مكاسب مالية.</p>
دالة الاختزال	<p>دالة تحول سلسلة نصية من وحدات البت ذات الطول غير المحدد إلى سلسلة محددة الطول من وحدات البت.</p> <p>تميز دالة الاختزال الصادر بشأنها موافقة بالمواصفات التالية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> • (وحيدة الاتجاه) بمعنى أنه من غير الممكن حسابياً يتحول مدخل إلى مخرج محدد سلفاً. • (مقاومة للتعارض) بمعنى أنه من غير الممكن حسابياً أن يتحول مدخلان مختلفان إلى نفس المخرج. دالة حسابية صادر بشأنها موافقة تقوم بتحويل سلسلة نصية ذات طول غير محدد إلى سلسلة نصية محددة الطول. يمكن استخدامها لإنناجم مجموع تدقيق يُسمى بـ «قيمة الاختزال» أو «موجر الرسالة» لسلسلة نصية أو رسالة طويلة. 	
كشف الهوية	<p>إجراءات للتحقق من هوية مستخدم أو عملية أو جهاز تمثل عادة أحد الشروط المسبقة للحصول على حق الوصول إلى أحد الموارد في نظام لتنمية المعلومات. إجراءات اكتشاف الهوية الحقيقية (على سبيل المثال المصدر والبيانات التاريخية الميدانية) لشخص أو عنصر من مجموعة تضم أشخاص أو عناصر مشابهة.</p>
نظام اكتشاف الاختراقات المعتمد على المضيف	<p>هي نظم اكتشاف الاختراقات التي تعمل على البيانات المجمعة من داخل أحد أنظمة الحاسوب. تمنع تلك الأفضلية أنظمة اكتشاف الاختراقات المعتمدة على المضيف إمكانية أن تحدد بالضبط أي العمليات وأي حسابات المستخدمين التي تورطت في هجوم معين على نظام التشغيل بل وإنه على عكس أنظمة اكتشاف الاختراقات المعتمدة على الشبكة فإن تلك الأنظمة تستطيع اكتشاف النتيجة المقصودة من محاولة هجوم معينة لأنها تستطيع الوصول مباشرة ومراقبة ملفات البيانات وعمليات النظام التي عادة ما يتم استهدافها في الهجمات.</p>
نظام اكتشاف الاختراقات المعتمد على الشبكة	<p>أنظمة اكتشاف الاختراقات التي تتبع الهجمات من خلال التقاط وتحليل حزم البيانات الموجودة في الشبكة. بالإضافة إلى الإشارات داخل الشبكة أو المبدل يستطيع نظام اكتشاف الاختراقات المعتمد على الشبكة مراقبة تدفق البيانات الذي يؤثر في العديد من أجهزة المضيف المرتبطة بإشارة الشبكة.</p>

المصطلح	تعريف المصطلح
صورة	نسخة مُحكمة (طبق الأصل) لكل البيانات الالكترونية الموجودة على أحد الأجهزة. يتم عمل تلك النسخة بطريقة تضمن عدم تغير المعلومات.
تأثير	حجم الضرر المتوقع أن ينتج من تداعيات الإفصاح عن البيانات أو تغييرها أو تدميرها دون تصريح أو فقد المعلومات وانقطاع استمرارية توفر نظام المعلومات.
حادثة	انتهاءك أو تهديد خطير بانتهائك، السياسات الأمنية للحاسوب أو سياسات الاستخدام المتفق عليها أو الممارسات القياسية لأمن الحاسوب. حادثة قد تعرض بالفعل أو تجعل من المحتمل تعرض سرية نظام معلومات أو تكماله أو استمرارية توفر خدمته أو عملياته أو مخازن بياناته للخطر أو قد تتقل أو تُشكّل انتهاكاً أو تهديداً خطيراً لسياسته الأمنية أو إجراءاته الأمنية أو سياسات استخدامه المقبولة.
معالجة الحوادث	التخفيف من انتهاكات السياسات الأمنية والتعريف بالممارسات المُوصى بها.
خطة معالجة الحوادث	توثيق مجموعة من التعليمات والإجراءات المُعدّة سلفاً لاكتشاف ومعالجة والحد من تداعيات الهجمات الالكترونية الخبيثة ضد أنظمة تبني المعلومات الخاصة بأحد المنظمات.
مالك المعلومات	موظف يمتلك السلطة القانونية أو التشغيلية لمعلومات محددة والمسؤولة عن إنشاء عناصر التحكم الخاصة بإصدارها وتجميعها ومعالجتها ونشرها والتخلص منها.
أمن المعلومات	<p>حماية المعلومات وأنظمتها من الوصول أو الاستخدام أو الإفصاح أو الخل أو التغيير أو التدمير غير المصرح به بهدف توفير سرية تلك المعلومات وتكاملها واستمرارية توفرها. حماية المعلومات وأنظمتها من الوصول أو الاستخدام أو الإعلان أو الخل أو التغيير أو التدمير غير المصرح به لتوفير:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التكامل الذي يعني الحماية ضد تغيير المعلومات وتدميرها كما يشمل أيضاً التأكيد من مصداقية المعلومات وعدم إنكارها. • السرية التي تعني استعمال قيود مرخصة للوصول إلى المعلومات والإعلان عنها بما في ذلك وسائل حماية الخصوصية وحق ملكية المعلومات. • استمرارية توفر البيانات بمعنى التأكيد من إمكانية الوصول للمعلومات واستخدمها في الحال وبشكل يعتمد عليه.
الحدث معلومات الأمن	حدثا حدث وجود نظام أو خدمة أو شبكة الدولة مما يدل على انتهاك محتمل لسياسة أمن المعلومات أو فشل الصمامات، أو في حالة لم تكن معروفة سابقاً الأمانة التي قد تكون ذات صلة
(أو مدير البرنامج)	موظف مسؤول عن كل عمليات إمدادات نظام المعلومات أو تطويره أو تكامله أو تغييره أو تشغيله أو صيانته.

المصطلح	تعريف المصطلح
تقنية المعلومات	<p>أي جهاز أو نظام مرتبط أو نظام فرعى لجهاز معين تستخدمه وكالة تنفيذية في الحصول على المعلومات أو البيانات آلياً أو تخزينها أو معالجتها أو إدارتها أو تحريكها أو التحكم بها أو عرضها أو توجيهها أو تغييرها أو نقلها أو استقبالها. لتحقيق الأغراض السابقة يتم استخدام الأجهزة بواسطة الوكالة التنفيذية وسواء كان استخدام تلك الأجهزة مباشرةً قبل الوكالة التنفيذية أو بواسطة مقاول بموجب عقد أبرمه مع الوكالة التنفيذية يتطلب ذلك ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • استخدام تلك الأجهزة. • أن يكون الاستخدام بأكبر قدر في أداء أحد الخدمات أو تزويد أحد المنتجات. يتضمن مصطلح تقنية المعلومات الحواسيب والأجهزة الملحقه والبرامج وبرامج التشغيل المثبتة في ذاكرة القراءة والإجراءات المشابهة والخدمات (شاملة خدمات الدعم) والموارد المتعلقة بذلك.
سياسة أمن المعلومات	<p>مجموعة من التوجيهات واللوائح والقواعد والممارسات التي ترشد إلى كيفية قيام منظمة بإدارة وحماية وتوزيع المعلومات.</p>
تصفية حزم البيانات الواردة	<p>عملية رفض لحزم البيانات القادمة والتي يتضح استخدامها لعناوين وهمية لبروتوكول الانترنت مثل عناوين المصدر المحجوزة</p>
المبادرات	<p>لفرض هذا الإطار، خطط العمل التي تم تحديدها بوصفها وسيلة ملء الفجوات والحد من المخاطر التي تم تحديدها خلال مرحلة تقييم المخاطر.</p>
التكاملية	<p>الحماية ضد تغير المعلومات بشكل خاطئ أو تدميرها وكذلك التأكد من عدم إنكار البيانات والتأكد صحة التصديق. خاصية عدم تعرض البيانات الحساسة للتغيير أو الحذف بطريقة غير مصرح بها ولا يمكن اكتشافها.</p>
الملكية الفكرية	<p>ما هو مفيد من معلومات أدبية وتقنية وأو صناعية ومعرفة أو أفكار تبين الملكية وتحكم في الاستخدام الملموس أو الافتراضي وأو طريقة العرض.</p>
نظام اكتشاف الاختراقات	<p>برنامج يقوم بالبحث عن الأنشطة المشيرة للريبة وتوجيه تنبية لمدير النظام.</p>
أنظمة منع الاختراقات	<p>أنظمة تستطيع اكتشاف الأنشطة التي تهدف لاختراق النظام وتستعين أيضاً محاولة وقف تلك الأنشطة قبل الوصول لأهدافها.</p>
عنوان بروتوكول الانترنت	<p>هو رقم فريد غير قابل للتكرار يتم تخصيصه للحاسوب بغرض تحديد المكان الذي توجه إليه الرسائل المنقولة عبر الانترنت. عنوان بروتوكول الانترنت يشبه رقم المنزل الذي توجه إليه الرسائل في البريد العادي.</p>

المصطلح	تعريف المصطلح
معيار أمن بروتوكول الانترنت (IPsec)	أحد المعايير الصادرة عن معهد المهندسين الالكترونيين والكهربائيين تحت طلب التعليق رقم (٢٤١١) حيث يوفر ذلك البروتوكول إمكانيات الأمان لطبقة الاتصالات في بروتوكول الانترنت. يستخدم بروتوكول إدارة المفاتيح الخاص بمعيار أمن بروتوكول الانترنت في التفاوض حول المفاتيح السرية التي تحمي الاتصالات عبر الشبكة الخاصة الافتراضية بالإضافة إلى تحديد مستوى ونوع الحماية الأمنية التي تميز الشبكة الخاصة الافتراضية. أكثر بروتوكولات إدارة المفاتيح انتشاراً هو بروتوكول تبادل مفاتيح الانترنت.
المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات	التأثير الذي تحدثه الشبكة على الأعمال أو المهام فيما يخص: <ul style="list-style-type: none"> احتمالات قيام أحد مصادر التهديد باستغلال أو استهداف الثغرات الأمنية في أحد أنظمة المعلومات. التأثير الناتج إذا حدث ذلك. تنشأ مخاطر تقنية المعلومات من المسؤولية القانونية أو فقد المهام/الأعمال نتيجة لما يلي على سبيل المثال وليس الحصر: الإفصاح عن المعلومات أو تغيرها أو تدميرها دون تصريح سواء حدث ذلك نتيجة طريقة خبيثة أو غير خبيثة أو مصادفة الأخطاء وعملية الحذف غير الخبيثة. جوانب الخلل التي تسبب تقنية المعلومات نتيجة لكونها ذات حاجة عن الطبيعة أو البشر الفشل في توفير الاهتمام والجهد المناسب لتطبيق وتشغيل أنظمة تقنية المعلومات.
الوعي بأمن تقنية المعلومات	الغرض من العروض التوعوية هو ببساطة تركيز الانتباه على الأمان حيث تسمح تلك العروض للأفراد بمعرفة شئون أمن تقنية المعلومات وبالتالي الاستجابة لتلك المعرفة.
إدارة المفاتيح	هي تلك الأنشطة التي تتطلب معالجة مفاتيح التشفير وما يتعلق بها من معايير أمن أخرى (مثل متوجهات بداية التشفير وكلمات المرور) أثناء الدورة الكاملة للمفاتيح شاملة إصدارها وتخزينها وإنشاءها وإدخالها وإخراجها وتحويلها للقيمة الصفرية.
زوج مفاتيح	زوج من المفاتيح المرتبطة حسائياً يتميزان بالخصوص التالي: <ul style="list-style-type: none"> أحد المفتاحين يمكن استخدامه في تشفير أحد الرسائل التي لا يمكن فك تشفيرها إلا بواسطة المفتاح الآخر. حتى في حالة معرفة أحد المفاتيح يظل اكتشاف المفتاح الآخر غير قابل للتنفيذ رياضياً. أحد المفاتيح العامة وما ينفق معه من المفاتيح الخاصة يمتلكان زوج من المفاتيح ذات خوارزمية مفتاح عام.
الحد الأدنى من الامتيازات	الهدف الأمني من منع المستخدمين صلاحيات الوصول التي يحتاجونها لتنفيذ مسؤولياتهم الرسمية فقط.
التحكم منطقية بالوصول	منع الاستخدام غير المصرح به من الموارد، بما في ذلك منع استخدام الموارد بطريقة غير مشروعة.

المصطلح	تعريف المصطلح
الشفرة الخبيثة	أحد البرامج أو برامج التشغيل المثبتة في ذاكرة القراءة والتي تقوم بتنفيذ عملية غير مصرح بها تُحدث تأثيراً مضاداً على السرية أو التكاملية أو استمرارية توفر نظام معلومات. أحد البرمجيات الخبيثة التي تصيب جهاز المضيف مثل الفيروس أو الدودة أو حسان طروادة أو غيرها من كيانات المعتمدة على الشفرة.
إدارة عناصر التحكم	عناصر التحكم الأمنية مثل إجراءات الوقاية وعوامل المقاومة الخاصة بأحد أنظمة المعلومات والتي تُركَّز على إدارة المخاطر وإدارة التواحي الأمنية المتعلقة بذلك النظام.
وسائل نقل البيانات	الوسائل التي تُسجّل عليها المعلومات أو تُخزن أو تُطبع داخل أحد أنظمة المعلومات مثل الأدوات المادية وأسطع الكتابة التي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأشرطة المغнетة والأقراص الضوئية والأقراص المغنة وشرائح الذاكرة ذات التكامل واسع النطاق والمطبوعات (لكنها لا تضم وسائل العرض).
تطهير البيانات	مصطلح عام يُطلق على الإجراءات التي يتم اتخاذها لجعل البيانات -المكتوبة على أحد الوسائل- غير قابلة للاسترجاع سواء بواسطة الأدوات المعتمدة أو غير المعتمدة.
مذكرة تفاهم / مذكرة اتفاق	مستند تم إعداده بين طرفين أو أكثر لتحديد ما يخصهم من مسؤوليات في إنجاز هدف معين أو مهمة معينة. في هذا الدليل تحدد «مذكرة التفاهم» / «مذكرة الاتفاق» المسؤوليات الملقاة على طرفين أو أكثر من المنظمات في إقامة وتشغيل وتأمين الوصلات البينية للنظام.
الشفرة المتنقلة	برامج أو أجزاء من برامج تُحصل من أنظمة معلومات بعيدة وتُنقل عبر شبكة وتُتَفَّذ على أحد أنظمة المعلومات المحلية دون الحاجة إلى قيام المستقبل بتنبيتها أو تنفيذها.
عدم الإنكار	تؤكد على أن مُرسِل المعلومات حاصل على إثبات لتسليمها وأن منتقى تلك المعلومات قد ورد له إثبات لهوية المُرسِل بحيث لا يستطيع أحدهما إنكار قيامه بمعالجة المعلومات. هي الخدمة الأمنية التي بها لا تستطيع الكيانات المشاركة فيها أحد عمليات الاتصال إنكار تلك المشاركة وبشكل أكثر تفصيلاً فإن الكيان المُرسِل لا يستطيع إنكار قيامه بإرسال رسالة (دليل عدم إنكار المصدر) والكائن المستقبل لا يستطيع إنكار تسليمه تلك الرسالة (دليل عدم إنكار التسلیم).
كلمة مرور	سر يحتفظ به مقدم الطلب في ذاكرته ويستخدمه للتصديق على هويته. عادة ما تكون كلمات المرور على شكل سلاسل حرفية / أو رقمية. هي سلسلة حرفية محمية تُستخدَم في التصديق على هوية مستخدم نظام حاسوب أو التصريح بالوصول إلى موارد النظام. سلسلة حرفية (الحروف الهجائية، الأرقام، والرموز الأخرى) تستخدم للتصديق على الهوية أو التحقق من مشروعية تصريح الوصول.
الاصطياد الإلكتروني	ممارسة الخداع على الأفراد حتى يكشفوا عن معلومات شخصية حساسة من خلال وسائل خداع تعتمد على الحاسوب.

المصطلح	تعريف المصطلح
سياسة	وثيقة تبين هيكلية إدارة الأمن وتحدد بوضوح المسؤوليات الأمنية وتضع الأساس اللازم لقياس الأداء ومدى الالتزام بشكل يعتمد عليه.
منفذ	نقطة دخول أو خروج مادية لوحدة تشفير نمطية توفر للإشارات المادية المتمثلة في التدفق المنطقي للمعلومات إمكانية الوصول لتلك الوحدة النمطية (مع العلم بأن المنفذ المنفصلة ماديًا لا تشارك في نفس موضع التركيب أو السلك).
فحص المنفذ	استخدام برنامج لتحديد المنفذ المفتوحة في أحد الأنظمة عن بعد (مثلاً لمعرفة هل الأنظمة تسمح بإجراء اتصالات من خلال تلك المنفذ).
الخصوصية	تحديد إمكانية الوصول إلى معلومات المشتركين أو الطرف التابع طبقاً للقانونين الحكومية وسياسة الوكالة.
المشروع	المشروع هو عبارة عن مسعى المؤقتة المتخذة لخلق منتجات فريدة من نوعها، خدمة أو نتيجة. مشاريع لها تاريخ بداية ونهاية أكيدة.
إدارة المشروع	تطبيق المعارف والمهارات والأدوات والتقنيات لتحقيق أهداف المشروع
معالم المشروع	الأحداث الهامة في إطار الجدول الزمني للمشروع.
خادم الوكيل	خادم يقع بين تطبيق العميل مثل متتصفح الويب والخدم الحقيقي حيث يتعرض كل الطلبات الموجهة إلى الخادم الحقيقي ليمرى ما إذا كانت لديه القدرة على الوفاء بتلك الطلبات بنفسه وإلا فإنه يقوم بتوجيهها إلى الخادم الحقيقي.
البنية التحتية للمفتاح العام	مجموعة من السياسات والعمليات ومنصات الخادم والبرمجيات والأجهزة تُستخدم بغرض إدارة الشهادات وأدوات المفتاح العام والخاص بما في ذلك القدرة على إصدار والاحتفاظ وإنفاذ شهادات المفتاح العام. هيكلية تُستخدم في ربط المفاتيح العامة بالبيانات وتمكن كيانات أخرى من التتحقق من صحة روابط المفتاح العام بالإضافة إلى إمكانية سحب تلك الروابط وتوفير خدمات أخرى ذات أهمية لإدارة المفاتيح العامة.
الوصول عن بعد	وصول المستخدمين (أو أنظمة معلومات) للاتصال خارجياً بمحيط الأمن الخاص بأحد أنظمة المعلومات.
مستودع بيانات	قاعدة بيانات تحتوى على معلومات وبيانات متعلقة بالشهادات كما حددتها سياسة الشهادة. وقد يُشار إلى مستودع البيانات بكلمة أشبه بدليل.
المخاطر المتبقية	الجزء المتبقى من المخاطر المحتملة بعد تطبيق كافة مقاييس الأمان. توجد دائماً مخاطر متبقية تتعلق بكل تهديد.

المصطلح	تعريف المصطلح
مخاطر	مستوى التأثير الذي تلقاه عمليات الوكالة (بما في ذلك رسالتها ووظائفها ومصداقيتها وسمعتها) أو أصولها أو منسوبيها نتيجة تشغيل نظام معلومات مع الوضع في اعتبار التأثير المحتمل لأحد أنواع التهديدات والاحتمالية حدوث ذلك التهديد.
تقييم المخاطر	عملية تشخيص المخاطر التي تهدد عمليات الوكالة (بما في ذلك رسالتها ووظائفها ومصداقيتها وسمعتها) أو أصولها أو منسوبيها من خلال تحديد احتمالية حدوث تلك المخاطر والتأثير الناتج عنها وعنصر التحكم الإضافية التي من شأنها تخفيف ذلك التأثير. يعد تقييم المخاطر جزءاً من إدارة المخاطر ومرادفاً لتحليل المخاطر حيث يعمل على تحليل التهديدات والتغيرات الأمنية.
حذف البيانات نهائياً	عملية لإزالة المعلومات من وسائط التخزين بحيث لا يمكن استعادتها. يتضمن ذلك نزع كل الملصقات والعلامات وكذلك سجلات النشاط.
بروتوكول الاتصال الآمن	بروتوكول للاتصال يوفر حداً مناسباً من حماية السرية والتصديق وتكاملية المحتوى.
سجل الأحداث الأمنية	سجل الأحداث الأمنية (مثل تسجيل الدخول/ تسجيل الخروج الناجح أو الفشل، والأحداث الارتباط) التي ترتبط مع طابع تاريخ.
البقعة الأمنية	رمز البرنامج الذي يحل رمز أو تهديدات أخرى. كثيراً ما تستخدم بقع لتصحيح التغيرات الأمنية.
سياسة أمنية	بيان بالحماية المطلوبة لعناصر المعلومات. السياسة الأمنية هي توجيهات الإدارة العليا لإنشاء برنامج أمني قائم على الحاسوب وتحديد أهدافه ومسؤولياته. مجموعة من المعايير الخاصة بشروط الخدمات الأمنية حيث تبين وتحدد الأنشطة الخاصة بمنشأة معالجة بيانات بفرض الحفاظ على حالة من الأمان للأنظمة والبيانات.
حساسية البيانات	تستخدم في هذا الدليل الإرشادي لمعنى مقياس للأهمية المُعطاة للمعلومات من قبل مالكيها بغرض إظهار مدى احتياجها للحماية.
مستويات الحساسية	نظام تدريجي يمنح علامات (منخفض، معتدل، مرتفع) للمعلومات أو أنظمة معالجة المعلومات بناءً على التهديدات والمخاطر الناتجة في حالة تنفيذ أحد التهديدات بنجاح.
توقيع	نموذج معروف ومُميز مرتبط بأحد الهجمات مثل السلسلة الثانية في أحد الفيروسات أو مجموعة معينة من ضربات لوحة المفاتيح التي تُستخدم للحصول على وصول غير مصرح به إلى النظام.
الهندسة الاجتماعية	محاولة لخداع شخص لكي يكشف عن معلومات (كلمة مرور مثلاً) بغرض استخدامها في الهجوم على الأنظمة أو الشبكات.

المصطلح	تعريف المصطلح
خداع بروتوكول الانترنت	<p>يشير «خداع بروتوكول الانترنت» إلى إرسال حزمة بيانات عبر شبكة بحيث تبدو إنها تأتي من مصدر غير مصدرها الفعلي ويتضمن ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> القدرة على استقبال رسالة من خلال التكر كما لو كان هو مقر الوصول الشرعي للتسليم. التكر كما لو كان الجهاز المرسل ثم يرسل رسالة إلى أحد جهة الاستلام.
برامج تجسس	برامج مثبتة في أحد أنظمة المعلومات سراً أو خلسة لجمع المعلومات عن الأفراد أو المنظمات دون علمهم أي انه أحد أنواع الشفارة الخبيثة.
الحقن SQL	نوع من الهجوم نفذ عن طريق الحقن من الشيفرات الخبيثة في الأمر مزود. الحقن يحدث عندما الموفر المستخدم يتم إرسال البيانات إلى مترجم كجزء من قيادة مزود أو الاستعلام. المهاجم الحيل بيانات معادية للمترجم في تفخيم الأوامر غير مقصودة أو تغيير البيانات.
SSID	معرف فريد تستخدم للتبييز بين مختلف الشبكات المحلية اللاسلكية.
SSL	نظام التشفير المتقدمة من نسكيپ. خدمة تصميم الواقع يحمي خصوصية البيانات المتبادلة بين الموقع والمستخدمين الفردية. يتم استخدامه من قبل الموقع التي تبدأ مع أسماء https:// .
معيار / مقياس	بيان منشور حول موضوع يحدد تلك المواصفات - التي عادة تكون قابلة للقياس - الواجب استيفاءها أو تحقيقها للتماشي مع ذلك المعيار.
التفتيش Stateful	جدار حماية تقنية التفتيش وذلك بفحص الفرض المرجو من الاتصالات للتأكد من صحتها. على سبيل المثال، في بلاغ يدعى للرد على الطلب مقارنة مع جدول الطلبات المعلقة.
مفتاح متاخر	مفتاح تشفير يستخدم لتنفيذ عملية تشفير وفك التشفير أو إنشاء شفارة رسالة تصدق والتحقق من صحتها. مفتاح تشفير مفرد يستخدم مع أحدى خوارزمية مفتاح سري متاخر.
نظام	مجموعة من موارد المعلومات المنفصلة مرتبة بغرض تجميع أو معالجة أو صيانة أو استخدام أو مشاركة أو توزيع أو التخلص من المعلومات.
مدير النظام	هو الشخص الذي يدير النواحي التقنية لأحد الأنظمة.
دورة حياة النظام	مدى الأنشطة المرتبطة بالنظام والتي تضم إنشاء النظام وتطويره وأمتلاكه وتنفيذها وتشغيله وصيانةه والتخلص منه بالكامل بحيث يدفع إلى البدء في إنشاء نظام آخر.

تعريف المصطلح	المصطلح
هي تلك الميزة التي يمتلكها النظام عند تفدينه للوظيفة المقودة منه بطريقة لا يشوبها أي تقصير، بطريقة خالية من أي تلاعب غير مصرح به سواء كان تلاعب مقود أو غير مقود.	تكاملية/سلامة/وحدة النظام
أي ظرف أو حدث من المحتمل أن يؤثر تأثيراً معادياً على أعمال الوكالة (بما في ذلك مهمتها أو وظائفها أو مصداقيتها أو سمعتها) أو أصولها أو منسوبيها مستغلًا أحد أنظمة المعلومات عن طريق الوصول غير المصرح به إلى المعلومات أو تدميرها أو كشفها أو تغييرها وأو حجب الخدمة. وأيضاً قرارة مصدر التهديد على النجاح في استغلال أحد نقاط الضعف الخاصة بنظام معلومات معين.	تهديد
شيء (عادة ما يكون مفتاح أو كلمة مرور) يمتلكه مقدم الطلب ويتحكم فيه بحيث يستخدم في التصديق على هوية مقدم الطلب.	إشارة السماح / رمز مُميّز
تطبيق لخوارزمية معيار تشفير البيانات باستخدام ثلاث مسارات لخوارزمية معيار تشفير البيانات بدلاً من استخدام واحدة فقط كما في التطبيقات العادي لمعيار تشفير البيانات. يوفر معيار التشفير الثلاثي للبيانات تشفيراً أكثر قوة من المعيار العادي ولكنه أقل أماناً من المعيار المقيد للتشفير.	معيار التشفير الثلاثي للبيانات
برنامِج لا يقوم بنسخ نفسه حيث يتظاهر بكونه ذو أغراض مفيدة ولكنه في الحقيقة يخفى غرض خبيث.	حسان طروادة
المصادقة تجهيز باستخدام اثنين من العوامل، عادة : لديك شيء وشيء تعزره.	المصادقة اثنين عامل
(أحد الأفراد أو عمليات (النظام) مصرح له الوصول إلى أحد أنظمة المعلومات. أحد الأفراد أو العمليات (طرف فاعل) ينوب عن الشخص الذي له حق الوصول إلى أحد وحدات التشفير التمهيلية بفرض الحصول على خدمات مشفرة.	مستخدم
مرحلة في دورة تكوين مفتاح التشفير بموجبها يقوم المستخدم بإنشاء تطبيقه المشفر (مثلاً تثبيت وإعداد برنامج أو أحد الأجهزة).	إنشاء مستخدم
مرحلة في دورة تكوين مفتاح التشفير بموجبها يصبح أحد الكيانات عضواً في أحد النطاقات الأمنية.	تسجيل مستخدم
البيانات المرسلة عبر الشبكة أو سلسلة البيانات المرفقة أو القيم المؤقتة التي تقي بالقيود الخاصة بوظيفة التنسيق.	عنصر بيانات صحيح
عملية تبين أن النظام موضع الاهتمام يليي كافة المواصفات المطلوبة في جميع الجوانب.	التحقق من الصلاحية
التتأكد من صحة الهوية التي تم إدعائِها عن طريق المقارنة بين إدعاءات الهوية المقدمة والمعلومات الصحيحة المخزنة سلفاً في بطاقة الهوية أو نظام التحقق من صحة الهوية الشخصية.	التحقق من الهوية

تعريف المصطلح	المصطلح
هي شبكة افتراضية مُنشأة في طبقة التطبيق من نموذج نظام الاتصال المفتوح فوق شبكة مادية موجود بالفعل ولكنها عادة لا تضم كل نقاط الاتصال الموجودة في تلك الشبكة المادية.	شبكة خاصة افتراضية
برنامج يقوم بنسخ نفسه ذاتياً بحيث يقوم بالعمل والانتشار عن طريق إحداث تغييرات في برامج وملفات الأخرى.	فيروس
رسالة إنذار عاجل عن فيروس غير موجود.	إنذار كاذب
شبكات المنطقة المحلية التي تسمح للمضيفين على قطاعات مختلفة للاتصال الجسدي كما لو كانت متصلة بجهاز تبديل شبكة واحد. شبكات محلية ظاهرية مساعدة في تحسين الأمان، وشبكة الإدارة غير المرغوب فيها ويقلل من حركة مرور الشبكة	VLAN
أوجه الضعف في نظام معلومات أو إجراءات أمن النظام أو عناصر التحكم الداخلية أو التنفيذ التي يستغلها أو يستهدفها مصدر تهديد.	ثغرة أمنية
بيان رسمي وتقييم للثغرات الأمنية في أحد أنظمة المعلومات.	تقييم الثغرات الأمنية
عيار يوفر لأجهزة التليفون المحمول والاستدعاء عن بعد (Pagers) وغيرها من الأجهزة الكافية المحمولة الوصول الآمن إلى صفحات البريد الإلكتروني وصفحات الويب النصية.	بروتوكول التطبيقات اللاسلكية
برنامج ينسخ نفسه وينتشر ذاتياً مستخدماً آليات التشبيك ولديه القدرة على التخفي من برامج الحماية.	دودة
حسب المنظمة الدولية للمقاييس واتحاد الاتصالات الدولي - قسم المعايير فإن المعيار رقم X.509 يحدد نوعين من الشهادات هما شهادات X.509 للمفتاح العام وشهادات X.509 للخصائص. والأكثر شيوعاً حتى في هذا القاموس أن شهادات X.509 تشير إلى النوع الأول وهو شهادات X.509 ذات المفتاح العام.	شهادة المعيار X.509
XSS يشير إلى الضعف الذي يحدث كلما طلب يأخذ المستخدم ت توفير بيانات ويرسله إلى متصفح الويب من دون التأكيد من صحتها أولاً أو ترميز هذا المحتوى. XSS تسمح للمهاجمين لتنفيذ البرنامج النصي في متصفح الضحية التي يمكن أن خطف جلسات عمل المستخدم، ومواقع طمر، وربما أغرض الديدان، الخ.	XSS

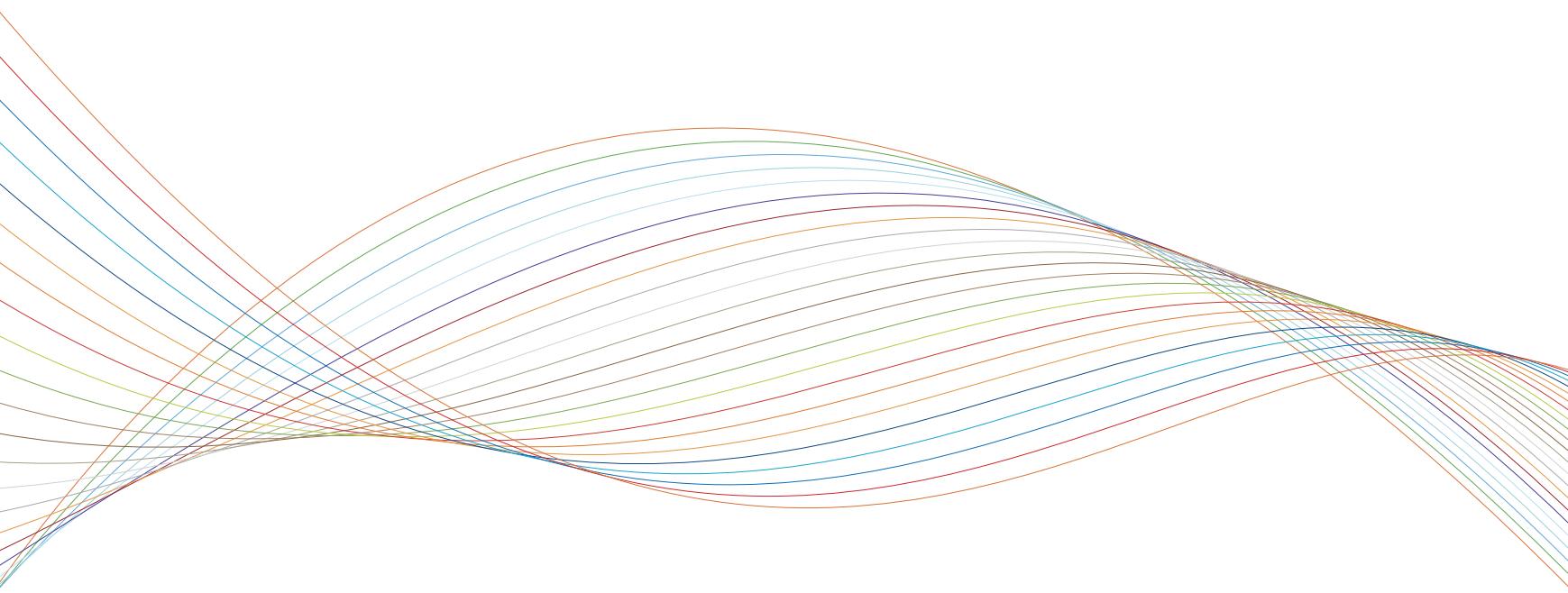
:Sources: Publicly available information in published material from

KSU •

(PMBOK (PMI •

٢٠٠١ ISO •

.US Govt. agencies, etc •



المركز العربي للمعاهدات
COMPUTER EMERGENCY RESPONSE TEAM

هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
Communications and Information Technology Commission



ص.ب. ١١٥٨٨ الرياض ٢٠٦٠٦ المملكة العربية السعودية
تلفظ: +٩٦٦ ١ ٤٦١٨١٩٠ فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٦١٨٠٠٠
P.O. Box 75606 Riyadh 11588 Saudi Arabia
Tel.: +966 1 4618000 Fax: +966 1 4618190
www.citc.gov.sa
info@citc.gov.sa